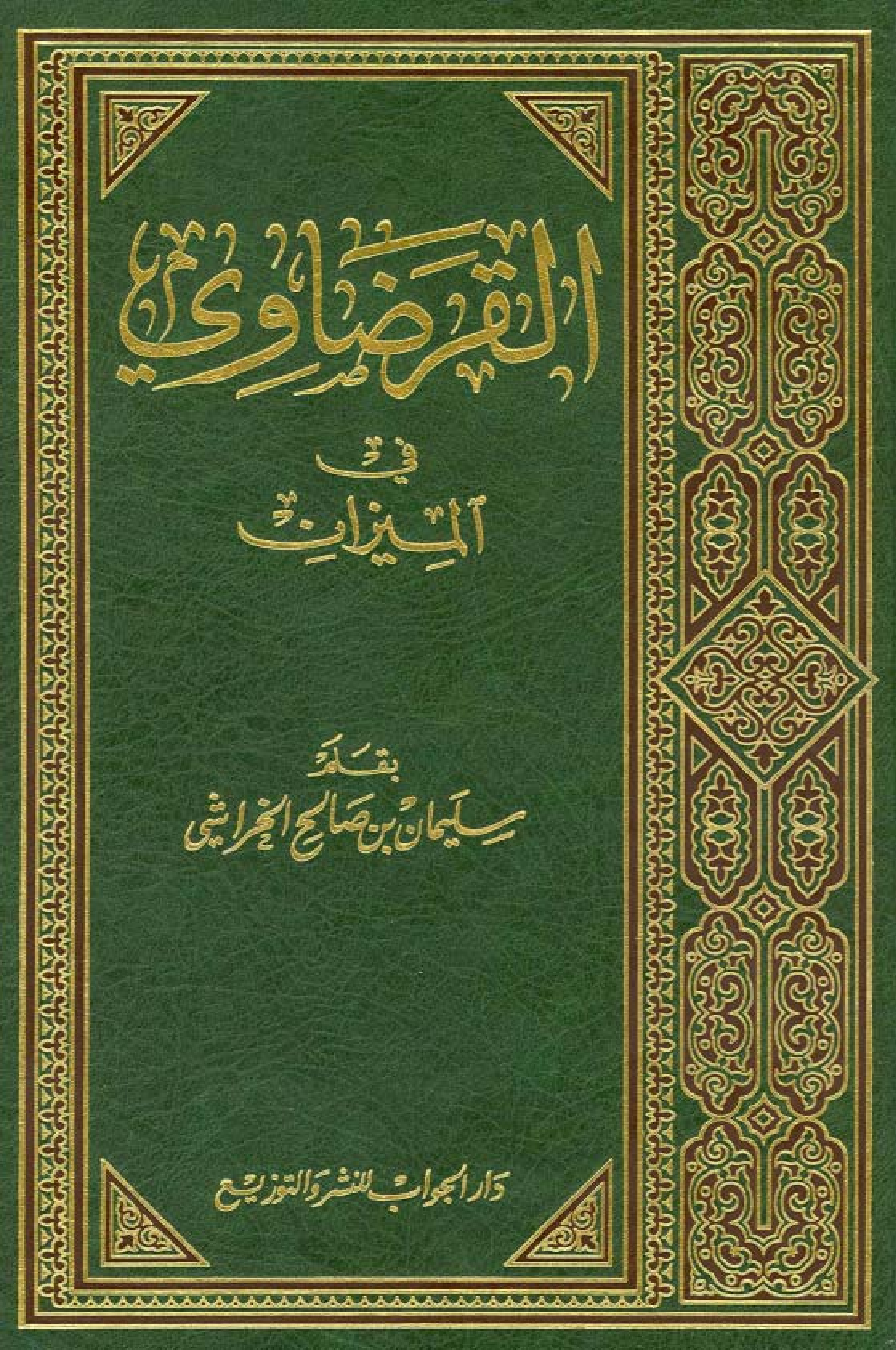
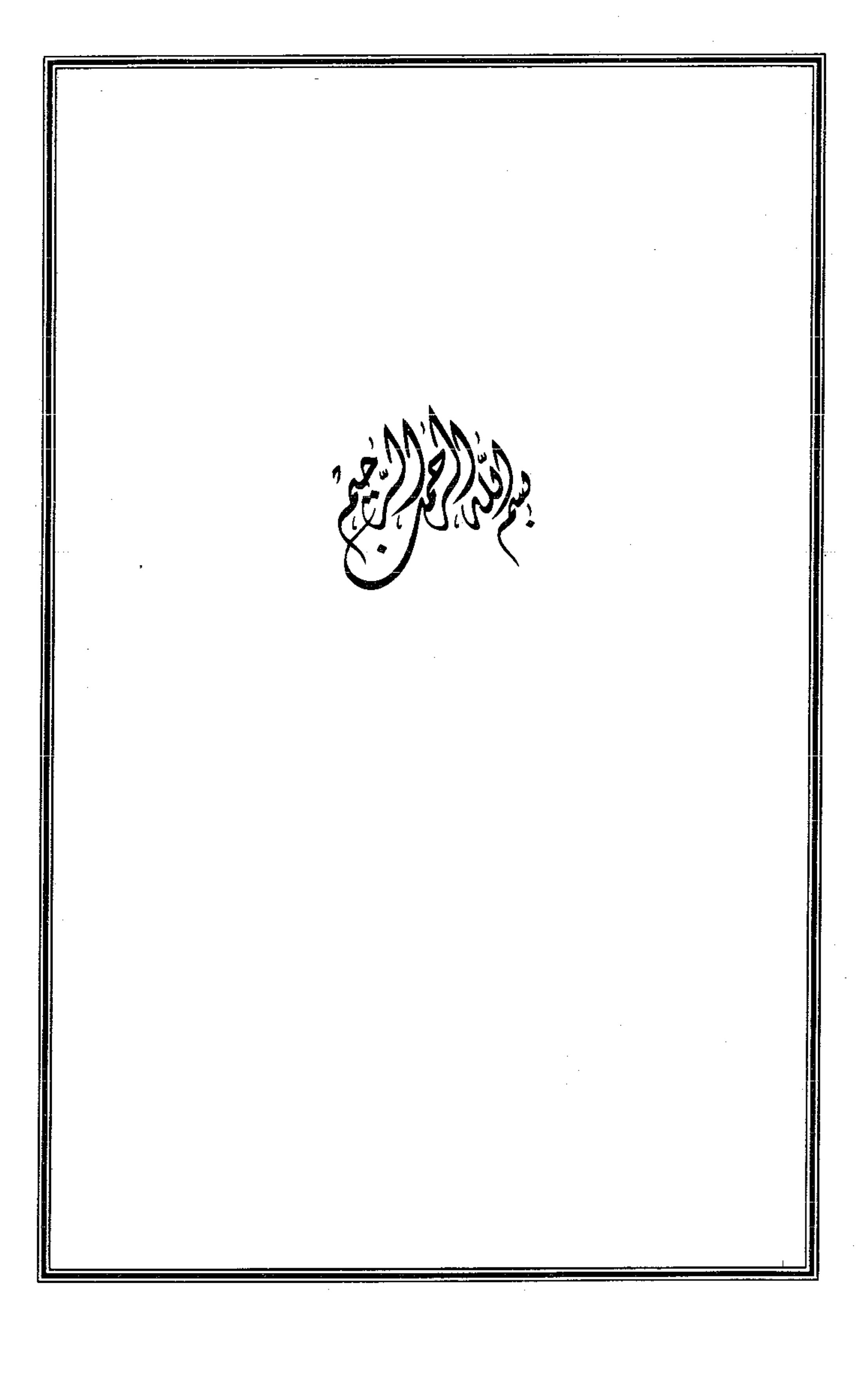

القرضاوي
في
الميزان
بقلم
سليمان بن صالح الخراشي
دار الجواب للنشر والتوزيع

القرضاوي

في

الميزان


بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

دار الجواب للنشر والتوزيع

الرياض - هاتف ٤٦٢٣٠٩٢ - فاكس: ٤٠٥٩٩١١

المملكة العربية السعودية

المقدمـــة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

وبعـد: فهذه رسالة ثانية من رسائل (رجال وكتب في الميزان) اخترت أن تكون من نصيب رجلٍ طار اسمه شهرةً عبر الصحف والمجلات، ومن خلال الكتب والإذاعات، وأخيرًا كان له حضوره في القنوات الفضائية.

وهذا الرجل لا يكل ولا يمل عبر سنين عمره الطويل: فهو يكتب، ويحاضر، ويحاور، ويتصدر، فكان من حصيلة هذه الجهود عشرات من الكتب والمقالات، ومثلها من اللقاءات والحوارات، حتى أصبح ذا رصيدٍ علمي لا يخفى على أحد، فلأجل هذا اخترت أن تشمله إحدى دراسات هذه السلسلة لتقويم هذا العطاء الكثير الذي سلف في الأيام الخالية، موجهًا هذه الدراسة وأخواتها إلى أبناء أمتي الذين هم طلائع المستقبل، ليكونوا على بصيرة وبينه من هذه الشخصيات التي اعتلت المنابر، وتصدرت الأمة، ليعلموا ما لها وما عليها.

وشخصية هذه الدراسة هي (الدكتور يوسف القرضاوي) وهو عَلَم في رأسه نارُ! يعرفه جلُ أبناء الأمة، نظرًا لتنوع نشاطاته وتعددها.

وقد جعلته هدفًا لهذه الدراسة نظرًا لعدم وجود أي دراسة تكشف (فكره) و(توجهه) و(ملخص أهدافه) لأفراد الأمة الذين

نشأوا وهم يشاهدون أبحاثه وكتبه ومشاركاته المنتشرة حولهم، ولم يعرفوا عنها إلا القليل.

فكانت هذه الدراسة التي أردت أن تكون موجزًا ميسرًا لمعرفة شخصية الدكتور، وعقيدته، واتجاهاته المتنوعة.

وقد عمدت إلى عدم تطويلها بكثرة النقاشات والردود المتشعبة لكي لا يمل القاريء من متابعتها.

فهي مجرد (ملامح) تبين شخصية الدكتور بجميع جوانبها عبر استعراضٍ لبعض نصوص كتبه، مع التعليق على ما قد يزل فيه الدكتور، وغالبًا ما أحيل القاريء على دراسات موسعة للقضية التي يتطرق لها الدكتور.

وأنا لا أُنصب نفسي حَكَمًا على أعمال الدكتور وأقواله من خلال أهوائي وميولي، وإنما الحَكَم في ذلك هو كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فهما الحجة على كل مسلم، وهذا واضح في هذه الدراسة ـ كما سيأتي ـ.

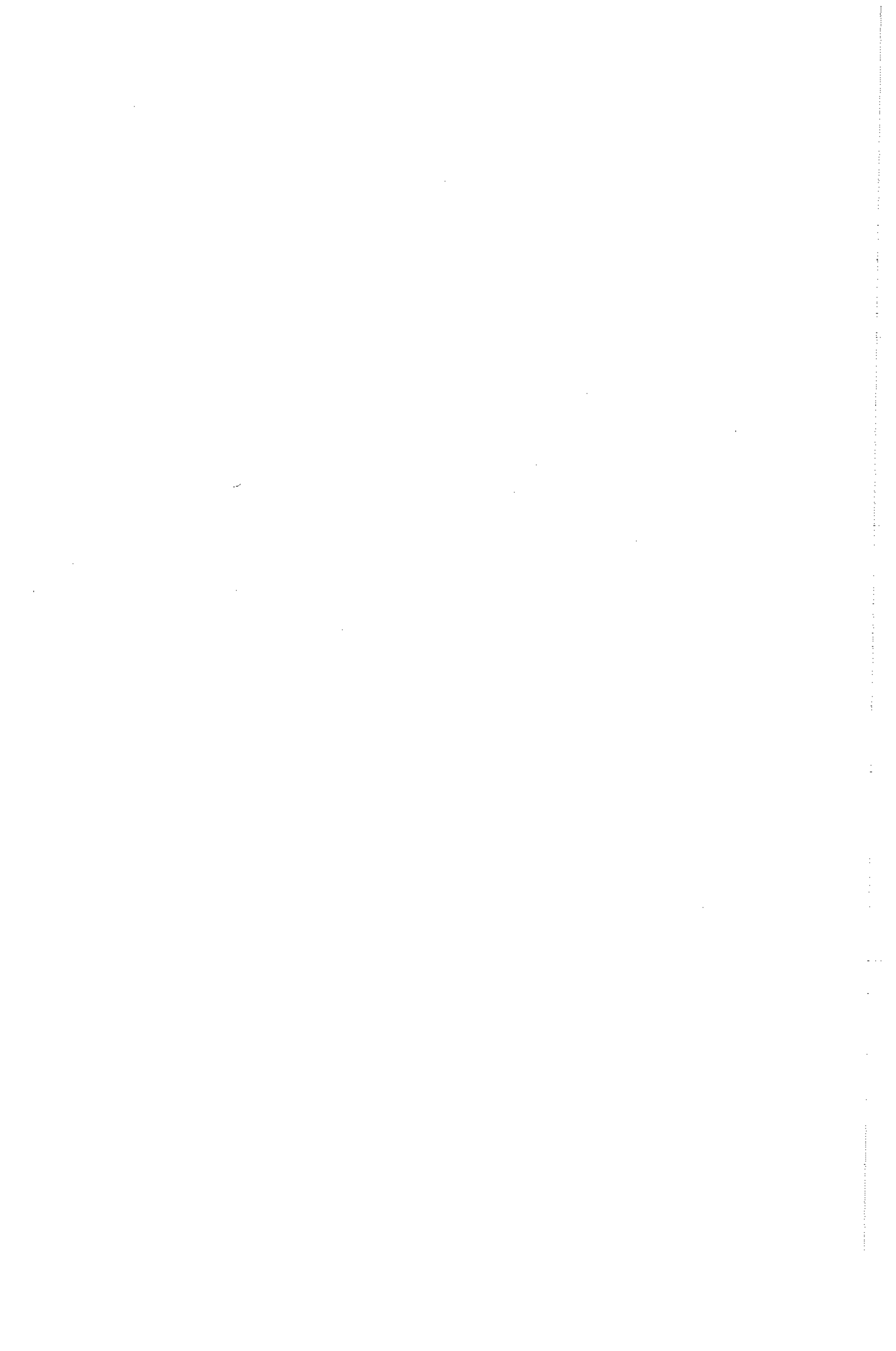
ثم اعلم ـ أخي القاريء ـ أنني أنقل عبارة الدكتور بنصها وحواشيها من كتبه المتنوعة، ثم أُتبع الحاشية التي للدكتور بحرف (ق).

وأخيرًا.. أظن أننا بحاجةٍ إلى المزيد من أمثال هذه الدراسة التقويمية لشخصيات عديدة أثرت في مسيرة الأمة الإسلامية، وكان لها جهود ونشاطات متنوعة، أصابت في بعضها وأخطأت في الآخر، لكي يكون الجيل القادم على علمٍ بهذه الشخصيات واتجاهاتها، بدلاً من أن يضل فيها بسبب التلبيس والمجاملات.

والله أسأل أن ينفع بهذه الدراسة وبأخواتها القادمات، وأن يكتب لي ولقارئها الأجر والثواب، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

القرضـــــاوي

تعريـف ومؤلفـات



القرضاوي: تعريف ومؤلفات[1]:

ـ وُلِدَ الدكتور يوسف بن عبدالله القرضاوي عام ١٩٢٦م في قرية (صفط تراب) التابعة لمركز المحلة الكبرى، من أعمال محافظة الغربية بمصر، ونشأ في أسرة متدينة رقيقة الحال، يشتغل أفرادها بالزراعة.

ـ توفي والده وهو في الثانية من عمره، فكفله عمه، فنشأ مع أولاد عمه.

ـ التحق بأحد الكتاتيب وهو في الخامسة من عمره، ثم التحق بإحدى المدارس الإلزامية وهو في السابعة، فكان يجمع بين الكُتَّاب والمدرسة، فحفظ القرآن قبل العاشرة.

ـ بعد تخرجه من المدرسة الإلزامية، التحق بمعهد طنطا الديني الابتدائي، حيث قضى فيه أربع سنوات، ثم انتقل بعدها إلى معهد طنطا الثانوي حيث استمر فيه خمس سنوات، ثم رحل إلى القاهرة ليكمل دراسته العُليا، حيث التحق بكلية أصول الدين في الأزهر، فحصل منها على الشهادة العالية سنة ٥٢ ـ ١٩٥٣م، ثم التحق بتخصص التدريس بكلية اللغة العربية فحصل على العالمية مع إجازة التدريس، ثم التحق بمعهد البحوث والدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية، فحصل منه على دبلوم

---

(١) انظر: مقدمة ديوانه (١١ ـ ٣٥)، وكتابه «لقاءات ومحاورات حول قضايا الإسلام والعصر» (ص١١٢).

عال في شعبة اللغة والآداب، وفي هذه الفترة نفسها كان التحاقه بقسم الدراسات العليا في شعبة القرآن والسنة من كلية أصول الدين، فأتم سنواتها الثلاث عام ١٩٦٠م، ومن ثمَّ شرع في إعداد أطروحته للدكتوراة عن (الزكاة) التي كان مقرراً أن ينتهي منها خلال سنتين، إلا أن الظروف التي مرت بجماعة الإخوان بمصر حالت دون ذلك، فلم يحصل عليها إلا عام ١٩٧٣م من نفس الكلية.

- عمل الدكتور القرضاوي سنة ١٩٥٦م بمراقبة الشؤون الدينية بوزارة الأوقاف المصرية بالخطابة والتدريس في المساجد، ثم أصبح مشرفًا على معهد الأئمة، وفي سنة ١٩٥٩م نقل إلى الإدارة العامة للثقافة الإسلامية بالأزهر للإشراف على مطبوعاتها، والعمل بالمكتب الفني لإدارة الدعوة والإرشاد.

- وفي سنة ١٩٦١ أُعير إلى دولة قطر، عميدًا لمعهدها الديني الثانوي.

- وفي سنة ١٩٧٣ أُنشئت كلية التربية نواة لجامعة قطر، فنقل إليها ليؤسس قسم الدراسات الإسلامية ويرأسه.

- وفي سنة ١٩٧٧م تولى تأسيس وعمادة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر، كما أصبح المدير المؤسس لمركز بحوث السنة والسيرة النبوية بجامعة قطر، إضافة إلى عمله كعميد للكلية.

ـ يعد الدكتور أحد أبرز أفراد جماعة الإخوان المسلمين، وله نشاط كبير في نشر دعوة هذه الجماعة داخل مصر عندما كان فيها، وخارجها وخاصة في قطر التي أصبح للدكتور نشاط كبير فيها، وأثر لا يخفى على أفرادها رجالاً ونساءً نظرًا للسنوات الطوال التي قضاها بينهم، فتأثروا بفتاواه التي توافق هوى النفس: كتحليل الأغاني، والتمثيل، والمسارح، وتساهله في قضايا المرأة المتنوعة ـ كما سيأتي ـ.

ـ نشاط القرضاوي لا يقتصر على مجرد تأليف الكتب بل له مشاركات عديدة في وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية، وله مساهمات في القنوات الفضائية كقناة الجزيرة التي خصصت له برنامجًا أسبوعيًا اسمه (الشريعة والحياة) استغله الدكتور في نشر أفكاره وآرائه وفتاواه على نطاق واسع.

ومن آخر أنشطة الدكتور البارزة مشاركته في الانترنت! عبر صفحات تسمى (صفحات القرضاوي) (انظر الصورة المرفقة).

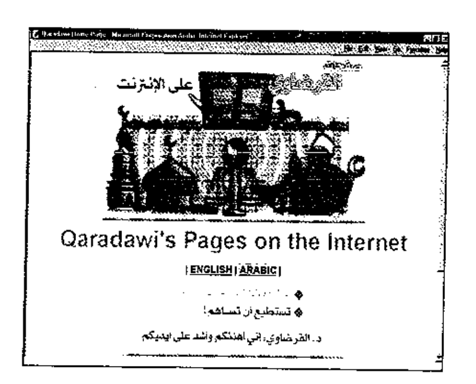
وكل هذا يدلنا على مدى جَلَد الدكتور وصبره ونشاطه في سبيل نشر أفكاره التي يرتضيها، ولا شك أن توجه الدكتور نحو (التسهيل) في قضايا الإسلام المتنوعة أدى إلى المساهمة في انتشاره وعلو صيته، لأن وسائل الاتصال المعاصرة بكافة أنواعها مولعة بنشر مثل هذا الفكر الذي تبناه الدكتور مقابلة بالفكر النقي الصحيح الذي لم تألفه بعد، فلسان حالها مع الدكتور يردد المثل الشهير:

ليس حبًا في (القرضاوي) ولكن بغضًا في (؟)

صفحات الشيخ يوسف القرضاوي

http://www.qaradawi.net

مشروع خيري تتبناه شركة "آفاق لخدمات الإعلام والمعلومات" القطرية، وتدعو كافة المسلمين في العالم للمساهمة معها في تطويره، لنشر الفكر الإسلامي النقي والمعتدل، في العالم أجمع. وتصف الشركة، هذا الموقع، بأنه "مشروع طموح يهدف إلى وضع تراث الشيخ القرضاوي الخصب -المقروء منه والمسموع والمرئي- بمتناول المسلمين، وغير المسلمين في شتى أنحاء العالم".
يمتاز هذا الموقع بتصميمه الجيد، ورسومياته المميزة. ويضاف إلى ذلك، سهولة التجول فيه، حيث صنفت أعمال الشيخ القرضاوي، إلى فئات عديدة، هي: خطب ومحاضرات، كتب ورسائل، فتاوي وأحكام، مقالات ولقاءات، شعر وأدب. ويوفر الموقع لزائريه إمكانية



تسجيل اقتراحاتهم، والاطلاع على ما دونه الزائرون الآخرون. يوجد في الموقع بند للبحث عن المعلومات، لكنه غير جاهز للعمل حتى الآن، ونأمل أن تسرع الشركة في تجهيزه، كي يتمكن الزائرون من الوصول إلى النصوص التي يبحثون عنها، بسهولة.
وعلى الرغم من أن هذا الموقع لا زال في بداياته، إلا أنه يتضمن أعمالاً قيمة للشيخ القرضاوي، وننصحك أن لا تفوت فرصة زيارته.

قصاصة من مجلة (انترنت) العدد الأول ـ أغسطس ٩٧ ـ ص٦١.

مؤلفات القرضاوي:

للقرضاوي مؤلفات عديدة تجاوزت السبعين، وهي كمية كبيرة إذا قوبلت بمدى تفرغ الدكتور لها، ولكن عند التأمل فيها وتفحصها نجد أن أفكارها مكررة، تتردد الفكرة منها في عدة كتب، بل إن بعض هذه الكتب عبارة عن فصل منتزع من كتاب آخر.

وهذه قائمة بأسماء مؤلفاته:

١ ـ الحلال والحرام في الإسلام.
٢ ـ العبادة في الإسلام.
٣ ـ الإيمان والحياة.
٤ ـ الخصائص العامة للإسلام.
٥ ـ مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام.
٦ ـ فقه الزكاة (جزءان).
٧ ـ بيع المرابحة للآمر بالشراء.
٨ ـ فوائد البنوك هي الربا المحرم.
٩ ـ الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا؟
١٠ ـ الحل الإسلامي فريضة وضرورة.
١١ ـ بينات الحل الإسلامي وشبهات العلمانيين والمتغربين.
١٢ ـ الصبر في القرآن الكريم.
١٣ ـ الناس والحق.
١٤ ـ غير المسلمين في المجتمع الإسلامي.

١٥ ـ درس النكبة الثانية.

١٦ ـ ثقافة الداعية.

١٧ ـ التربية الإسلامية ومدرسة حسن البنا.

١٨ ـ رسالة الأزهر بين الأمس واليوم والغد.

١٩ ـ جيل النصر المنشود.

٢٠ ـ ظاهرة الغلو في التكفير.

٢١ ـ الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف.

٢٢ ـ الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي.

٢٣ ـ الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم.

٢٤ ـ من أجل صحوة راشدة، تجدد الدين وتنهض بالدنيا.

٢٥ ـ أين الخلل؟

٢٦ ـ أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة.

٢٧ ـ الإسلام والعلمانية وجهًا لوجه.

٢٨ ـ الرسول والعلم.

٢٩ ـ الوقت في حياة المسلم.

٣٠ ـ وجود الله.

٣١ ـ حقيقة التوحيد.

٣٢ ـ نساء مؤمنات.

٣٣ ـ يوسف الصدِّيق (مسرحية شعرية).

٣٤ ـ عالم وطاغية (مسرحية تاريخية).
٣٥ ـ نفحات ولفحات (شعر).
٣٦ ـ المسلمون قادمون (شعر).
٣٧ ـ العقل والعلم في القرآن الكريم.
٣٨ ـ قطوف دانية من الكتاب والسنة.
٣٩ ـ الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد.
٤٠ ـ عوامل السعة والمرونة في الشريعة الإسلامية.
٤١ ـ فتاوى معاصرة (جزءان).
٤٢ ـ الفتوى بين الانضباط والتسيب.
٤٣ ـ مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية.
٤٤ ـ الاجتهاد في الشريعة الإسلامية.
٤٥ ـ الاجتهاد المعاصر بين الانضباط والانفراط.
٤٦ ـ كيف نتعامل مع السُّنة النبوية؟
٤٧ ـ شريعة الإسلام صالحة لكل زمان ومكان.
٤٨ ـ مدخل لدراسة السُّنة النبوية.
٤٩ ـ تيسير الفقه: فقه الصيام.
٥٠ ـ الإمام الغزالي بين مادحيه وناقديه.
٥١ ـ قضايا معاصرة على بساط البحث.
٥٢ ـ لقاءات ومحاورات حول قضايا الإسلام المعاصرة.
٥٣ ـ المنتقى من الترغيب والترهيب (جزءان).

سلسلة نحو وحدة فكرية للعاملين للإسلام:

٥٤ ـ (أ) شمول الإسلام.
٥٥ ـ (ب) المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة.
٥٦ ـ (ج) موقف الإسلام من الإلهام والكشف والرؤى.
٥٧ ـ الثقافة العربية الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة.
٥٨ ـ ملامح المجتمع المسلم الذي ننشده.
٥٩ ـ دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي.
٦٠ ـ محاضرات الدكتور القرضاوي: (لماذا الإسلام؟. واجب الشباب المسلم اليوم. مسلمة الغد. الصحوة الإسلامية بين الآمال والمحاذير. الإسلام الذي ندعو إليه. عوامل نجاح مؤسسة الزكاة في التطبيق المعاصر. التربية عند الإمام الشاطبي. قيمة الإنسان وغاية وجوده في الإسلام).
٦١ ـ الإسلام حضارة الغد.
٦٢ ـ الأمة الإسلامية حقيقة لا وهم.
٦٣ ـ في فقه الأولويات.
٦٤ ـ السُّنة النبوية مصدرًا للمعرفة والحضارة.
٦٥ ـ الشيخ الغزالي كما عرفته: رحلة نصف قرن.
٦٦ ـ دروس في التفسير (تفسير سورة الرعد).
٦٧ ـ خطب الشيخ القرضاوي (ج١).

سلسلة: تيسير فقه السلوك في ضوء القرآن والسنة (في الطريق إلى الله).

٦٨ ـ (أ) الحياة الربانية والعلم.
٦٩ ـ (ب) النية والإخلاص.

٧٠ ـ (ج) التوكل.
٧١ ـ تيسير الفقه في ضوء القرآن والسنة: المقدمات والأصول (أو نحو فقه ميسر معاصر).
٧٢ ـ كيف نتعامل مع القرآن العظيم؟
٧٣ ـ رسائل ترشيد الصحوة (الدين في عصر العلم. الإسلام والفن. مركز المرأة في الحياة الإسلامية. فتاوى للمرأة المسلمة. النقاب للمرأة بين القول ببدعيته والقول بوجوبه. جريمة الردة وعقوبة المرتد. الأقليات الدينية والحل الإسلامي. المبشرات بانتصار الإسلام).
٧٤ ـ من فقه الدولة في الإسلام.

إخوانية القرضاوي وأشعريته:

القرضاوي كما علمنا من سيرة حياته أحد أفراد جماعة الإخوان المسلمين، وهذه الجماعة ـ كما هو معلوم ـ تتميز بميزة لا تجدها عند غيرها، هي التعصب المقيت لمؤسسها حسن البنا، فأفراد هذه الجماعة تجاوزوا بالإمام حدّ البشرية إلى حد الغلو، فأصبحوا يدافعون عن أخطائه الواضحة ويتأولونها، وتلمس في دفاعهم ادعاء العصمة له! وإن كانوا يقولون بخلاف ذلك، ولكن واقع حالهم يكذبهم، حيث الدفاع المستميت عن حمى الشيخ أن يمس، ولو بالحق؛ ونحن واجدون مثل هذا عند القرضاوي، فإليك شيئًا من أقواله تُبين لك مدى تأثير البنا عليه، ومدى غلوه فيه وفي جماعة الإخوان المسلمين:

يقول الدكتور: [يعتقد الإخوان أن أساس التعاليم الإسلامية ومعينها هو كتاب الله تبارك وتعالى وسُنَّة رسوله ﷺ، اللذان إن تَمَسَّكَت بهما الأمة فلن تضل أبدًا؛ وأن كثيرًا من الآراء والعلوم التي اتصلت بالإسلام وتلونت بلونه تحمل لون العصور التي أوجدتها والشعوب التي عاصرتها. ولهذا يجب أن تستقي النُظم الإسلامية التي تُحمل عليها الأمة من هذا المعين الصافي معين السهولة الأولى، وأن نفهم الإسلام كما كان يفهمه الصحابة والتابعون من السَلَف الصالح رضوان الله عليهم، وأن نقف عند هذه الحدود الربانية النبوية حتى لا نقيِّد أنفسنا بغير ما يقيِّدنا به، ولا نلزم عصرنا لون عصر لا يتفق معه، والإسلام دين البشرية

جميعًا][1].

ويقول: [لم أجد في دعاة الإسلام ومصلحيه في هذا العصر مَنْ فهم قضية الخلاف وأدبه وفقهه، كما فهمها الإمام حسن البنا، وربى عليها أبناء مدرسته][2].

ويقول: [قد كان من قدر الله تعالى وفضله عليَّ، أن هيَّأ لي الاستماع إلى الإمام الشهيد حسن البنا، وأنا طالب في السنة الأولى من المرحلة الابتدائية بمعهد طنطا الأزهري الديني، وذلك عام ١٩٤١، وقد تجاوزت الرابعة عشر من عمري][3].

ويقول: [كان البنا رحمه الله أقرب إلى فكر السيد رشيد رضا في انضباطه من فكر الإمام محمد عبده في انطلاقه][4].

ويقول: [هل كان حسن البنا معصومًا؟ لا والله، لم يدَّع ذلك يومًا، ولم يدعه له أحد من أصحابه وتلاميذه برغم فرط حبهم له، وإعجابهم به، وثنائهم عليه][5].

ويقول الدكتور عن الأشخاص الذين أثَّروا فيه: [أعظم الشخصيات التي أثَّرت في فكري ومشاعري وسلوكي هي شخصية

(١) نحو وحدة فكرية للعاملين للإسلام، ص١١٩.
(٢) الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، ص١٦٦.
(٣) نحو وحدة فكرية للعاملين للإسلام، ص٥.
(٤) المصدر السابق، (ص٩).
(٥) المصدر السابق، (ص٢٥).

الإمام حسن البنا، فقد استمعتُ إليه مبكرًا في حياتي، وأُعجبت به ورأيت فيه الأستاذ والمعلم والمربي والداعية والمفكر، ولهذا تلقفت تقريبًا كل ما كتبه من رسائل ومقالات وبيانات ونهلت منها، ووجدت فيها زادًا ونبراسًا.. وهناك شخصيات أخرى تأثرت بها مثل الشيخ البهي الخولي صاحب كتاب «تذكرة الدعاة»، وكذلك الشيخ محمد الغزالي مدَّ الله في عمره، والدكتور محمد عبدالله دراز، والشيخ محمود شلتوت رحمهما الله... ولكن الله أكرمني، فلم أحاول أن أكون نسخة من واحد من هؤلاء الأفذاذ][1].

قلت: وقد أصاب الدكتور، فقد أثر (هؤلاء الأفذاذ) في فكره أثرًا لا يمحى، فأصبح خليطًا من السلفية، والتجميعية، والعقلانية، كما هو شأن الرجال الذين ذكرهم.

إذًا فالقرضاوي أحد الأفراد النجباء لجماعة الأخوان المسلمين، بل هو فقيههم المعتبر في هذا الوقت، حيث يعتدون بأقواله وفتاواه في وسائل إعلامهم بشكلٍ ملفت للنظر، وكأن الأمة قد عقمت فلم تنجب من العلماء والدعاة سوى القرضاوي! وقد استبان للجميع أمر جماعة الإخوان، فلم يعد خافيًا على أحد كما قد كان قديمًا، فهذه الجماعة جماعة (تجميع) تخلط السني بالمبتدع وتمزج بينهما في تركيبة غير متآلفة لتُشكل منهما جماعة

---

(١) لقاءات ومحاورات حول قضايا الإسلام والعصر، ص١١٥.

واحدة لها أهدافها وطموحاتها، وهي جماعة لا تهتم بأمر التوحيد والعقيدة الصحيحة، ولا تحفل بنشرها بين المسلمين خوفًا على (تجمعها) أن ينفض، وهلعًا من أهل البدع أن يمسهم سوء!

وهي جماعة هدفها الوصول إلى الحكم في ديار المسلمين، وليتها إن وصلت حكمت بالإسلام الصحيح الذي أمر الله بتحكيمه، ولكن للأسف: الأمر خلاف ذلك، وما تجربة السودان عنا ببعيد(١).

فأيما أولى حكم العلمانيين أم حكمهم؟

فأولئك صرحوا بنواياهم، وحاربوا السني والمبتدع على حدٍ سواء، وتركوا ما لله لله، وهؤلاء إن وصلوا عظَّموا أهل البدع وسلطوهم على أهل السنة، ولبَّسوا على الناس دينهم، فأصبح المرء يُقدم على معصية الله مهما عظمت دون خوف أو وجل، لأنها قد أُبيحت له (شرعًا) تحت دعاوى (التجديد) و(الاجتهاد)!!

---

(١) ومن آخر أخبارهم أن دستورهم الجديد لا ينص على أن الإسلام دين الدولة الرسمي! وإنما ينص على أن [السودان وطنٌ جامع تأتلف فيه الأعراق والثقافات وتسامح الديانات، والإسلام دين غالب السكان، وللمسيحية والمعتقدات العرفية أتباع معتبرون]!!، ودستورهم لا يشترط أن يكون رئيس الدولة مسلمًا! ولا يشترط أن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، بل يعتبرها أحد المصادر التشريعية مع الأعراف القبلية والإجماع! فأي فرقٍ بين هذه الدولة التي تدعي الإسلام وبين دول العلمانيين! وكل هذه التنازلات تُقدم لإرضاء اليهود والنصارى والله يقول: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٠]، وكان الواجب على قادة السودان ـ هداهم الله ـ تقديم رضا الله على رضا غيره.

انظر: مجلة المجتمع الكويتية (عدد ١٣٠٢) ص٩، مقالاً بعنوان (قادة السودان والتنازلات الخطيرة).

قلت: وإضافةً إلى كون القرضاوي أحد أعمدة جماعة الإخوان في هذا الزمان، فإنه قد تلقى دروسه الأولى على علماء الأشاعرة في الأزهر، فلذلك تأثرت عقيدته بهم ـ كما سيأتي ـ.

يقول الدكتور: [لقد درست التوحيد في الأزهر خلال دراستي في المعاهد الابتدائية و الثانوية وكلية أصول الدين.. درسته في مذكرات ألَّفها أساتذتنا.. ودرسته في كتب خلفها السابقون، مثل شرح الجوهرة للقاني.

ثم درسته بعدُ في العقائد النسفية، وشرحها للسعد التفتازاني، وحاشية على الشرح للخيالي، وأخرى للعصام، وحاشية على الحاشية لعبد الحكيم السيالكوتي][1].

قلت: هذه الكتب التي ذكرها كلها كتبٌ للأشعرية، وهو قد درسها منذ الابتدائية، ومعلوم أن العلم في الصغر كالنقش في الحجر! فهي قد نقشت في صدر الصبي القرضاوي حتى أثرت فيه، فلا أمل لمسحها منه، إلا أن يشاء الله.

أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى
فصادف قلبًا خاليًا فتمكنا

ودلالة على الخطأ والانحراف الذي وقع فيه الدكتور في بداية تكوينه قوله عندما سُئل عن التحولات الفكرية التي مرت به:

---

(١) رسالة الأزهر، ص١٠٥.

[خطي الأساسي لم يتغير كثيرًا، لأن الله أنعم عليَّ بأن أربط هذا الخط بالإسلام، معرفة به وحبًا له وغيرة عليه، وجهادًا في سبيله وسعيًا في خدمة قضاياه.

ولكن بحكم التوسع في المعرفة والتعرف على المدارس الفكرية المختلفة يمكنني أن أقول إنه قد اعتراني بعض التحول.. فقد كنت في مطلع شبابي شديد الإعجاب بالإمام أبي حامد الغزالي، وكانت كتبه أول ما قرأت، خصوصًا «إحياء علوم الدين» و«منهاج العابدين».

وبعد أن أتيح لي الاطلاع على مدرسة شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وغيره، وجدت فيها ألوانًا من التجديد لم تكن في مدرسة الإمام الغزالي، واعتبرت أن هذه المدرسة تكمل السابقة.. وبينهما تكامل لا تضارب، وتناسق لا تنافر.. وهذا لعله نهج لي في مساري الفكري، فأنا لا أتعصب لمدرسة بعينها، ولا لشيخ بعينه، بل أنظر إلى الجميع نظرة مَنْ يأخذ من كل واحد خير ما عنده، على نهج ما قال بعض السلف الصالح: «خذ ما صفا ودع ما كدر»][١].

قلت: فالشيخ لم يتعرف على السلفية ـ ممثلةً في كتب شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم ـ إلا متأخرًا، وذلك بعد أن عملت كتب الغزالي عملها في تكوينه العقلي، فأصبح يخلط بين السلفية

(١) لقاءات ومحاورات...، ص١٥.

والأشعرية، وبين السُّنَّة والتصوف، ونحو ذلك من الخلطات التي تجدها في كتبه.

القرضاوي والوسطية:

يرى الدكتور أنه صاحب منهج وسط في جميع أموره! وأنه قد اختط هذا الخط منذ بدايته العلمية، فيقول:

[أحمد الله تعالى أن وفقني منذ أوائل حياتي الفكرية والدعوية لتبني المنهج الوسط الذي يقوم على النظرية المعتدلة الشاملة، ويبتعد عن الإفراط والتفريط][(١)].

ويقول: [من خصائص المنهج الذي سرت عليه: التزام روح التوسط دائمًا، والاعتدال بين التفريط والإفراط، بين الذين يريدون أن يتحللوا من عرى الأحكام الثابتة بدعوى مسايرة التطور من المتعبدين بكل جديد، وبين الذين يريدون أن يظل كل ما كان على ما كان من الفتاوى والأقاويل والاعتبارات، تقديسًا منهم لكل قديم][(٢)].

ويقول: [علينا أن نتبنى مفاهيم التيار الوسطي][(٣)].

ويقول: [هذه دراسة تلقي بعض الضوء على الإطار العام للصحوة الإسلامية المعاصرة، ممثلة في تيارها الأقوى والأوسع،

---

(١) فتاوى معاصرة، (٢/ ٩٧).

(٢) الفتوى بين الانضباط والتسيب، ص١٢٤.

(٣) ملامح المجتمع المسلم، ص٧٧.

وهو ما أسميه (تيار الوسطية الإسلامية)][1].

ويقول: [إن أحدًا لا يجهل أن الصحوة تمثل فصائل وتيارات متعددة تتفق كلها على حبها للإسلام، واعتزازها برسالته، وإيمانها بضرورة الرجعة إليه، والعمل به، والدعوة إلى تحكيم شريعته، وتحرير أوطانه، وتوحيد أمته، والوقوف في وجه الكائدين له، ولكنها تختلف في قضايا ومواقف كثيرة، بعضها يمثل تفصيلات، وبعضها يمثل اتجاهات مهمة. ولكني هنا أتحدث باسم أهم تيارات الصحوة وأعظمها، وهو التيار الذي أسميه (تيار الوسطية الإسلامية) وذلك لعدة أسباب:

أولاً: لأنه التيار الذي يمثل أعرض قاعدة في الصحوة الإسلامية، وما عداه يعتبر بمثابة قنوات صغيرة، ربما تفرعت من هذا المجرى الكبير، إلا أنها انفصلت عنه بعد ذلك.

ثانيًا: لأنه التيار الأعرق والأقدم في تاريخ الصحوة أو التجديد الإسلامي، والتيارات أو الفصائل الأخرى مثل التكفير والهجرة ونحوها، حديثة العهد، لا تضرب في التاريخ إلى غور بعيد.

وثالثًا: لأنه التيار الذي يرجى طول عمره واستمراره، فإن الغلو دائمًا قصير العمر ولا ينتظر له البقاء طويلاً، وفقًا لسنة الله فإن المُنْبَتَّ لا أرضًا قطع، ولا ظهرًا أبقى.

---

(١) الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي، ص٥.

ورابعًا: لأنه ـ في رأيي على الأقل ـ هو التيار الصحيح الذي يعبر عن وسطية المنهج الإسلامي الذي سماه القرآن (الصراط المستقيم)][١].

وأخيرًا يقول في كلامٍ له مغزاه: [إن الصحوة بفضل الله قادرة على أن تصحح خطاها وتنفي خبثها، وثقتي كبيرة أن تيار الوسطية الذي يعمل في دأب وصبر، في توازن واعتدال، وبوعي وتخطيط، ستكون له الغلبة، والهيمنة على كل التيارات الأخرى المخوفة.

وقد لمست بنفسي شيئًا من ذلك أوائل السبعينات، مع شباب الجامعات الإسلامية في الجامعات المصرية، فقد كان الخط السائد هو خط التشدد والتشنج والحرفية، ولكن بعد لقاء الشباب بالدُعاة المعروفين من أهل العلم والورع والاعتدال، غلبت الوسطية على التطرف، وغدا هذا التيار هو الغالب إلى اليوم.

والخلاصة أن تيار الصحوة الإسلامية، هو تيار الغد المرجو، والمستقبل المأمول، وخصوصًا أن عموده الفقري هم الشباب، وهم ذخيرة الغد.

ورغم مخاوفنا على الصحوة فإن آمالنا فيها أقوى، وتيار الوسطية فيها هو الغالب السائد، وهو المرتجى المأمول، وكل

---

(١) المصدر السابق، ص٤١، ٤٢.

المراقبين مجمعون على قدرة هذا التيار على تغيير الإنسان من داخله، وإنشائه خلقًا جديدًا، يقوم على الطهارة والبذل والعطاء، لا على النفعية، أو العبث، أو التهريج، أو اتباع الشهوات، والسير في مواكب النفاق.

إن التيار الإسلامي الأصولي الوسطي - بحسن فهمه للإسلام، وحسن فهمه للحياة وسنن الله فيها، وحسن فهمه لهموم وطننا العربي والإسلامي الكبير، وعمق نظرته إليها، وحسن عمله بالإسلام وحسن دعوته إليه في شموله وتوازنه وسعة آفاقه، وجهاده الدؤوب لتمكين أحكام الإسلام وتعاليمه في أرضه، وتغيير الواقع المنحرف عن الإسلام، أو المعادي له إلى واقع إسلامي صحيح - هذا التيار هو تيار المستقبل، وسفينة النجاة لهذه الأمة][(١)].

قلت: قد أفادنا الدكتور في النقول السابقة أنه من أفراد (التيار الوسطي) ولكنه لم يوضح لنا معالم دقيقة لهذا التيار، لأن الكل قد يركبه، لاسيما من يتبنى (التساهل) في جميع أموره العقائدية أو الفقهية فهذا التيار كما قيل:

وكلٌ يدعي وصلاً بليلى
وليلى لا تقر لهم بذاكَ

ومن خلال قراءتي لكتب الدكتور أستطيع أن أحدد شيئًا من

---

(١) المصدر السابق، ص١٩٠ - ١٩١.

معالم هذا التيار، وهي:

١ ـ أن هذا التيار يتميز بالتيسير في مجال الفقهيات، ولو كان هذا التيسير على حساب النصوص، وفي اختيارات الدكتور الفقهية ما يشهد بهذا.

٢ ـ أن هذا التيار يتبنى فكرة (الإسلام العام) أي الذي لا ينتمي إلى مذهب من المذاهب الإسلامية، ولو كان منهج السلف الصالح أو مذهب أهل السنة والجماعة! فهو تيار يستوعب كافة المذاهب البدعية المنشقة عن مذهب أهل السنة، ويحتويها في خليط واحد تحت مسمى (التجميع) لمواجهة أعداء الله!

٣ ـ أن هذا التيار يُعمل عقله كثيرًا في النصوص الشرعية، فيرد بعضها، ويتأول بعضها، تحت دعوة (العقلانية).

٤ ـ أن هذا التيار مولع كثيرًا بدعوى (الاجتهاد) و(التجديد) التي عند قراءتك لأقوالهم فيها تجدها غير منضبطة بضوابط محددة، وغير واضحة المعالم، فالكل منهم يدلي بدلوه في هذا (الاجتهاد) وهذا (التجديد) دون شروط أو قيود! فالحلال ما حللته (عقولهم)، و الحرام ما حرَّمَتْهُ تلك العقول، وكل هذا تحت دعاوى الاجتهاد.

٥ ـ أن هذا التيار يتفاوت أصحابه في مقدار (عقلانيتهم!) فبعضهم يمثل الخط المعاصر لفرقة المعتزلة، كالدكتور محمد عمارة،

والبعض الآخر يتبنى مدرسة محمد عبده، والبعض كالقرضاوي يمثل برزخًا بين السلفية والعقلانية، فهو يميل إلى هؤلاء تارة، وإلى أولئك تارةً أخرى، ولكنه يلتقي مع التيار العقلاني في كثير من طموحاتهم وأهدافهم التي عرفنا شيئًا منها، ويشاركهم في مؤتمراتهم ومجلاتهم، وخير من يمثل هذا الخليط من العقلانيين في زماننا هو (المعهد العالمي للفكر الإسلامي) الذي أُنشيء في الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٤٠١هـ) ويرأسه الدكتور طه جابر العلواني، الذي يقول عن أهداف هذا المعهد بأنها:

[ـ الإيمان بكونيَّة الرسالة الإسلامية باعتبارها الخطاب الإسلامي الخالد للإنسان في كل زمان ومكان.

ـ الإيمان بخلود الرسالة الإسلامية، وخاتميتها، وتجرُّدها عن حدود الزمان والمكان.

ـ الاعتقاد بأن أزمة الأمة هي **أزمة فكرية**، وليست أزمة قيم، فالقيم محفوظة بحفظ الله ـ تعالى ـ في الكتاب والسُّنَّة.

ـ الإيمان بقدرة الأمة على صناعة الأفكار المعاصرة في ضوء توجيهات القيم وتسخير السنن للقيام بأعباء الاستخلاف، وحل مشكلة الأمة والبشرية، وإنقاذها من المعاناة.

ـ الإيمان بأن الأفكار ليست بديلاً عن الحركة، ولكنها شرط لصوابها، وأن سلامة العمل مرهونة بسلامة منطلقاته الفكرية.

ـ عصمة عموم الأمة عن الردَّة والضلالة العامة المطلقة، وقدرتها

على امتلاك وسائل النهوض الحضاري أي (الإمكان الحضاري) عند تحقق شروطه والتمكن من سننه.

- إعادة قراءة الكتاب والسنة كمصدرين للمعرفة والحضارة والثقافة والفكر.. والانطلاق من السيرة الصحيحة كفترة مصونة بتسديد الوحي للاهتداء بها في منهاجية تنزيل النصوص على الواقع.
- إعادة قراءة الميراث الثقافي والحضاري الإسلامي وإخضاعه لمعايير الغايات والمقاصد الإسلامية.
- قراءة الكسب البشري في المجال الثقافي والحضاري والتبادل المعرفي كله مع التنبه لخلفياته وأطره المرجعية.
- دراسة الواقع الإسلامي المعاصر، واستقراء حاجاته، وتحديد أسباب الإصابات التي لحقت به.
- استشراف آفاق المستقبل الإسلامي في ضوء ذلك كله، والعمل على تحريك الأمة باتجاه تحقيقه.
- إعادة تشكيل **العقل السليم المستنير**، القادر على القيام برسالته وممارسة دوره في الاجتهاد والتجديد والعمران الإنساني، وتأهيل المسلم لدور الاستخلاف، وبناء القدرة لديه على التسخير، وذلك من خلال جولاته الفكرية والثقافية، واكتشاف سنن الله في الأنفس والآفاق، لامتلاك إمكانية التسخير.

ولهذا الهدف، سبيلان:

الأول: تنقية عالم الأفكار، وإعادة قراءة الميراث الثقافي، وتقويمه في ضوء رؤية ذات دراية وفقه حضاري.

الثاني: بناء النسق المعرفي والثقافي الإسلامي.....][١].

إلى آخر ما قال الدكتور، وهو مهم لمن أراد زيادة الاطلاع على أهداف هذا المعهد (العقلاني).

ومن تأمل ما ذكره الدكتور يجده (عموميات) لا توحي بأي هدف محدد لهذا المعهد، سوى أنه يستشف من ورائها تضخيم جانب العقل والأزمة الفكرية مقابلة مع الجوانب العظيمة التي أغفلها المعهد، وهي جانب الاهتمام بعقيدة الأمة وبتوحيدها أن تخدشه الشركيات والبدع، ولهذا لا نجد لهذا المعهد العتيد أي كتاب يهتم بعقيدة الأمة وبتوحيدها، وهو أساس الأعمال كلها، فلئن يلقى الله رجلٌ موحِّد ولكنه غير (مفكر) ولا (عقلاني)، خير له من أن يلقاه وقد حشا عقله بهذه الأهداف (المطاطة) مع تفريطه بأمور التوحيد التي لا يأبه لها هذا المعهد.

يقول تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ ﴾[٢].

فهذا المعهد لم يستفد منه المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها سوى أنه زاد من همومهم، وشتت جهودهم بما يطبعه من كتب تخالف المنهج الصحيح لهذه الأمة، ككتاب الغزالي (السنة النبوية...) وكتاب القرضاوي (كيف نتعامل مع السُّنَّة...) وغيرها من الكتب التي تصرف الأمة وشبابها عن

---

(١) إصلاح الفكر الإسلامي بين القدرات والعقبات، ص٤٨، ٤٩.

(٢) سورة النساء، الآية: ٤٨.

المنهج الصحيح إلى مناهج (عقلانية) لا تقرِّب من جنة ولا تبعد من نار.

قلت: وممن يُمثل هذا التيار أيضًا (الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا) والتي تُصدر مجلة (التجديد!) وهي ذيل ممتد إلى ماليزيا من (المعهد) السابق.

ومن مجلاتهم المعتمدة (مجلة المسلم المعاصر)، فهي خير من يمثل هذا الصوت (العقلاني).

ومنها أيضًا: جريدة (المستقلة) التي تصدر في لندن، وإن كانت تميل كثيراً إلى خط (الترابي).

خلاصة الموضوع: أن هذا التيار هو عبارة عن خليط من عقلانيي جماعة الإخوان، كالعلواني وغيره، إضافة إلى العقلانيين الذين لا ينتمون لجماعة الإخوان، إضافة إلى المعتزلة الأقحاح، كمحمد عمارة. والفصل والتمييز بينهم يحتاج إلى دراسة دقيقة لنشأة كل واحد منهم، وكتاباته القديمة والحديثة.

ولكن الأمر الهام الذي يجب أن يعلمه المسلم أن هذا التيار **عقلاني**، أي يخالف النصوص بمجرد تعارضها مع العقل. وأنه ضد **السلفية**، لأنها عدوته الأولى في منهجه، فلذلك هو يشن عليها حربًا ضروسًا قد تختفي حينًا، وتظهر حينًا آخر.

قلت: وأما دعوى الدكتور القرضاوي بأنه يتبنى الخط الوسط أو الوسطية، فهي دعوى عريضة يستطيع أي إنسان أن

يدعيها.

والذي أعلمه ويعلمه كل مسلم أن الإسلام هو دين الوسطية بين الأديان كلها، وأن أهل السنة والجماعة هم أهل الوسطية من بين الفرق المنحرفة من أهل البدع.

يقول شيخ الإسلام: [إن الإسلام وسط في الملل بين الأطراف المتجاذبة، والسنة في الإسلام كالإسلام في الملل](١). ويقول أيضًا: [أهل السنة والجماعة في الإسلام كأهل الإسلام في أهل الملل](٢).

قلت: فدعوى الوسطية التي يرددها الدكتور إنما تكون بالتزام منهج أهل السنة والجماعة، ولا تكون بغير ذلك مهما قدَّم الإنسان من تنازلات.

---

(١) الصفدية (٢/ ٣١٠).

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٣/ ٧).

عقيدة القرضاوي



أهمية العقيدة عند الدكتور:

يرى الدكتور أن العقيدة هي أساس الأعمال كلها، وأنها مقدمة في الاهتمام على غيرها من الأمور، وهذا القول موافق للصواب؛ فدعوة الأنبياء جميعهم إنما بدأت بالعقيدة أولاً، يقول الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾(١).

يقول الدكتور: [إن العقيدة في الإسلام مقدمة على العمل، لأنها الأساس، والأعمال هي البناء، ولا بناء بغير أساس](٢).

ويقول: [اهتم كثيرٌ من الناس بفروع الأعمال، وأغفلوا أساس البناء كله، وهو العقيدة والإيمان والتوحيد، وإخلاص الدين لله](٣).

ويقول: [لم يكن ـ أي النبي ﷺ ـ يتهاون أدنى تهاون فيما يتعلق بالتوحيد والشرك، ومن ثَمَّ حمل على تعليق التمائم...](٤).

ويقول: [الذي أراه أن العلم الواجب طلبه وتعلمه، عينًا على المسلم، هو ما لابد له منه في دينه أو في دنياه.

---

(١) سورة النحل، الآية: ٣٦.
(٢) نحو وحدة فكرية...، ص١١٠.
(٣) الصحوة الإسلامية بين الجحود..، ص١٧٨.
(٤) الخصائص العامة للإسلام، ص٢٣٥.

أما في دينه، فلابد له أن يتعلم من علوم الشرع:

١ - ما يعرف به عقيدته معرفة يقينية صحيحة، سالمة من الشركيات والخرافات.

٢ - وما يصحح به عبادته لربه ظاهرًا، بأن تكون على الصورة المشروعة، وباطنًا بأن تتوافر فيها النية الخالصة لله تعالى.

٣ - وما يزكي به نفسه، ويطهر به قلبه، بأن يعرف الفضائل «المنجيات» ليتحراها ويتخلق بها، ويعرف الرذائل «المهلكات» ليتجنبها ويتوقاها.

٤ - وما يضبط به سلوكه في علاقته مع نفسه، أو مع أسرته، أو مع الناس، حكامًا ومحكومين، مسلمين وغير مسلمين، فيعرف في ذلك الحلال من الحرام، والواجب من غير الواجب، واللائق من غير اللائق.

ولا يضيرنا أن يدخل هذا القدر اللازم تحت اسم «التوحيد» أو «الفقه» أو «التصوف» أو «الآداب الشرعية» أو «الزهد» أو غير ذلك.

فهذه التسميات مصطلحات محدثة، ولم يتعبدنا الله بها، وإنما يهمنا المضمون، ولا عبرة بالأسماء والعناوين، متى وضحت المسميات والمضامين][1].

لكن الدكتور - هداه الله - برغم هذه النقول الجميلة عنه

---

(١) الرسول والعلم، ص٨٧، ٨٨.

ناقض هذا الرأي في كتابه (أولويات الحركة الإسلامية) عندما قال:

[ليس من الضروري أن نظل ثلاثة عشر عامًا نغرس العقيدة، وندعو إليها، لأننا اليوم بين مسلمين يؤمنون بأن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، فليسوا محتاجين إلى أن نعلمهم العقيدة مثل هذه المدة][1]!!

قلت: وهذا القول منه غريب جدًا، فهو يعلم أن كثيرًا من المسلمين اليوم في مختلف البلاد الإسلامية يدَّعون الإسلام ولكنهم قد نقضوا إسلامهم بخوضهم في الشركيات والبدع والخرافات وما يحدث في (مصر) بلد الدكتور ليس منا ببعيد!

فكم من مسلم ينقض توحيده بالالتجاء إلى قبور الأولياء الموهومين يدعوهم ويتوسل بهم تحت سمع وبصر علماء تلك البلاد، الذين كان الواجب عليهم ـ والدكتور أحدهم ـ أن يكثفوا جهودهم في سبيل اقتلاع هذه البدع والشركيات التي يرونها صباح مساء بدلاً من تبريرها أو ادعاء أن أهلها لا يحتاجون إلى أن نبصرهم بالعقيدة الصحيحة ثلاثة عشر عامًا!

لو فعل الدكتور وغيره من أهل العلم ذلك لصلحت أحوال المسلمين واستعادوا عزهم ومجدهم الذي خسروه يوم فرَّطوا وتهاونوا في التوحيد والعقيدة تحت أي نوع من المسوغات.

---

(١) أولويات الحركة الإسلامية، ص١٢٨.

أدلة وجود الله:

يقول الدكتور: [دلَّ العقل كذلك على أن وراء هذا الكون مكونًا واحدًا فهذا الكون العريض الفسيح ـ على تنوع ما فيه من المخلوقات، صغيرة وكبيرة، حية وجامدة، ناطقة وصامته، عاقلة وغير عاقلة، علوية وسفلية ـ تحكمه قوانين واحدة، تنطبق على الذرة، كما تنطبق على المجرة، حتى إن العالم الطبيعي حين ينظر إلى الذرة يجدها في تكوينها مشابهة للمجموعة الشمسية في تكوينها ولا فرق][١]. ثم أخذ يذكر دلائل عقلية من الكون تدل على وجود الله ـ سبحانه وتعالى ـ، منها: قانون الزوجية، أو الثنائية في المخلوقات كلها، ومنها: النظام الدقيق الذي يسير عليه الكون.

وبعد أن ذكر الدليل العقلي على وجود الله ذكر الدليل النقلي الذي جاء به القرآن الكريم.

ويقول الدكتور في موضع آخر: [فوجود الله ـ كما تهدي إليه الفطرة السليمة ـ يقتضيه كذلك النظر الصحيح، والعقل الصريح، ولا غرو إذا أقام القرآن الأدلة من الكون ومن النفس على وجود الله سبحانه وتعالى:

﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى

(١) حقيقة التوحيد، ص٩، ١٠.

ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾﴾[١].

﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴿٣٦﴾﴾[٢]][٣].

إطلاق (عقل) على الله:

أخطأ الدكتور عندما أطلق على الله ـ عز وجل ـ بأنه عقل! يقول الدكتور:

[كل ما في هذا الكون العظيم، علويه وسفليه، صامته وناطقه، يدل على أن عقلاً واحدًا هو الذي يدبر أمره، ويدًا واحدة هي التي تدير رحاه، وتوجه دفته...][٤].

قلت: إطلاق لفظ (عقل) على الله لا يجوز ولو من باب الإخبار، لأن هذا الاسم:

أولاً: لم يرد في الكتاب أو السنة، ومعلومٌ أن أسماء الله توقيفية.

ثانيًا: أنه خاص بالمخلوق المكلف، الذي من شروطه أن يكون عاقلاً أو ذا عقل، فلا يجوز إطلاقه على من كلَّفه، ولو من باب الإخبار، لأنه من خصائص المخلوق.

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٩٠.
(٢) سورة الطور، الآيتان: ٣٥، ٣٦.
(٣) الخصائص العامة للإسلام، ص٦٢.
(٤) ملامح المجتمع المسلم، ص١٠.

وقد سئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: [هل من وَصَف الله تعالى بالعقل المدبر للتقريب إلى أفهام العامة يكفر أو لا؟]

فأجابت: [الحمد له وحده والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه.. وبعد:

جـ: إذا كان الواقع كما ذكر من وصفه الله بالعقل المدبر للتقريب إلى العامة فقد أساء بإطلاق ذلك على الله تعالى، لأن أسماء الله وصفاته توقيفية، ولم يطلق الله ذلك على نفسه اسماً أو وصفاً، ولم يطلقه عليه رسول الله ﷺ، لكنه لا يكفر لعدم سوء قصده، ويكفيه في الإيضاح للعامة وغيرهم وصفه تعالى بكمال العلم وإحاطته والحكمة البالغة في تقديره وتدبيره في تشريعه وخلقه وتصريفه لجميع شؤون عباده، فذلك يغنيه عن تسميته أو وصفه بما لم يسم ولم يصف به نفسه، مع ما في إطلاق العقل المدبر عليه سبحانه من مشابهة الفلاسفة في قولهم بالعقول العشرة.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم][1].

---

(١) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (٣/ ١٤٤).

معنى الإسلام عند الدكتور:

أما تعريف الدكتور للإسلام فيعبر عنه بقوله:

[والإسلام قد يُطلق على مجرد إعلان الشهادتين، وهما باب الدخول في الإسلام، فالكافر إنما يدخل الإسلام، ويصبح في عداد المسلمين بمجرد نطقهما قبل أن يؤدي الصلاة أو الزكاة أو غيرهما، إذ هذه العبادات لا تقبل إلا من مسلم، وإنما يكفي أن يقرَّ بهذه الفرائض ويلتزم بها، وإن لم يؤدها بالفعل، وهذه الشهادة هي التي تعصم دم الإنسان وماله، كما في الحديث: «**فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله**».

وقد يُطلق الإسلام على الأركان الأساسية فيه، وهي التي جاء فيها حديث ابن عمر المشهور: «**بُني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت**».

قال: أخبرني عن الإسلام؟ فقال: «**الإسلام: أن تعبد الله ولا تشرك به شيئًا، وتقيم الصلاة المكتوبة وتؤتي الزكاة المفروضة وتصوم رمضان**».

وهنا نجد في حديث جبريل الفرق بين مفهومي الإيمان والإسلام، أما إذا اقْتَرَنَا في الذكر، فكل واحد منها يتضمن الآخر، وهما متلازمان في الواقع، فلا يوجد إيمان بلا إسلام،

ولا إسلام بلا إيمان. فالإيمان يتعلق بالقلب، والإسلام يتعلق بالجوارح والظواهر، وهذا ما جاء في الحديث: «**الإسلام علانية والإيمان في القلب**» (رواه أحمد والبزار، ورجاله رجال الصحيح).

وهو ما تدل عليه آية سورة الحجرات: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾.

وقد يُطلق الإسلام في موضع آخر، ويُراد به ـ أيضًا ـ الإسلام الكامل، كما في حديث: «**الإسلام أن يسلم قلبك لله، ويسلم المسلمون من لسانك ويدك**»، وحديث: «**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده**»، وحديث: «**وأَحِب للناس ما تُحِب لنفسك تكن مسلمًا**» وغيرها من الأحاديث...][1].

قلت: قول الدكتور: إنه [يكفي أن يُقر بهذه الفرائض ويلتزم بها، وإن لم يؤدها بالفعل] قول غير صحيح، إذ أن بعض الفرائض تركها كفر ولو أقرَّ بها الإنسان ولم يجحدها، كالصلاة، لقوله ﷺ: «**العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر**»[2] فعلَّق الكفر على مجرد الترك، ولو كان مع الإقرار بها.

ولتعريف شهادة التوحيد يقول الدكتور:

---

(١) الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، ص٧٩ ـ ٨٠.

(٢) حديث صحيح أخرجه النسائي (١/ ٢٣١) والترمذي (٧/ ٣٦٨ تحفة) وابن ماجه (١٠٧٩).

[الحقيقة التي لا مِرَاءَ فيها: أنَّ كل مَنْ في السموات ومَنْ في الأرض عبيد لله، وكل ما في السموات والأرض ملك لله، فليس أحد ولا شيء من العقلاء أو من غير العقلاء شريكًا لله، أو ولدًا له، كما يقول القائلون من الوثنيين وأشباه الوثنيين: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴿١١٦﴾ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾﴾[1].

ومَنْ ضلَّ عن هذه الحقيقة في الدنيا فسيُكشف عنه الغطاء في الآخرة، ويرى الحقيقة عارية واضحة وضوح الشمس في الضُحى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾﴾[2].

فلا عجب بعد ذلك أن يكون هذا الخالق العظيم، وهذا الرب الأعلى هو وحده الذي يستحق العبادة والطاعة المطلقة، وبعبارة أخرى: «يستحق غاية الخضوع وغاية الحب»، فالمعنى المركب من الخضوع كل الخضوع، الممزوج بالحب كل الحب، هو الذي نسميه العبادة.

وهذا هو معنى «لا إله إلا الله» أي لا يستحق العبادة غيره.. أو لا يستحق كل الخضوع وكل الحب إلا هو.. فهو وحده الذي تخضع لأمره الرقاب، وتسجد لعظمته الجباه، وتسبِّح بحمده

---

(١) سورة البقرة، الآيتان: ١١٦، ١١٧.
(٢) سورة مريم، الآيات: ٩٣ ـ ٩٥.

الألسنة، وتنقاد لحكمه القلوب والعقول والأبدان. وهو وحده الذي تتجه إليه الأفئدة بالحب كل الحب، فهو المتفرد بالكمال كله، والكمال من شأنه أن يُحَب ويُحَب صاحبه، وهو مصدر الجمال كله، وما في الوجود من جمال فهو مستمَد منه، والجمال من شأنه أن يُحَب ويُحَب صاحبه، وهو واهب النعم كلها، ومصدر الإحسان كله ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[1] والإحسان دائمًا يُحَب، والنعمة دائمًا تُحَب ويُحَب صاحبها.

معنى «لا إله إلا الله» هو رفض الخضوع والعبودية لسلطان غير سلطانه، وحكم غير حكمه، وأمر غير أمره، ورفض الولاء إلا له، والحب إلا له وفيه.

وإذا أردنا أن نزيد هذا المعنى إيضاحًا قلنا: إن عناصر التوحيد كما جاء بها القرآن الكريم، ثلاثة ذكرتها سورة الأنعام، وهي سورة عنيت بتثبيت أصول التوحيد:

أولها: ألاَّ تبغي غير الله ربًا: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ﴾[2]؟!

وثانيها: ألاَّ تتخذ غير الله وليًا: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾[3].

---

(١) سورة النحل، الآية: ٥٣.
(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٦٤.
(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٤.

وثالثها: ألاَّ تبتغي غير الله حَكَمًا: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾(١) . . .](٢).

ثم أخذ الدكتور يشرح هذه الثلاثة:

فمعنى العنصر الأول: [«ألاَّ تبغي غير الله ربًا»: إبطال الأرباب المزعومة التي اتخذها الناس قديمًا وحديثًا، في الشرق والغرب، سواء أكانت من الحجر والشجر أم من الفضة والتبر، أم من الشمس والقمر، أم من الجن والبشر](٣).

[ومعنى العنصر الثاني: «ألاَّ تتخذ غير الله وليًا»: رفض الولاء لغير الله وحزبه، فليس من التوحيد أن يزعم زاعم أن ربه هو الله، ثم يتجه بولائه وحبه ونُصرته لغير الله، وربما لأعداء الله. قال تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾(٤)](٥).

[ومعنى العنصر الثالث: «ألاَّ تبغي غير الله حَكَمًا»: رفض الخضوع لكل حكم غير حكم الله، وكل أمر غير أمر الله، وكل نظام غير نظام الله، وكل قانون غير شرع الله، وكل وضع أو عُرف

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١١٤.
(٢) ملامح المجتمع المسلم، ص١١، ١٢.
(٣) المصدر السابق، ص١٢.
(٤) سورة آل عمران، الآية: ٢٨.
(٥) المصدر السابق، ص١٣.

أو تقليد أو منهج أو فكرة أو قيمة لم يأذن بها الله][١].

معنى شهادة أن محمدًا رسول الله:

وأما شهادة أن محمدًا رسول الله، فيقول الدكتور:

[وأما معنى الكلمة الثانية من كلمتي الشهادة التي يدخل بها المرء باب الإسلام فهي: «محمد رسول الله» إن الإقرار لله تعالى بالوحدانية، وإفراده سبحانه بالإلهية، والربوبية، لا يغني ما لم ينضم إليها هذا الشطر الثاني: «محمد رسول الله».

فإن الله جلَّ شأنه قد اقتضت حكمته ألاَّ يدع الناس هملاً، ولا يتركهم سدىً، فأرسل إليهم ما بين حين وآخر مبلِّغين عنه، يهدون خلقه إليه، ويدلونهم عليه ويرشدونهم إلى مراضيه، ويحذرونهم من مساخطه.. ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾[٢].

كما أن من مهمة هؤلاء الرسل وضع القواعد والقيم والموازين التي تضبط الحياة وتنظم المجتمع، وتهديه للتي هي أقوم، ويحتكم الناس إليها إذا اختلفوا، ويفيئون إليها إذا تنازعوا، فيجدون فيها الحق الذي لا باطل معه، والعدل الذي لا ظلم فيه، والخير الذي يطرد الشر، والفضيلة التي تقاوم الرذيلة، والفساد والانحراف... قال الله: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ

(١) المصدر السابق، ص١٤.
(٢) سورة النساء، الآية: ١٦٥،

﴿ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾(١)، فهذا ما أنزل الله على رسوله: «الكتاب» وهو نصوص الوحي الإلهي المعصوم، و«الميزان» وهو القيم والمعايير الربانية التي جاءت بها النبوات من المُثُل العُليا والفضائل الإنسانية التي تسير في ضوء «الكتاب»، ولولا هؤلاء الرسل لضل الناس السبيل في تصورهم لحقيقة الألوهية، وطريقهم إلى مرضاتها وواجبهم نحوها.. وابتدعوا طرائق قددا، وسُبُلاً شتى، ما أنزل الله بها من سلطان. سبلاً تفرّق ولا تجمع، وتهدم ولا تبني، وتضل ولا تهدي.

وخاتم هؤلاء الرسل هو محمد ﷺ، فهو المبلِّغ عن أمره وحكمه وشرعه، وبه عرفنا ما يريده الله منا، وما يرضاه لنا، وما يأمرنا به، وما ينهانا عنه.. وبه عرفنا ربنا.. وعرفنا منشأنا ومصيرنا.. وعرفنا طريقنا بين المنشأ والمصير.. عرفنا ما أحلَّه ربنا وما حرَّمه.. وما فرضه وأوجبه.. ولولاه ﷺ لعشنا في ظلمات وعماية، لا نعرف لنا غاية، ولا نهتدي سبيلاً: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٦﴾﴾(٢).

به عرفنا أن وراء هذه الحياة حياة أخرى تُوفَّى فيها كل نفس ما كسبت، وتُجزى بما عملت، فيجزى الذين أساءوا بما عملوا،

---

(١) سورة الحديد، الآية: ٢٥.
(٢) سورة المائدة، الآيتان: ١٥، ١٦.

والذين أحسنوا بالحسنى.

به عرفنا أن وراءنا حسابًا وميزانًا، وثوابًا وعقابًا، وجنة ونارًا: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ۝٨﴾[١].

به عرفنا مبادىء الحق، وقواعد العدل، ومعاني الخير، في شريعة لا تضل ولا تنسى، شَرَعَها من يعلم السر وأخفى، مَنْ لا تخفى عليه خافية، من يعلم المفسد من المصلح.. ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ۝١٤﴾[٢].

ومن ثَمَّ كانت كلمة: «محمد رسول الله» تتمة لكلمة: «لا إله إلا الله»، فهذه معناها ألا يُعبد إلا الله. والأخرى معناها: ألا يُعبد الله إلا بما شرعه وأوحاه على لسان رسوله][٣].

معنى الإيمان عند الدكتور:

ويختار الدكتور مذهب السلف في الإيمان، وهو أنه اعتقاد بالقلب، ونطق باللسان، وعمل بالأركان.

يقول الدكتور: [وقد ذكر الحافظ ابن حجر في «الفتح» أن السلف قالوا: الإيمان هو اعتقاد بالقلب، ونطق باللسان، وعمل بالأركان، وأرادوا بذلك أن الأعمال شرط في كماله[٤]. ومن هنا

---

(١) سورة الزلزلة، الآيتان: ٧، ٨.

(٢) سورة الملك، الآية: ١٤.

(٣) المصدر السابق، ص١٦، ١٧.

(٤) الصواب أن السلف قالوا بأن الأعمال جزء من الإيمان، انظر: الإيمان لشيخ الإسلام ص١٢٢ ـ ١٦٣.

نشأ لهم القول بأنه يزيد وينقص. والمرجئة قالوا: هو اعتقاد ونطق فقط. والكرامية قالوا: هو نطق فقط. والمعتزلة قالوا: هو العمل والنطق والاعتقاد. والفارق بينهم وبين السلف: أنهم جعلوا الأعمال شرطًا في صحته والسلف جعلوها شرطًا في كماله، قال: وهذا كله بالنظر إلى ما عند الله تعالى، أما بالنظر إلى ما عندنا، فالإيمان الإقرار فقط. فمن أقرَّ أجريت عليه الأحكام في الدنيا ولم يحكم عليه بكفر، إلا إن اقترن به فعل يدل على كفره، كالسجود للصنم. فإن كان الفعل لا يدل على الكفر كالفسق، فمن أطلق عليه الإيمان فبالنظر إلى إقراره، ومن نفى عنه الإيمان فبالنظر إلى كماله، ومن أطلق عليه الكفر، فبالنظر إلى أنه فَعَلَ فِعْلَ الكافر، ومن نفى عنه فبالنظر إلى حقيقته. ا.هـ][1].

ويرى الدكتور أنه:

[كثيرًا ما يُراد بالإيمان في نصوصه في القرآن والسُّنَّة: الإيمان الكامل، لا مطلق الإيمان، الذي إذا نفي عن صاحبه فقد كفر.

وهذا واضح في آيات الكتاب العزيز، وفي الأحاديث النبوية الصحيحة.

فقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ

---

(١) الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، ص٧٨، ٧٩.

﴿ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗاۚ﴾(١) إنما يُراد بهم المؤمنون الذين كمل إيمانهم، وليس المراد: أن من لم يوجل قلبه من ذكر الله، أو لم يكن من المتوكلين على الله، يكون كافرًا خارجًا عن أصل الإيمان.

ومثل قوله تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ ۝٢ وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَنِ ٱللَّغۡوِ مُعۡرِضُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ۝٤ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِفُرُوجِهِمۡ حَٰفِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِهِمۡ أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ فَإِنَّهُمۡ غَيۡرُ مَلُومِينَ ۝٦ فَمَنِ ٱبۡتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡعَادُونَ ۝٧ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ وَعَهۡدِهِمۡ رَٰعُونَ ۝٨ وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمۡ يُحَافِظُونَ ۝٩ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡوَٰرِثُونَ ۝١٠﴾(٢)، فالمراد المؤمنون الكاملو الإيمان، وليس المعنى أن من لم يخشع في صلاته، أو لم يعرض عن اللغو مثلاً يكون كافرًا، بل هو مؤمن ناقص الإيمان.

ومثل ذلك قوله ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن**»(٣) لا يعني نفي أصل الإيمان، بل كماله، وليس معناه أن من ارتكب واحدة من هذه الكبائر يكون كافرًا كفرًا مخرجًا من الملة.

---

(١) سورة الأنفال، الآيات: ٢ ـ ٤.
(٢) سورة المؤمنون، الآيات: ١ ـ ١٠.
(٣) متفق عليه عن أبي هريرة. (ق).

ولو كان المنفي هنا هو أصل الإيمان لكان كل من هؤلاء مرتدًا، وكانت العقوبة في الجميع واحدة وهي عقوبة المرتد، ولم تتنوع العقوبات ما بين جلد ورجم وقطع.

كيف وقد نهى الرسول ﷺ في حديث آخر عن لعن أحد شُرّاب الخمر المدمنين، حين قال أحد الصحابة: اللهم العنه، ما أكثر ما يُؤتىٰ به! فقال: «**لا تلعنوه فوالله ما علمتَ أنه يحب الله ورسوله**»[١]!.

فدلَّ بوضوح على أن مجرد المعصية ـ وإن كانت كبيرة ـ لا يقتلع أصل الإيمان من جذر القلب، بدليل أنه لم يزل يحب الله ورسوله][٢].

ويرى الدكتور أن الإيمان الحقيقي ليس مجرد معرفة ذهنية لا تحرك القلب إلى عمل الخيرات، فيقول الدكتور:

[الذي أُركِّز عليه هنا، في مجال العمل التربوي هو تكوين الطليعة المسلمة المرجوَّة لنُصرة الإسلام، والتي تمثل في عصرنا دور الصحابة في عصر النبوَّة.

وأول مقوِّمات هذه الطليعة هو: الإيمان ـ وأعني به إيمان القرآن والسُّنَّة، أخلاقه وشُعَبه التي نيفت على السبعين وأُلِّفت فيه

---

(١) رواه البخاري في الحدود (باب ما يُكره من لعن شارب الخمر) عن عمر بن الخطاب. (ق).

(٢) الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم، ص٧٧، ٧٨.

كتب مستقلة. فليس الإيمان إذن بالتمني ولا بالتحلي، ولكن ما وَقَرَ في القلب وصَدَّقه العمل.

ليس المقصود بالإيمان هنا مجرد معرفة ذهنية لا تنفذ أشعتها إلى القلب فتضيئه ولا إلى الإرادة فتُحرِّكها، ولا مجرد حشو الذاكرة بعبارات ومصطلحات عن معاني: الرب والإله، والدين والعبادة، والتوحيد بأقسامه، والطاغوت والجاهلية، والامتلاء عُجبًا وغرورًا بأن هذا هو كل الإيمان، ومحض اليقين، وشغل الآخرين بمعارك جدلية حول هذه الألفاظ، على أهميتها.

فإن هذا المِراء أو الجدل لا ينشيء إيمانًا كإيمان سَحَرة فرعون حين آمنوا برب هارون وموسى، ولا كإيمان الصحابة حين صدَّقوا برسالة رسول الله ﷺ.

الإيمان المنشود هو الإيمان الأول، كما جاء به القرآن والسُّنَّة.

وحسبي هنا من القرآن آية واحدة، ذكرها القرآن الكريم ردًا على الأعراب الذين قالوا: آمنا ولم يدخل الإيمان في قلوبهم: وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾[1]][2].

---

(١) سورة الحجرات، الآية: ١٥.

(٢) أولويات الحركة الإسلامية، ص٧٣.

قلت: هذه مبالغة من الدكتور، لأنه لابد من معرفة أحكام الدين وأصوله، ومن أهمها التوحيد بأقسامه، لكي يعبد المسلم الله على بصيرة، ويجتنب الوقوع في الشركيات التي قد تخفى على غيره ممن لم يتبصر في دينه فلابد من الجمع إذًا: بين العلم والعمل، ولا يكفي العمل دون علم، والعلم مقدَّم على العمل، يقول تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ﴾(١).

معنى الكفر عند الدكتور:

وأما في موضوع الكفر فيتابع الدكتورُ ابنَ القيم في تقسيمه الكفر إلى أكبر وأصغر، فيقول:

[أما الكفر فقد يرد في لسان الشرع بمعنى الجحود والتكذيب لله ولرسالاته، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾﴾(٢)، وقد يطلق بمعنى الردة عن الإسلام، والخروج من حظيرة الإيمان، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٥﴾﴾(٣)، وقوله: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢١٧﴾﴾(٤).

---

(١) سورة محمد، الآية: ١٩.
(٢) سورة النساء، الآية: ١٣٦.
(٣) سورة المائدة، الآية: ٥.
(٤) سورة البقرة، الآية: ٢١٧.

وقد تطلق كلمة الكفر على بعض المعاصي العملية التي لا تحمل إنكارًا ولا جحودًا ولا تكذيبًا لله ورسوله.

يقول العلاَّمة ابن القيم في كتابه «مدارج السالكين»:

الكفر نوعان: أكبر وأصغر.

فالكفر الأكبر: هو الموجب للخلود في النار.

والأصغر: موجب لاستحقاق الوعيد دون الخلود. كما في الحديث: «**اثنان في أمتي، هما بهم كفر: الطعن في النسب، والنياحة**» وقوله في السنن: «**من أتى امرأة في دبرها فقد كفر بما أنزل على محمد**» وفي الحديث الآخر: «**من أتى كاهنًا أو عرافًا فصدقه بما يقول، فقد كفر بما أُنزل على محمد**»، وقوله: «**لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض**» وهذا تأويل ابن عباس وعامة الصحابة في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾[1].

قال ابن عباس: «ليس بكفر ينقل عن الملة، بل إذا فعله فهو به كفر، وليس كمن كفر بالله واليوم الآخر»، وكذلك قال طاووس، وقال عطاء: «هو كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق».

ومنهم من تأول الآية على ترك الحكم بما أنزل الله جاحدًا

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٤٤.

له، وهو قول عكرمة. وهو تأويل مرجوح، فإن نفس جحوده كفر، سواء حكم أو لم يحكم.

ومنهم من تأولها على ترك الحكم بجميع ما أنزل الله، قال: ويدخل في ذلك الحكم بالتوحيد والإسلام، وهذا تأويل عبدالعزيز الكناني، وهو أيضًا بعيد، إذ الوعيد على نفي الحكم بالمنزل، وهو يتناول تعطيل الحكم بجميعه وببعضه.

ومنهم من تأولها على الحكم بمخالفة النص، تعمدًا من غير جهل به ولا خطأ في التأويل، حكاه البغوي عن العلماء عمومًا.

ومنهم من تأولها على أهل الكتاب، وهو قول قتادة والضحاك وغيرهما، وهو بعيد، وهو خلاف ظاهر اللفظ، فلا يصار إليه.

ومنهم من جعله كفرًا ينقل عن الملَّة.

قال ابن القيم:

(والصحيح: أن الحكم بغير ما أنزل الله يتناول الكفرين، الأصغر والأكبر، بحسب حال الحاكم؛ فإنه إن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله في هذه الواقعة، وعدل عنه عصيانًا، مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة، فهذا كفر أصغر. وإن اعتقد أنه غير واجب، وأنه مخير فيه. مع تيقنه أنه حكم الله، فهذا كفر أكبر، وإن جهله وأخطأه: فهذا مخطيء، له حكم المخطئين.

والقصد: أن المعاصي كلها من نوع الكفر الأصغر، فإنها

ضد الشكر، الذي هو العمل بالطاعة، فالسعي: إما شكر، وإما كفر، وإما ثالث، لا من هذا ولا من هذا، والله أعلم][١].

معنى الشرك والنفاق عند الدكتور:

ثم يقول الدكتور عن الشرك والنفاق:

[والشرك كذلك منه ما هو أكبر، وهو دعاء إله أو آلهة مع الله أو من دون الله، وهو الذي جاء فيه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[٢].

ومنه ما هو أصغر، مثل قوله ﷺ: «**من حلف بغير الله فقد أشرك**» (أبوداود والترمذي والحاكم) وقوله: «**من علَّق ـ أي: تميمة ـ فقد أشرك**» (رواه أحمد والحاكم).

وقوله: «**إن الرقى والتمائم والتولة شرك**» (رواه ابن حبان والحاكم وقال: صحيح الإسناد).

وكذلك النفاق، منه النفاق الأكبر، نفاق العقيدة، وهو: أن يبطن الكفر، ويظهر الإيمان خداعًا وكذبًا، وهو المذكور في أوائل سورة البقرة: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[٣]، ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٤﴾[٤].

---

(١) الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، ص٨٠ ـ ٨٢.
(٢) سورة النساء، الآية: ٨٤.
(٣) سورة البقرة، الآيتان: ٨، ٩.
(٤) سورة البقرة، الآية: ١٤.

وهو المذكور أيضًا في سورة «المنافقون» وفي غيرها.

وهذا النفاق هو المتوعد عليه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴿١٤٥﴾﴾(١).

وهناك النفاق الأصغر، وهو نفاق العمل، بمعنى أن يتصف المرء المسلم بصفات المنافقين وأخلاقهم، ولكن قلبه مؤمن بالله ورسوله وباليوم الآخر.

وهذا ما جاءت به الأحاديث، مثل: «**آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان**» (متفق عليه من حديث أبي هريرة).

وحديث: «**أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلة منهن كان فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا ائتمن خان، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر**» (متفق عليه من حديث عبدالله بن عمرو).

وهذا النفاق هو الذي كان يخافه الصحابة والسلف على أنفسهم، وقالوا: ما أمنه إلا منافق، ولا خافه إلا مؤمن!](٢).

التكفير عند الدكتور:

ويرى الدكتور أن أحكام الدين ليست على مرتبة واحدة، بل

---

(١) سورة النساء، الآية: ١٤٥.

(٢) المصدر السابق، ص٨٢ ـ ٨٤.

منها ما يكفر مخالفها، ومنها ما لا يكفر، يقول الدكتور:

[الاختلاف في الأحكام الفرعية العملية والظنية، لا ضرر فيه ولا خطر منه، إذا كان مبنيًا على اجتهاد شرعي صحيح، وهو رحمة بالأمة، ومرونة في الشريعة، وسعة في الفقه، وقد اختلف فيها أصحاب النبي ﷺ ومن تبعهم بإحسان، فما ضرهم ذلك شيئًا، وما نال من أخوتهم ووحدتهم كثيرًا ولا قليلاً.

وهناك الأحكام التي ثبتت بالكتاب والسنة والإجماع، ووصلت إلى درجة القطع، وإن لم تصبح من ضروريات الدين، فهذه تمثل الوحدة الفكرية والسلوكية للأمة، ومن خالفها خالف السُّنَّة، ووُصِف بالفسق والبدعة، وقد ينتهي به الأمر إلى درجة الكفر.

وهناك الأحكام المعلومة من الدين بالضرورة، بحيث يستوي في العلم بها الخاص والعام، وهي التي يكفر من أنكرها بغير خلاف، لما في إنكارها من تكذيب صريح لله ولرسوله ﷺ.

فلا يجوز إذن أن نضع الأحكام كلها في إطار واحد، ودرجة واحدة، حتى يسارع بعض الناس إلى إلصاق الكفر أو الفسوق أو البدعة بكل من عارض حكمًا ما، لمجرد اشتهاره بين طلبة العلم، أو تداوله في الكتب، دون تمييز بين الأصول والفروع، ولا تفريق بين الثابت بالنص، والثابت بالاجتهاد، وبين القطعي والظني في النصوص، وبين الضروري وغير الضروري في الدين، فلكل منها

منزلته، وله حكمه][1].

القَــدَر:

ويؤمن الدكتور بالقدر، يقول الدكتور:

[أولسنا متفقين على دعائم الإيمان الستة من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره][2].

ويقول الدكتور ـ أيضًا ـ: [الذي يراه الدارس للإسلام أن إثبات القدر الإلهي لا ينفي إيجابية الإنسان فوق هذه الأرض ودوره في هذا الكون.

فإن الله الذي خلق الإنسان هو الذي منحه العقل، ومنحه الإرادة، ومنحه القدرة، فهو بالعقل يفكر، وبالإرادة يرجح، وبالقدرة ينفذ، وهذه كلها منح من الله للإنسان. فهو قادر بقدرة الله، ومريد بإرادة الله. وهذا معنى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾[3] فالإنسان يشاء، لأن الله شاء له أن يشاء، وهو معنى: «لا حول ولا قوة إلا بالله»، أي: أن الإنسان له حول وقوة، يجلب بهما النفع، ويدفع بهما الضرر، ولكن حوله وقوته ليسا من ذاته ولا بذاته، بل حوله وقوته بالله، ومن الله.

وعلى هذا الأساس أمر الله الإنسان ونهاه، وبعث له الرسل،

---

(١) المصدر السابق، ص١٥٩.
(٢) الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم، ص٩٣.
(٣) سورة النساء، الآية: ٣٠.

وأنزل عليه الكتب، ووضع نصب عينيه الثواب والعقاب، ولولا أن الإنسان ذو إرادة وقدرة، ما كان لتحميله أمانة التكاليف معنى، ولا كان ثوابه وعقابه مما يوافق العدل الإلهي، والحكمة الإلهية، ولا كان هناك معنى لاستخلافه في الأرض، واستعماره فيها كما قال تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾[١]، أي: طلب إليكم عمارتها.

إن الإنسان مخلوق لله، ولكنه مخلوق متميز بمواهبه، وملكاته، وقواه الروحية، والعقلية، والمادية، التي أهله الله بها ليحمل مسئولية الخلافة وأمانة التكاليف، وهي أمانة بلغت من العظم والثقل مبلغًا عبر عنه القرآن بهذه الصورة الفنية البليغة حين قال: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾[٢].

إن الإنسان مخلوق مكلف مسئول، وعليه أن يكدح حتى يلقى ربه، فيجزيه بكدحه إن خيرًا فخير، وإن شرًا فشر. ولهذا وجه الله إليه الخطاب بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ ۝٦﴾[٣].

ولا ينبغي للإنسان أن يغره شيء. أو يخدعه خادع عن ربه

---

(١) سورة هود، الآية: ٦١.
(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٧٢.
(٣) سورة الانشقاق، الآية: ٦.

وما له عليه من حق، وإن كان نفر من بني الإنسان للأسف غرتهم الحياة الدنيا، وغرهم بالله الغرور، واستحقوا أن يناديهم ربهم بهذا النداء العاتب: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ ۝٦ ٱلَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ۝٧ فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ۝٨﴾[1].

وإذا كان الإسلام منهجًا إلهيًا وضعه رب الناس للناس، فليس معنى هذا هو إلغاء دور الإنسان أمام هذا المنهج، وتنحيته من طريقه، والحكم عليه بالسلبية المطلقة تجاهه، فليس له إلا التلقي والتنفيذ والتسليم، دون أن يقول لِمَ؟ أو كيف؟ إذ لا تكافؤ بين الوحي الإلهي والعقل الإنساني، فإذا قال الوحي كلمته، فليس على العقل إلا الإذعان والتسليم.

وهذا في الواقع غير سليم.

فإن القدر الإلهي لم يلغِ دور الإنسان، وفاعليته في الكون، مع وجود يد الله تعالى فيه، ومع انعدام التكافؤ بين الإرادة الإلهية، والإرادة الإنسانية، أو بين قدرة الخالق، وقدرة المخلوق][2].

اللهُ حكيم:

ويرى الدكتور أن الله حكيم، لا يفعل إلا لحكمة، علمها من علمها، وجهلها من جهلها، وهذا هو قول أهل السُّنَّة.

---

(١) سورة الانفطار، الآيات: ٦ ـ ٨.

(٢) الخصائص العامة للإسلام، ص٦٠ ـ ٦٢.

يقول: [من المؤكد أن الله تعالى لم يشرع شيئًا اعتباطًا، كما لم يخلق شيئًا عبثًا أو باطلاً، كما قال أولو الألباب: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ﴾(١) فمن أسمائه الحكيم، فلا يخلو خلقه ولا أمره من حكمة، علمها من علمها، وجهلها من جهلها، فهو حكيم فيما خلق وقدر، حكيم فيما أمر وشرع](٢).

ويقول: [أنا مع المحققين من علماء المسلمين في أن الأصل في العبادات هو التعبد بها دون نظرٍ إلى ما فيها من مصالح ومقاصد، بخلاف ما يتعلق بالعادات والمعاملات](٣).

ويقول: [حتى العبادات الشعائرية يأمر بها القرآن مقرونة بعلل وأحكام تقبلها الفِطَر السليمة، والعقول الرشيدة](٤).

ويقول: [إن الله لا يأمر بشيء، ولا ينهى عن شيء، إلا لحكمة، فهو لم يشرع ما شرع عبثًا، كما لم يخلق ما خلق باطلاً](٥).

رأي الدكتور في صفات الله:

والدكتور يؤمن بصفات الله الواردة في الكتاب والسُّنَّة،

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٩١.
(٢) السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة، ص٢٣٠.
(٣) الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، ص٦٤.
(٤) الفتوى بين الانضباط والتسيب، ص١١٧.
(٥) المصدر السابق، ص١١٧.

فاسمعه يقول:

[أنا مع شيخ الإسلام فيما يتعلق بصفات الله تعالى، وبكل ما يتصل بعالم الغيب وأحوال الآخرة، فالأولى أن لا نخوض في تأويله بغير بيِّنة، ونكله إلى عالمه، ولا نتكلف علم ما لا نعلم، ونقول ما قاله الراسخون في العلم: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾(١)](٢).

ويقول: [وقد وصف القرآن هذا الإله الواحد بأوصاف، ونعته بأسماء، وهي أسماء وصفات تقنع عقول الفلاسفة كما ترضي عواطف العامة معًا. تجمع بين الجلال والجمال، والقوة والرحمة، وهي أيضًا أسماء وصفات متسقة مع عمله سبحانه في الكون، وصلته بالخلق، فهو الرحمن الرحيم، الملك القدوس السلام، المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر، الخالق البارىء المصور، العليم الحكيم، البر الكريم، العفو الغفور، الحليم الشكور، الرزاق الوهاب، الرؤوف التواب، ذو الجلال والإكرام](٣).

ويقول: [الإيمان بالله يتضمن الإيمان بوجوده بالضرورة، والإيمان بوحدانيته في ربوبيته وألوهيته.. والإيمان بأسمائه

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ٧.
(٢) كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص١٧١.
(٣) الخصائص العامة للإسلام، ص١٦١ ـ ١٦٢.

الحسنى وصفاته العليا، التي يتجلى فيها اتصافه بكل كمال يليق به، وتنزهه عن كل نقص][(١)].

ويرى: [أن نتبنى طريقة السلف في وصف الله تعالى بما وصف به نفسه من غير تكييف ولا تمثيل، ولا تحريف ولا تعطيل، وهي الطريقة التي انتهى إليها أساطين علم الكلام من الأشاعرة وغيرهم، مثل أبي الحسن الأشعري في «الإبانة»، والغزالي في «إلجام العوام عن علم الكلام»، والفخر الرازي في «أقسام اللذات»][(٢)].

إذًا: فالدكتور يزعم أنه على عقيدة السلف الصالح في الصفات، وأنه متابع لابن تيمية في ذلك، ولكننا نفاجأ أشد المفاجأة عندما نكتشف مقدار الخلط الذي يعيش فيه الدكتور في هذه المسألة، وهو اعتقاده أن مذهب السلف الصالح في صفات الله عز وجل هو: التفويض!!

فاسمع إليه يقول:

[نجد التأويل يمكن أن يدخل في الفقه والفروع، ولا خلاف في ذلك كما قال الشوكاني، ويمكن أن يدخل في العقائد وأصول الدين وصفات الباريء عز وجل، وفي ذلك اتجاهات أو مذاهب ثلاث، ذكر الإمام الشوكاني في (إرشاد الفحول) خلاصة وافية

---

(١) حقيقة التوحيد، ص٤.
(٢) ثقافة الداعية، ص٩٤.

لها، نشير إليها هنا:

الأول: أن لا يدخل التأويل فيها؛ بل تجرى على ظاهرها ولا يؤول شيء منها وهذا قول المشبهة.

الثاني: أن لها تأويلاً. ولكنَّا نمسك عنه، مع تنزيه اعتقادنا عن التشبيه والتعطيل، لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[1]؛ قال ابن برهان: وهذا قول السلف. قال الشوكاني: وكفى بالسلف الصالح قدوة لمن أراد الاقتداء، وأسوة لمن أحب التأسي.

الثالث: أنها مؤولة[2].][3].

قلت: في هذا النقل عنه أخطاء عديدة وعظيمة، فهو قد عدَّ مذهب السلف وهو إجراء تلك الصفات على حقيقتها وظواهرها دون التعرض لها بالتأويل مع تنزيه الله عن مشابهة خلقه، عدَّ هذا المذهب قول المشبّهة!!

ثم عدَّ قول المفوضة، وهو شر الأقوال كما سيأتي هو قول السلف!

وهذا من عظيم ما وقع فيه القرضاوي، برغم اطلاعه على

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ٧.
(٢) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني (ص١٥٥)، والذي استقر عليه الشوكاني هو مذهب السلف كما في رسالته (التحف في مذاهب السلف) وهي من أواخر رسائله. انظر: (الإمام الشوكاني مفسرًا ص١٩٧) للدكتور محمد الغماري.
(٣) المرجعية العليا في الإسلام، ص٣٠١، ٣٠٢.

كتب السلف الصالح التي تعرض مذهبهم بوضوح، لاسيما كتب شيخ الإسلام التي زعم الدكتور أنه استفاد منها كثيرًا، كما مر معنا في المبحث الأول، وفي ظني أن الذي أوقع الدكتور في هذا المزلق أمران:

الأول: أنه قد درس مذهب الأشاعرة، وتتلمذ على كتبهم في الأزهر كما سبق، والأشاعرة أو كثير منهم كما هو معلوم، قد تقرر عندهم أن أهل السنة والجماعة لهم قولان في هذا الباب، أي باب الصفات:

القول الأول: هو قول السلف، وهو التفويض، أي تفويض المعاني.

والقول الثاني: هو قول الخلف، وهو تأويل هذه الصفات بمعاني يزعمون أنها تليق بالله تعالى.

وعندهم أن مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم وأحكم!!.

وهذه الطريقة في التقسيم قد زلَّ بارتكابها كثير من العلماء الذين يُشار إليهم بالبنان لعدم تضلعهم وتحقيقهم لعقيدة السلف الصالح، ولتأثرهم الشديد بالمذهب الأشعري الذي صرف الأمة عن عقيدتها قرونًا طويلة.

فمن العلماء الجهابذة الذين قالوا بهذا التقسيم: النووي، الذي قال في شرح حديث الرؤية في صحيح مسلم:

[اعلم أن لأهل العلم في أحاديث الصفات وآيات الصفات قولين:

أحدهما: وهو مذهب معظم السلف أو كلهم: أنه لا يتكلم في معناها، بل يقول يجب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معنىً يليق بجلال الله وعظمته مع اعتقادنا الجازم بأن الله ـ تعالى ـ ليس كمثله شيء، وأنه منزَّه عن التجسيم والانتقال والتحيز في جهة، وعن سائر صفات المخلوق. وهذا القول هو مذهب جماعة من المتكلمين، واختاره جماعة من محققيهم وهو أسلم.

والقول الثاني: وهو مذهب معظم المتكلمين أنها تتأول على ما يليق بها على حسب مواقعها. وإنما يسوغ تأويلها لمن كان من أهله، بأن يكون عارفًا بلسان العرب، وقواعد الأصول والفروع، ذا رياضة في العلم][1].

وأما علماء الأشاعرة فهم ممن قد ثبت وتأصل عندهم هذا التقسيم: يقول صاحب الجوهرة، وهي من المتون المعتمدة لديهم:

وكـــل نـــصٍ أوهـــم التشبيهـــا
أولـــه أو فَـــوِّض ورُم تنـــزيهـــا

قال شارح الجوهرة: [«وكل نص»: أي لفظٍ ناص ورد في كتابٍ أو سنة صحيحة. «أوهم التشبيها»: باعتبار ظاهر دلالته: أي

---

(١) شرح مسلم للنووي (٣/ ١٩).

أوقع في الوهم صحة القول به. ـ ثم ذكر أمثلة من الصفات الخبرية ـ ثم قال: «أوّله»: وجوبًا بأن تحمله على خلاف ظاهره، والمراد: أوله تفصيلاً معينًا فيه المعنى الخاص، آخذًا من المقابل الآتي كما هو مختار «الخلف» من المتأخرين ـ ثم ذكر تأويلات لما سبق من الصفات ـ ثم قال: وأشار لتنويع الخلاف بقوله: «أو فوض»: علم المعنى المراد من ذلك النص تفصيلاً إليه ـ تعالى ـ. وأوله إجمالاً كما هو طريق السلف. «ورم» أي اقصد واعتقد مع تفويض علم ذلك المعنى «تنزيهًا» له ـ تعالى ـ عما لا يليق به؛ فالسلف ينزهونه ـ سبحانه ـ عما يوهمه ذلك الظاهر من المعنى المحال، ويفوضون علم حقيقته على التفصيل إليه ـ تعالى ـ، مع اعتقاد أن هذه النصوص من عنده ـ سبحانه ـ.

فظهر مما قررنا اتفاق السلف والخلف على تنزيهه ـ تعالى ـ عن المعنى المحال الذي دل عليه ذلك الظاهر، وعلى تأويله وإخراجه عن ظاهره المحال، وعلى الإيمان بأنه من عند الله، جاء به رسول الله ﷺ. لكنهم اختلفوا في تعيين محمل له معنىً صحيح، وعدم تعيينه][(١)].

وأما الأمر الثاني الذي قاد الدكتور للوقوع في هذا الخطأ الشنيع هو متابعته لإمامه حسن البنا الذي يرى هذا التقسيم الباطل.

---

(١) إتحاف المريد بشرح جوهرة التوحيد، للقاني (١٣١ ـ ١٣٢).

فاسمعه يقول في رسالته (العقائد) بعد أن ذكر شيئًا من الآيات والأحاديث الدالة على الصفات:

[أما السَّلَفُ رضوان الله عليهم فقالوا: نؤمن بهذه الآيات والأحاديث كما وردت، ونترك بيان المقصود منها للهِ تبارك وتعالى، فهم يثبتون اليد والعين والأعين والاستواء والضحك والتعجب... إلخ وكلُّ ذلك **بمعانٍ لا ندركها**، ونترك للهِ تبارك وتعالى الإحاطة بعلمها].

ثم قال: [فأما الخلَفُ فقد قالوا: إننا نقطعُ بأن معاني ألفاظِ هذه الآيات والأحاديث لا يرادُ بها ظواهرها، وعلى ذلك فهي مجازاتٌ لا مانع من تأويلها، فأخذوا يؤوِّلون الوجه بالذاتِ واليد بالقدرة وما إلى ذلك؛ هربًا من شبهةِ التشبيه].

ثم قال: [**ونحن نعتقدُ أن رأي السلف من السكوت وتفويض علم هذه المعاني إلى الله تبارك وتعالى أسلمُ وأولى بالاتباع**[1]، حسمًا لمادة التأويل والتعطيل؛ فإن كنت ممن أسعده الله بطمأنينة الإيمان، وأثلج صدره ببرد اليقين فلا تعدل به بديلاً؛ ونعتقد إلى جانب هذا أن تأويلات الخَلَف لا توجبُ الحكم عليهم بكفرٍ ولا

(١) ولا عبرة - مع هذا النص الصريح - بقول من أنكر أن يكون حسن البنا مفوضًا، من متعصبي جماعة الإخوان، كالشيخ جاسم مهلهل في كتابه (للدعاة فقط، ص٩٨)، وعبد الله الوشلي في كتابه (النهج المبين لشرح الأصول العشرين، ص٢٣٣) ولم يفهم كلام البنا.

فسوق، ولا تستدعي هذا النزاع الطويل بينهم وبين غيرهم قديمًا وحديثًا، وصدرُ الإسلام أوسع من هذا كله][١].

قلت: (فالإمام) يرى أن المذاهب في الصفات: إما تأويلها أو تفويض معانيها، ومعلوم أن كلا المذهبين باطل، وأن السلف لم يقولوا بأيٍ منهما، بل قالوا بتفويض الكيفية لا تفويض المعنى، وشتان ما بينهما، فالسلف ـ رحمهم الله ـ مذهبهم [هو الإيمان بما ثبت في الكتاب والسنة من أسماء الله وصفاته لفظًا ومعنىً، واعتقاد أن هذه الأسماء والصفات على الحقيقة لا على المجاز، وأن لها معاني حقيقية تليق بجلال الله وعظمته. وأدلة ذلك أكثر من أن تُحصر، ومعاني هذه الأسماء ظاهرة معروفة من القرآن كغيرها لا لبس فيها ولا إشكال ولا غموض فقد أخذ أصحاب رسول الله ﷺ عنه القرآن ونقلوا عنه الأحاديث لم يستشكلوا شيئًا من معاني هذه الآيات والأحاديث لأنها واضحة صريحة، وكذلك مَنْ بعدهم من القرون الفاضلة، كما يروى عن مالك لما سُئل عن قوله سبحانه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾[٢] قال: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»، وكذلك يروى معنى ذلك عن ربيعة شيخ مالك، ويروى عن أم سلمة مرفوعًا وموقوفًا.

أما كُنْه الصفة وكيفيتها: فلا يعلمه إلا الله سبحانه؛ إذ

---

(١) مجموعة رسائل البنا، ص٤٨٨، ٤٩٢، ٤٩٨.

(٢) سورة طه، الآية: ٥.

الكلام في الصفة فرع عن الكلام في الموصوف، فكما لا يعلم كيف هو إلا هو، فكذلك صفاته، وهو معنى قول مالك: «والكيف مجهول»][١].

وأما المفوضة أو أهل التجهيل كما يسميهم شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ فإنهم يؤمنون بهذه الألفاظ دون معرفة لمعانيها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: [والصحابة والتابعون لهم بإحسان ومن سلك سبيلهم في هذا الباب على سبيل الاستقامة، وأما المنحرفون عن طريقهم فهم ثلاث طوائف، أهل التخييل، وأهل التأويل، وأهل التجهيل... إلى أن قال: وأما الصنف الثالث، وهم أهل التجهيل، فهم كثير من المنتسبين إلى السنة واتباع السلف يقولون: إن الرسول ﷺ لم يعرف معاني ما أنزل الله إليه من آيات الصفات ولا جبريل يعرف معاني الآيات ولا السابقون الأولون عرفوا ذلك، وكذلك قولهم في أحاديث الصفات إن معناها لا يعلمه إلا الله، مع أن الرسول تكلم بها ابتداءً...][٢].

وقال ـ أيضًا ـ مبينًا قُبح هذا المذهب وأنه من شر المذاهب:

[وأما التفويض فمن المعلوم أن الله أمرنا بتدبر القرآن،

---

(١) تعليق الشيخ محمد بن إبراهيم ـ رحمه الله ـ على «لمعة الاعتقاد» ص٣١.
(٢) مجموع الفتاوى (٥/٣١ ـ ٣٤).

وحضنا على عقله وفهمه، فكيف يجوز مع ذلك أن يراد منا الإعراض عن فهمه ومعرفته وعقله]. إلى أن قال: [فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة، ولا السابقون الأولون، وحينئذٍ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف الله به نفسه لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلامًا لا يعقلون معناه]. قال: [ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء، إذ كان الله أنزل القرآن وأخبر أنه جعله هدى وبيانًا للناس، وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نزل إليهم، وأمر بتدبر القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف ما فيه وهو ما أخبر به الرب عن صفاته، أو عن كونه خالقًا لكل شيء وهو بكل شيء عليم، أو عن كونه أمر، ونهى، ووعد، وتوعد، أو عما أخبر به عن اليوم الآخر لا يعلم أحد معناه فلا يعقل، ولا يتدبر، ولا يكون الرسول بيّن للناس ما نزل إليهم، ولا بلّغ البلاغ المبين، وعلى هذا التقدير فيقول كل ملحد ومبتدع: الحق في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي، وليس في النصوص ما يناقض ذلك، لأن تلك النصوص مشكلة متشابهة، ولا يعلم أحد معناها وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يستدل به، فيبقى هذا الكلام سدًّا لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء، وفتحًا لباب من يعارضهم ويقول إن الهدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء، لأنا نحن نعلم ما نقول ونبينه بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون، فضلاً عن أن يبينوا مرادهم، فتبين أن قول أهل التفويض الذين

يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد][1] اهـ كلامه رحمه الله.

قلت: ومن أراد زيادة القول في هذا المذهب الباطل ومعرفة كيف بدأ، ومن قال به، والرد عليه مفصّلاً، فعليه بهذ الرسائل:

١ ـ (مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات) للشيخ أحمد بن عبدالرحمن القاضي.

٢ ـ (تبرئة السلف من تفويض الخلف) للشيخ محمد بن إبراهيم اللحيدان.

٣ ـ (علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين) للدكتور: رضا بن نعسان معطي.

فليت الدكتور يطّلع على هذه الرسائل، وما شابهها، لكي يتبرأ من نسبة هذا القول الشنيع للسلف الصالح متابعة لغيره، ولو عظم قدره، والله الموفق.

القرضاوي وصفة العلو:

تحيَّر القرضاوي في هذه الصفة كثيرًا، ويتبين هذا من النقل الآتي عنه، حيث تبنى تأويل هذه الصفة بطريقة (غامضة) ترك لأجلها النصوص الصريحة الواضحة التي تثبت هذه الصفة.

فإليك قوله مع التعقيب عليه:

---

(١) نقلاً عن «تقريب التدمرية» للشيخ ابن عثيمين، ص٨٢، ٨٣.

يقول الدكتور: [اعتقاد المسلم في الله يقوم على حقيقتين:

أولاهما: أنه تعالى فوق عباده علوًا وقهرًا. وسلطانًا وتصرفًا، لا يشبهه شيء، ولا يحكم عليه شيء، ولا يقع في ملكه إلا ما يريد، ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ۝١٨﴾[1]، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾[2]، ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾[3]، والخلق جميعًا عبيد في قبضته، ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ﴾ - فضلاً عن غيرهم - ﴿ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا ۝٣﴾[4].

ويتمثل هذا العلو الإلهي على الخلق في آية من القرآن عرفت عند المسلمين بآية الكرسي: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾[5]».

والحقيقة الثانية: أنه تعالى - مع عظمته وعلو شأنه - قريب من خلقه، بل هو معهم أينما كانوا، في جلوتهم وفي خلوتهم،

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٨.
(٢) سورة الشورى، الآية: ١١.
(٣) سورة الإخلاص.
(٤) سورة الفرقان، الآية: ٣.
(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٥٥.

يسمع ويرى، ويرعى ويهدي، يعطي من سأله، ويجيب من دعاه، فهو تعالى قريب في علوه، عليّ في دنوه، وقد جمع تعالى بين العظمة والعلو، وبين القرب والدنو، في آية واحدة، فقال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝٤﴾[1].

وقد عبَّر القرآن على لسان إبراهيم ـ أبي الأنبياء ـ عن العلاقة بين الإنسان والله فقال: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ۝٧٨ وَٱلَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ۝٧٩ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ۝٨٠ وَٱلَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ ۝٨١ وَٱلَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوْمَ ٱلدِّينِ ۝٨٢﴾[2].

وقال الله سبحانه مبينًا قربة من عبده: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ۝١٦﴾[3]، ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ۝٨٥﴾[4].

وروى المفسرون أن رجلاً جاء يسأل النبي ﷺ: أقريب ربنا فنناجيه أم بعيد فنناديه، فنزل القرآن يجيب عن هذا السؤال بهذه الآية الكريمة: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ

---

(١) سورة الحديد، الآية: ٤.
(٢) سورة الشعراء، الآيات: ٧٨ ـ ٨٢.
(٣) سورة ق، الآية: ١٦.
(٤) سورة الواقعة، الآية: ٨٥.

إِذَا دَعَانِ﴾[1]][2].

[وبهاتين الحقيقتين: أنه تعالى فوق عباده قهرًا وعلوًا وسلطانًا، وأنه قريب منهم، بل معهم، علمًا وإحاطة، ورعاية وإجابة ـ يتبين لنا أن لا مكان في الإسلام للوسطاء والسماسرة الذين يدعون الشفاعة عند الله، ويزعمون احتكار الوساطة لديه، ويبيعون ويشترون في خلق الله، كما يصنع أنصار الملوك الجبارين، والرؤساء المستبدين][3].

قلت: من هذا النقل عن الدكتور يتبين لنا أنه لا يثبت صفة العلو لله سبحانه وتعالى كما أثبتها أئمة السلف. فإنهم يعتقدون أن:

[العلو من صفات الله الثابتة له بالكتاب والسنة وإجماع السلف. قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾﴾[4].

وكان النبي ﷺ يقول في صلاته في السجود: «**سُبْحَانَ رَبِّيَ الأَعْلَىٰ**»[5] رواه مسلم من حديث حذيفة، وأجمع السلف على ثبوت العلو لله فيجب إثباته له من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل وهو علو حقيقي يليق بالله.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٦.
(٢) العبادة في الإسلام، ص١٥٢، ١٥٣.
(٣) المصدر السابق، ص١٥٤.
(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٥٥.
(٥) أخرجه مسلم (٧٧٢).

وينقسم إلى قسمين:

(أ) **علو صفة**: بمعنى أن صفاته تعالى عُلْيَا ليس فيها نقص بوجه من الوجوه ودليله ما سبق.

(ب) **وعلو ذات**: بمعنى أن ذاته تعالى فوق جميع مخلوقاته ودليله قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾(١).

وقوله ﷺ للجارية: «**أَيْنَ اللهُ؟**» قالت: في السماء. قال: «**اعْتِقْهَا فإنَّها مُؤْمِنَة**»(٢) رواه مسلم في قصة معاوية بن الحكم.

وقوله ﷺ لحصين بن عبيد الخزاعي والد عمران بن حصين لما قال: (أعبد ستةً في الأرض وواحد في السماء) قال ﷺ: «**اتْرُكْ الستة واعْبُدْ الَّذِي في السَّماء**»(٣).

وأجمع السلف على ثبوت علو الذات لله وكونه في السماء فيجب إثباته له من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل.

وقد أنكر أهل التعطيل كون الله بذاته في السماء وفسَّروا معناها أنَّ في السماء مُلْكه وسُلْطانه ونحوه.

والمعنى الصحيح لكون الله في السماء أن الله تعالى على السماء، فـ «في» بمعنى «على» وليس للظرفية لأن السماء لا تحيط

---

(١) سورة الملك، الآية: ١٦.
(٢) أخرجه مسلم (٥٣٧).
(٣) أخرجه ابن قدامة في العلو (١٩). وفيه ضعف.

بالله، أو إنه في العلو، فالسماء بمعنى العلو، وليس المراد بها السماء المبنية][١].

قلت: إذًا فالقرضاوي قد خالف منهج السلف في هذه الصفة عندما تأولها بأنه تعالى [فوق عباده قهرًا وعلوًا وسلطانًا] كما يقول، ولم يُصرِّح بأنه سبحانه فوق عباده بذاته.

وهو قد قال بهذا القول تأثرًا بمنهجه الأشعري الذي درسه صغيرًا ولما يتخلص من شوائبه التي تبرز علينا بين الحين والآخر.

بعض صفات الله من باب (المشاكلة) عند الدكتور:

ويرى الدكتور أن بعض صفات الله تكون من باب المشاكلة، يقول الدكتور:

[لكني استعملت هذه الكلمة (حتمية الحل الإسلامي) من باب (المشاكلة) كما يقول علماء (البديع) في البلاغة العربية. على نحو ما جاء في القرآن، من مثل قوله تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ﴾[٢]، ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾[٣]، ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٤ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[٤]، فَوَصْفُ الله سبحانه

---

(١) شرح لمعة الاعتقاد، للشيخ ابن عثيمين، تحقيق أشرف عبدالمقصود، ص٦٥ ـ ٦٨.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٣٠.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٤٢.

(٤) سورة البقرة، الآيتان: ١٤، ١٥.

بالمكر والخداع والاستهزاء لم يكن إلا مشاكلة ومقابلة لوصف المنافقين بهذه الأوصاف][1].

قلت: وهذا القول من الدكتور غير صحيح، يقول الشيخ ابن عثيمين:

[إن فتح باب المشاكلة ينفتح به إشكالات، ألا ترى أن الذاهبين لذلك أنكروا من أجله صفات يثبتها السلف أهل السنة.

فقالوا: إن الاستهزاء الذي أخبر الله به عن نفسه في قوله: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[2] من المشاكلة.

وقالوا: إن الخداع الذي أخبر الله به عن نفسه في قوله: ﴿وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾[3] من المشاكلة.

وقالوا: إن المكر الذي أخبر الله به عن نفسه في قوله: ﴿وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ﴾[4] من المشاكلة.

وقالوا: إن الكيد الذي أخبر الله به عن نفسه في قوله: ﴿وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴿١٦﴾﴾[5] من المشاكلة.

وقالوا: إن الرضى الذي أخبر الله به عن نفسه في قوله:

---

(١) الحلول المستوردة، ص٥.
(٢) سورة البقرة، الآية: ١٥.
(٣) سورة النساء، الآية: ١٤٢.
(٤) سورة الأنفال، الآية: ٣٠.
(٥) سورة الطارق، الآية: ١٦.

﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ﴾[(١)] من المشاكلة.

إلى غير ذلك مما ذكروه، ونفوا من أجله حقيقة ما وصف الله به نفسه من ذلك][(٢)].

فالصواب أن يقال:

إن هذه الصفات: الاستهزاء، الخداع، المكر، الكيد، لا تُمدح مطلقًا، وإنما تُمدح مقيَّدة، فهي ممدوحة في محلٍ دون آخر، فلا يُقال: إن الله ماكر أو مخادع، وإنما يقال بأن الله يمكر بمن يمكر به، ويخادع من يخادعه، وهكذا، فهي من الصفات الثابتة لله ـ عز وجل ـ المقيدة بمحالها المحمودة.

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: [لما كان غالب استعمال هذه الألفاظ في المعاني المذمومة ظن العاطلون أن ذلك هو حقيقتها فإذا أطلقت لغير الذم كانت مجازًا، والحق خلاف هذا الظن، وأنهامنقسمة إلى محمود ومذموم، فما كان منها متضمنًا للكذب والظلم فهو مذموم، وما كان منها بحق وعدل ومجازاة على القبيح فهو حسن محمود، فإن المخادع إذا خادع بباطل وظلم حَسُن من المجازي له أن يخدعه بحق وعدل، وذلك إذا مكر واستهزأ وظلم متعديًا كان المكر به والاستهزاء عدلاً حسنًا، كما فعله الصحابة بكعب بن الأشرف وابن أبي الحُقيق وأبي رافع وغيرهم ممن كان

---

(١) سورة المائدة، الآية: ١١٩.

(٢) الجواب المختار لهداية المحتار، للشيخ ابن عثيمين، ص٢٧.

يعادي رسول الله ﷺ فخادعوه حتى كفوا شره وأذاه بالقتل، وكان هذا الخداع والمكر نصرة لله ورسوله وكذلك ما خدع به نعيم بن مسعود المشركين عام الخندق حتى انصرفوا، وكذلك خداع الحجاج بن عِلاط لامرأته وأهل مكة حتى أخذ ماله، وقد قال النبي ﷺ «**الحرب خدعة**» وجزا المسيء بمثل إساءته جائز في جميع الملل مستحسن في جميع العقول، ولهذا كاد سبحانه ليوسف حين أظهر لإخوته ما أبطن خلافه جزاء لهم على كيدهم له مع أبيه حيث أظهروا له أمرًا وأبطنوا خلافه، فكان هذا من أعدل الكيد، فإن إخوته فعلوا به مثل ذلك حتى فرَّقوا بينه وبين أبيه وادَّعوا أن الذئب أكله ففرَّق بينهم وبين أخيهم بإظهار أنه سرق الصواع ولم يكن ظالمًا لهم بذلك الكيد، حيث كان مقابلة ومجازاة، ولم يكن أيضًا ظالمًا لأخيه الذي لم يكده، بل كان إحسانًا إليه وإكرامًا له في الباطن، وإن كان طريق ذلك مستهجنة، لكن لما ظهر بالآخرة براءته ونزاهته مما قذفه به وكان ذلك سببًا إلى اتصاله بيوسف واختصاصه به، لم يكن في ذلك ضرر عليه، يبقى أن يقال وقد تضمن هذا الكيد إيذاء أبيه وتعريضه لألم الحزن على حزنه السابق فأي مصلحة كانت ليعقوب في ذلك؟ فيقال: هذا من امتحان الله تعالى له. ويوسف إنما فعل ذلك بالوحي والله تعالى لما أراد كرامته كَمَّل له مرتبة المحنة والبلوى ليصبر، فينال الدرجة التي لا يصل إليها إلا على حسب الابتلاء، ولو لم يكن في ذلك إلا تكميل فرحه وسروره باجتماع شمله بحبيبه بعد الفراق، وهذا من كمال إحسان الرب تعالى أن يذيق عبده مرارة

الكسر قبل حلاوة الجبر، ويُعَرفه قدر نعمته عليه بأن يبتليه بضدها كما أنه ـ سبحانه وتعالى ـ لما أراد أن يكمل لآدم نعيم الجنة أذاقه مرارة خروجه منها ومقاساة هذه الدار الممزوج رخاؤها بشدتها، فما كسر عبده المؤمن إلا ليجبره، ولا منعه إلا ليعطيه، ولا ابتلاه إلا ليعافيه، ولا أماته إلا ليحييه ولا نغَّص عليه الدنيا إلا ليُرَغِّبَهُ في الآخرة، ولا ابتلاه بجفاء الناس إلا ليرده إليه. **فعُلم أنه لا يجوز ذم هذه الأفعال على الإطلاق كما لا تُمدح على الإطلاق**، والمكر والكيد والخداع لا يُذم من جهة العلم ولا من جهة القدرة، فإن العلم والقدرة من صفات الكمال، وإنما يذم ذلك من جهة سوء القصد وفساد الإرادة، وهو أن الماكر المخادع يجور ويظلم بفعل ما ليس له فعله، أو ترك ما يجب عليه فعله، إذا عرف ذلك فنقول: إن الله تعالى لم يصف نفسه بالكيد والمكر والخداع والاستهزاء مطلقًا، ولا ذلك داخل في أسمائه الحسنى، ومن ظن من الجهال المصنفين في شرح الأسماء الحسنى أن من أسمائه: الماكر المخادع المستهزيء الكائد، فقد فاه بأمر عظيم تقشعر منه الجلود وتكاد الأسماع تصم عند سماعه، وغرَّ هذا الجاهل أنه ـ سبحانه وتعالى ـ أطلق على نفسه هذه الأفعال فاشتق له منها أسماء، وأسماؤه كلها حسنى فأدخلها في الأسماء الحسنى، وأدخلها وقرنها بالرحيم الودود الحكيم الكريم، وهذا جهل عظيم، فإن هذه الأفعال ليست ممدوحة مطلقًا بل تُمدح في موضع وتذم في موضع، فلا يجوز إطلاق أفعالها على الله مطلقًا، فلا يقال أنه تعالى يمكر ويخادع ويستهزيء ويكيد، فكذلك بطريق

الأولى لا يُشتق له منها أسماء يسمى بها، بل إذا كان لم يأت في أسمائه الحسنى: المريد ولا المتكلم ولا الفاعل ولا الصانع، لأن مسمياتها تنقسم إلى ممدوح ومذموم، وإنما يوصف بالأنواع المحمودة منها كالحليم والحكيم والعزيز والفعال لما يريد، فكيف يكون منها الماكر المخادع المستهزيء؟، ثم يلزم هذا الغالط أن يجعل من أسمائه الحسنى الداعي والآتي والجائي والذاهب والقادم والرائد والناسي والقاسم والساخط والغضبان واللاعن إلى أضعاف أضعاف ذلك من الأسماء التي أطلقت على نفسه أفعالها في القرآن، وهذا لا يقوله مسلم ولا عاقل](١).

هل يوصف الله بالتحيز؟

يرى الدكتور أن الله لا يوصف بالتحيز.

يقول الدكتور عن العقيدة الإسلامية: [إنها خلت من التشبيه والتجسيم الذي وقعت فيه عقائد أخرى، كاليهودية جعلت الخالق كأنه أحد المخلوقين من الناس، ووصفته بالنوم والتعب والراحة، **والتحيز** والمحاباة والقسوة...](٢).

قلت: هذا الوصف (التحيز) لم يرد به الكتاب أو السنة، فلذلك نحن نتوقف فيه وفي ما شابهه من مصطلحات، فلا نثبتها ولا ننفيها حتى نستفسر عنها، قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ:

---

(١) مختصر الصواعق (٢/ ٣٢ ـ ٣٤).

(٢) الإيمان والحياة، ص٥٠.

[معلوم أن الألفاظ «نوعان»:

لفظ ورد في الكتاب والسنة أو الإجماع؛ فهذا اللفظ يجب القول بموجبه سواء فهمنا معناه أو لم نفهمه؛ لأن الرسول ﷺ لا يقول إلا حقًا والأمة لا تجتمع على ضلالة.

(والثاني): لفظ لم يرد به دليل شرعي، كهذه الألفاظ التي تنازع فيها أهل الكلام والفلسفة، هذا يقول: هو متحيز. وهذا يقول: ليس بمتحيز، وهذا يقول: هو في جهة. وهذا يقول: ليس في جهة. وهذا يقول: هو جسم أو جوهر. وهذا يقول: ليس بجسم ولا جوهر. فهذه الألفاظ ليس على أحد أن يقول فيها بنفي ولا إثبات حتى يستفسر المتكلم بذلك، فإن بين أنه أثبت حقًا أثبته، وإن أثبت باطلاً رده، وإن نفى باطلاً نفاه، وإن نفى حقًا لم ينفه، وكثير من هؤلاء يجمعون في هذه الأسماء بين الحق والباطل: في النفي والإثبات].

قال: [وكذلك لفظ المتحيز يراد به ما أحاط به شيء موجود، كقوله تعالى: ﴿أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ﴾[١] ويراد به ما انحاز عن غيره وباينه. فمن قال: إن الله متحيز بالمعنى الأول لم يسلم له، ومن أراد أنه مباين للمخلوقات سُلم له المعنى، وإن لم يُطلق اللفظ][٢].

---

(١) سورة الأنفال، الآية: ١٦.
(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٩٨ ـ ٣٠٠).

الدكتور يتأول حديث (الهرولة):

ويتأول الدكتور حديث (الهرولة)، وكان الأولىٰ به حمله على ظاهره، مع اعتقاد تنزيه الله عن مشابهة خلقه، ومتابعة قواعد السلف في مثل هذه الأحاديث.

يقول الدكتور: [ومثل ذلك قوله تعالى في الحديث القدسي المعروف: «**إنْ تقرَّب عبدي إليَّ بشبر تقرَّبت إليه ذراعًا، وإنْ تقرَّب إليَّ ذراعًا تقرَّبت إليه باعًا، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة**»(١).

فقد شغب المعتزلة على أهل الحديث بروايتهم مثل هذا النص، وعَزْوِهِم ذلك إلى الله تبارك وتعالى، وهو يوهم تشبيهه تعالى بخلقه في القرب المادي والمشي والهرولة، وهذا لا يليق بكمال الألوهية.

وقد ردَّ على هؤلاء الإمام ابن قتيبة في كتابه: «تأويل مختلف الحديث» بقوله: إن هذا تمثيل وتشبيه وإنما أراد: من أتاني مسرعًا بالطاعة أتيته بالثواب أسرع من إتيانه، فكنَّىٰ عن ذلك بالمشي والهرولة»](٢).

قلت: [صفة الهرولة ثابتة لله تعالى كما في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

---

(١) متفق عليه، انظر: اللؤلؤ والمرجان، حديث (١٧٢١، ١٧٤٦) (ق).

(٢) كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص١٥٧.

قال: «**يقول الله تعالى أنا عند ظن عبدي بي**... فذكر الحديث وفيه: **وإن أتاني يمشي أتيته هرولة**». وهذه الهرولة صفة من صفات أفعاله التي يجب علينا الإيمان بها من غير تكييف ولا تمثيل لأنه أخبر بها عن نفسه وهو أعلم بنفسه، فوجب علينا قبولها بدون تكييف لأن التكييف قول على الله بغير علم، وهو حرام؛ وبدون تمثيل لأن الله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[1]][2].

وقد سئل الشيخ ابن باز عن هذا الحديث، فقال:

[لا ريب أن الحديث «المذكور» صحيح، فقد ثبت عن رسول الله عليه الصلاة والسلام أنه قال: «**يقول الله عزوجل: من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، ومن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منه، ومن تقرب إليّ شبراً تقربت منه ذراعاً، ومن تقرب مني ذراعاً تقربت منه باعاً، ومن أتاني يمشي أتيته هرولة**».

وهذا الحديث الصحيح يدل على عظيم فضل الله عزوجل، وأنه بالخير إلى عباده أجود، فهو أسرع إليهم بالخير والكرم والجود، منهم في أعمالهم، ومسارعتهم إلى الخير والعمل الصالح.

ولا مانع من إجراء الحديث على ظاهره على طريق السلف الصالح، فإن أصحاب النبي ﷺ سمعوا هذا الحديث من رسول

---

(١) سورة الشورى، الآية: ١١.
(٢) الجواب المختار لهداية المحتار، للشيخ ابن عثيمين، ص٢٤.

الله ﷺ ولم يعترضوه، ولم يسألوا عنه، ولم يتأولوه، وهم صفوة الأمة وخيرها، وهم أعلم الناس باللغة العربية، وأعلم الناس بما يليق بالله وما يليق نفيه عن الله سبحانه وتعالى.

فالواجب في مثل هذا أن يُتلقى بالقبول، وأن يُحمل على خير المحامل، وأن هذه الصفة تليق بالله لا يشابه فيها خلقه فليس تقربه إلى عبده مثل تقرب العبد إلى غيره، وليس مشيه كمشيه، ولا هرولته كهرولته، وهكذا غضبه، وهكذا رضاه، وهكذا مجيئه يوم القيامة وإتيانه يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده وهكذا استواؤه على العرش، وهكذا نزوله في آخر الليل كل ليلة، كلها صفات تليق بالله جل وعلا، لا يشابه فيها خلقه][1].

الدكتور يتأول حديث (الصورة):

ويتأول الدكتور حديث (الصورة) الثابت في الصحيحين، فلا يحمله على ظاهره، وهذا مخالف للقول الصحيح عند أهل السنة.

يقول الدكتور: [والآن نضرب مثلاً بحديث دار حوله الجدل، وهو ثابت في الصحيحين. وهو حديث: «**إن الله خلق آدم على صورته**»[2] فهذا قد يقرأه المسلم، ويرد الضمير في «صورته» إلى الله، ويفهم منه ما فهمه المشبِّهه المجسِّمة أن آدم مخلوق على صورة الرحمن من الناحية الحسيَّة، وأن له أبعاضًا وأعضاءً

---

(١) فتاوى نور على الدرب (١/ ٧٧).

(٢) رواه البخاري في كتاب «الاستئذان» باب: «بدء السلام». ومسلم في: «البر والصلة». باب: «النهي عن ضرب الوجه»، كلاهما عن أبي هريرة (ق).

وأبعادًا، طولاً وعرضًا وارتفاعًا، وأنه متميز ومحدود... إلخ. فيرفض الحديث، ويعتبره خرافة أُدخلت على المحدثين، فقبلوها ولم يمحصوها كما ينبغي.

ولكن هذا الفهم للحديث ليس بلازم، وتعيينه أنه التفسير الوحيد لمعنى الحديث خطأ. فالحديث يحتمل أوجهًا أخرى كلها صحيح مقبول:

منها: أن يكون الضمير في قوله: «**على صورته**» عائدًا إلى غير لفظ الجلالة، وهو هنا يعود إلى آدم، وهو أقرب مذكور][١].

قلت: جانب الدكتور الصواب في تأويله لهذا الحديث، والصواب حمله على ظاهره مع اعتقاد تنزيه الله عن مشابهة خلقه، وليته أخذ بنصيحة ابن قتيبة الذي قال في هذا الحديث:

[والذي عندي - والله تعالى أعلم - أن الصورة ليست بأعجب من اليدين، والأصابع، والعين، وإنما وقع الألف لتلك، لمجيئها في القرآن، ووقعت الوحشة من هذه، لأنها لم تأت في القرآن. ونحن نؤمن بالجميع، ولا نقول في شيء منه، بكيفية ولا بحد][٢].

وقال الشيخ ابن باز - حفظه الله -: [إن الضمير في الحديث الصحيح في خلق آدم على صورته يعود إلى الله عز وجل وهو

(١) المرجعية العليا في الإسلام، ص١٤٨.
(٢) تأويل مختلف الحديث، ص٢٢١.

موافق لما جاء في حديث ابن عمر «**أن الله خلق آدم على صورة الرحمن**» وقد صححه الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه والآجري وشيخ الإسلام ابن تيمية وآخرون من الأئمة رحمة الله عليهم جميعًا، وقد بيّن كثير من الأئمة خطأ الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله ـ في إنكار عود الضمير إلى الله ـ سبحانه ـ في حديث ابن عمر، والصواب ما قاله الأئمة المذكورون وغيرهم في عود الضمير إلى الله عز وجل بلا كيف ولا تمثيل بل صورة الله سبحانه تليق به وتناسبه كسائر صفاته ولا يشابهه فيها شيء من خلقه سبحانه وتعالى كما قال عز وجل ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[١]، وقال عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾[٢]، وقال سبحانه: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ۝٦٥﴾[٣]، وقال عز وجل: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝٧٤﴾[٤].

والآيات في هذا المعنى كثيرة، والواجب على أهل العلم والإيمان إمرار آيات الصفات وأحاديثها الصحيحة كما جاءت وعدم التأويل لها بما يخالف ظاهرها كما درج على ذلك سلف الأمة وأئمتها، مع الإيمان بأن الله سبحانه ليس كمثله شيء في

---

(١) سورة الإخلاص.
(٢) سورة الشورى، الآية: ١١.
(٣) سورة مريم، الآية: ٦٥.
(٤) سورة النحل، الآية: ٧٤.

صورته ولا وجهه ولا يده ولا سائر صفاته بل هو سبحانه له الكمال المطلق من جميع الوجوه في جميع صفاته لا شبيه له ولا مثل له، ولا تُكيف صفاته بصفات خلقه كما نص على ذلك سلف الأمة وأئمتها من أصحاب النبي ﷺ وأتباعهم بإحسان رحمهم الله جميعًا وجعلنا من أتباعهم بإحسان][١].

الدكتور لا يرى التحدث بصفات الله:

يقول الدكتور: [ولهذا أستغرب كل الاستغراب من موقف أولئك الدعاة الذين لا يفتأون يذكرون للناس حديث الذباب وغمسه في الطعام.

أو حديث لطم موسى لملك الموت! أو حديث: «**إن أبي وأباك في النار**» جوابًا لمن سأله: أين أبي؟ أو الأحاديث التي اختلف فيها السلف والخلف حول الصفات الخبرية أو الفعلية لله تعالى][٢].

ويقول: [قد يحتاج المفتي في بعض الأحيان إلى ترك الإجابة عن سؤال السائل لعدم أهميته... مثل ذلك من يسأل عن آيات الصفات مثل ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝﴾[٣] وأحاديث الصفات «**ينزل ربنا كل ليلة**» ويريد أن يُسعر حربًا بين دعاة السلفية، وأتباع

---

(١) مقدمة كتاب «عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن» للشيخ حمود التويجري ـ رحمه الله ـ.

(٢) كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص٨٦.

(٣) سورة طه، الآية: ٥.

الأشاعرة والماتريدية.

فمع أني أؤمن بمذهب السلف[١]، وأراه أسلم وأعلم وأحكم، لا أحب أن أفتت الجهة الإسلامية الداخلية حول خلافات جزئية][٢].

قلت: وهذا من (تميّع) الدكتور الذي رأينا له عدة أمثلة، فهو تحت وهم التجميع يدعونا إلى عدم الاهتمام بنشر العقيدة السلفية في الصفات وتوضيحها للمسلمين لكي لا يزلوا عنها إلى غيرها من عقائد المبتدعة كالأشعرية أو المعتزلة أو غيرهم.

فهو يريد من المسلم ومن الداعية أن تكون عقيدته في نفسه لا يحاول نشرها أو توضيحها للناس خوفًا من غضب أهل البدع وانفضاضهم عن (الحركة الإسلامية!).

وهذا هو الفارق بين (سلفيي الإخوان) وبين السلفيين الآخرين، (فسلفيو الإخوان) يعتقدون العقيدة السلفية في صدورهم ولا يحاولون الدعوة إليها أو تعليمها للناس، بخلاف غيرهم من دعاة السلفية الحقة، الذين أخذوا على عاتقهم نشر عقيدة السلف الصالح، ولم يلتفتوا إلى تحذيرات المخذولين من دعاة (التجميع الموهوم).

ولعدم وضوح الرؤية عند الدكتور في مجال العقيدة، نجده

---

(١) ويعني به مذهب (التفويض)! وهو ليس مذهبًا للسلف، كما سبق.
(٢) الفتوى بين الانضباط والتسيب، ص١٣٩.

يخلط بين كتب أهل السنة، وكتب المبتدعة، والأشاعرة على وجه الخصوص، فنجده عندما يتحدث عن علم العقيدة يقول:

[في علم العقيدة نجد: شرح «الفقه الأكبر» للإمام أبي حنيفة، وشرح العقيدة الطحاوية، وشرح العقيدة الواسطية، وشرح السنوسية، والعقائد النسفية، والجوهرة، وغيرها][١].

قلت: شرح العقيدة الطحاوية، وشرح العقيدة الواسطية، هما من شروح أهل السنة.

وأما شرح السنوسية، والعقائد النسفية، والجوهرة، فهما من الشروح والمتون المعتمدة عند الأشاعرة.

ولا تعجب ـ أخي القارىء ـ لهذا الخلط عند الدكتور، إذا علمت أنه يعد الأشاعرة من أهل السنة، وأنه لازال يعتقد أن المنهج الصحيح يمثله فريقان؛ هما: السلف والخلف، وكلاهما على حق!

فليست القسمة عنده هي: سنة ومبتدعة، وإنما: سنة وسنة، والفرق بينهما أن الأولين اختاروا السلامة، والآخرين اختاروا الحكمة!

---

(١) نحو وحدة فكرية للعاملين للإسلام، ص٢٦.

رؤية الله بلا مقابلة.. عند الدكتور:

ويؤمن الدكتور برؤية الله في الآخرة، ولكنه يعتقد أن هذه الرؤية تكون بلا مقابل! ولا تصور جهة!

يقول الدكتور: [رؤية الله في الآخرة جائزة! إذ لا دليل في العقل يدل على أنه لا رؤية إلا على الوجه المعتاد عندنا إذ يمكن أن تصح الرؤية على أوجه صحيحة ليس فيها اتصال أشعة، ولا مقابلة، ولا تصور جهة، ولا فضل جسم شفاف، ولا غير ذلك...][(١)].

قلت: هذا الذي قال به القرضاوي هو قول الأشاعرة[(٢)]! وهو مخالف لمذهب أهل السنة الذين يرون أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة، وأن الأحاديث النبوية أثبتت أن هذه الرؤية تكون بجهة.

وقد ردَّ شيخ الإسلام على الأشاعرة قولهم هذا وبين تناقضه.

قال شيخ الإسلام: [إن كون الرؤية مستلزمة لأن يكون الله بجهة من الرائي أمر ثبت بالنصوص المتواترة، ففي الصحيحين وغيرهما الحديث المشهور عن الزهري قال: أنا سعيد بن المسيب وعطاء بن يزيد الليثي، أن أباهريرة أخبرهما: أن الناس قالوا: يا

---

(١) المرجعية العليا في الإسلام، ص٣٤٨.

(٢) انظر: «الإرشاد» للجويني (ص: ١٨٠، ١٨١)، و«الاقتصاد» للغزالي (ص: ٤٢).

رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله ﷺ: «**هل تضامون في رؤية الشمس ليس دونها سحاب؟**» قالوا: لا يا رسول الله. قال: «**فإنكم ترونه كذلك**» وذكر الحديث بطوله، قال أبوسعيد: أشهد لحفظته من رسول الله ﷺ، وهكذا هو في الصحيحين من حديث زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد قال: قلنا يا رسول الله هل نرى ربنا؟ قال: «**هل تضارون في رؤية الشمس إذا كان صحوًا؟**» قلنا: لا يا رسول الله. قال: «**فهل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر إذا كان صحوًا؟**» قلنا: لا. قال: «**فإنكم لا تضارون في رؤية ربكم إلا كما تضارون في رؤيتهما**» وساق الحديث بطوله، وفي صحيح مسلم من حديث سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال ناس يا رسول الله! أنرى ربنا يوم القيامة؟ قال: «**فهل تضارون في رؤية الشمس في الظهيرة ليست في سحاب؟**» قالوا: لا. قال: «**فهل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر ليس في سحاب؟**» قالوا: لا. قال: «**والذي نفسي بيده لا تضارون في رؤيته إلا كما تضارون في رؤية أحدهما**» وذكر الحديث بطوله.

فهذا فيه مع إخباره أنهم يرونه إخبارهم أنهم يرونه في جهة منهم، من وجوه:

أحدها: أن الرؤية في لغتهم لا تعرف إلا لرؤية ما يكون بجهة منهم. فأما رؤية ما ليس في الجهة فهذا لم يكونوا يتصورونه فضلاً عن أن يكون اللفظ يدل عليه كما قد اعترف هو بذلك فيما

تقدم، فإنك لست تجد أحدًا من الناس يتصور وجود موجود في غير جهة، فضلاً عن أن يتصور أنه يُرَى، فضلاً عن أن يكون اسم الرؤية المشهور في اللغات كلها يدل على هذه الرؤية الخاصة.

الوجه الثاني: أنه قال: «**فإنكم ترون ربكم كما ترون الشمس صحوًا وكما ترون القمر صحوًا**» فشبه لهم رؤيته برؤية الشمس والقمر، وليس ذلك تشبيهًا للمرئي بالمرئي؛ ومن المعلوم أنه إذا كانت رؤيته مثل رؤية الشمس والقمر وجب أن يُرَى في جهة من الرائي، كما أن رؤية الشمس والقمر كذلك؛ فإنه لو لم يكن كذلك لأخبرهم برؤية مطلقة نتأولها على ما يتأول من يقول بالرؤية في غير جهة. أما بعد أن يستفسرهم عن رؤية الشمس صحوًا ورؤية البدر صحوًا، ويقول: «**إنكم ترون ربكم كذلك**»، فهذا لا يمكن أن يُتأول على الرؤية التي يزعمونها؛ فإن هذا اللفظ لا يحتملها لا حقيقة، ولا مجازًا.

الوجه الثالث: أنه قال: «**هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب، وهل تضارون في القمر ليس دونه سحاب**» فشبه رؤيته برؤية أظهر المرئيات إذا لم يكن ثم حجاب منفصل عن الرائي يحول بينه وبين المرئي. ومن يقول إنه يُرى في غير جهة يمتنع عنده أن يكون بينه وبين العباد حجاب منفصل عنهم؛ إذ الحجاب لا يكون إلا لجسم ولما يكون في جهة، وهم يقولون: الحجاب عدم خلق الإدراك في العين، والنبي ﷺ مثل رؤيته برؤية هذين النورين العظيمين إذا لم يكن دونهما حجاب.

الوجه الرابع: أنه أخبر أنهم «لا يضارون في رؤيته» وفي حديث آخر «لا يضامون» ونفي الضير والضيم إنما يكون لإمكان لحوقه للرائي، ومعلوم أن ما يسمونه رؤية وهو رؤية ما ليس بجهة من الرائي لا فوقه ولا شيء من جهاته لا يتصور فيها ضير ولا ضيم حتى ينفي ذلك؛ بخلاف رؤية ما يواجه الرائي ويكون فوقه فإنه قد يلحقه فيه ضيم وضير: إما بالازدحام عليه أو كلال البصر لخفائه كالهلال، وإما لجلائه كالشمس والقمر][١].

كلام الله عند الدكتور:

وهو يرى أن القرآن كلام الله، لفظه ومعناه، وهذا هو معتقد أهل السنة، وهو مخالف في هذا للأشاعرة الذين يرون أن معنى القرآن من الله، وأما لفظه فهو من غير الله! إما من جبريل أو من محمد ﷺ! وهذه العقيدة البدعية قد ردَّ عليها علماء السنة في كثير من مصنفاتهم[٢].

يقول الدكتور: [القرآن لفظه ومعناه من الله تعالى][٣].

ويقول: [وينبغي لمن يريد أن يفهم القرآن، أن يقرأه وهو يعي خصائصه ومميزاته ويدركها بعقله وقلبه. أولى هذه الخصائص: أنه كلام الله خالصًا، غير مشوب بأوهام البشر، ولا

---

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (٢/٤٠٩ ـ ٤١١).

(٢) انظر: «العقيدة السلفية في كلام رب البرية» للشيخ يوسف الجديع.

(٣) المرجعية العليا في الإسلام، ص٩٨.

بأهواء البشر، ولا بتحريفات البشر، وانحرافات البشر، فهو كله من الله، مائة في المائة، من ألفه إلى يائه، ليس لجبريل منه إلا النقل، ولا لمحمد منه إلا التلقي والحفظ، ثم التبليغ والبيان ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾[1]][2].

الدكتور يؤمن بالملائكة، والجن، والعرش، والكرسي:

ويؤمن الدكتور بالملائكة، والجن، والعرش، والكرسي.

يقول الدكتور: [لا ينبغي لعاقل أن يجحد وجود العالم الغيبي: من الملائكة أو الجن أو العرش والكرسي، لأنه لا يراه بعينه، فكم من مخلوقات ظل الإنسان لا يراها إلا ما شاء الله من آلاف السنين أو ملايينها. ثم رآها واضحة للعيان بواسطة المجاهر المكبِّرة (الميكروسكوبات) وهي التي عُرفت باسم الجراثيم أو البكتيريا أو الفيروسات ونحوها][3].

ويؤمن الدكتور بوجود الجن، وأنهم خلق مستورون عن أبصارنا، ولكنه ينكر تلبسهم بالإنس، وهذا مخالف لعقيدة أهل السنة الذين يؤمنون بأن الجن قد يتلبسون الإنس لسبب من الأسباب، وقد وردت في ذلك عدة أحاديث صحيحة لا مجال

---

(١) سورة الشعراء، الآيات: ١٩٢ ـ ١٩٥.

(٢) ثقافة الداعية، ص١١.

(٣) السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة، ص١٠٤.

لإنكارها.

يقول الدكتور: [قد وردت أحاديث كثيرة تتعلق بالجن، كلها تؤكد ما جاء به القرآن من أنهم خلق مستورون، ولهذا أسماهم العرب جنًا، وأنهم مكلفون كالإنس، وأن فيهم الصالح والطالح، والمؤمن والكافر، وقد بالغ بعض الناس في تصور الجن وقدراتهم الخارقة، وأن لهم من القدرة ما يجعلهم يتقمصون الإنسان ويتسلطون عليه ويتكلمون على لسانه، وهو لا يملك أمامهم حولاً ولا قوة][١].

قلت: أكتفي بإيراد حديث صحيح يثبت تلبس الجن للإنس ليكون حجة للمؤمنين، وعبرة للمعتبرين الذين قد يوافقون الدكتور في ما ذهب إليه.

عن عثمان بن أبي العاص ـ رضي الله عنه ـ قال: لما استعملني رسول الله ﷺ على الطائف؛ جعل يعرض لي شيء في صلاتي، حتى ما أدري ما أصلي! فلما رأيت ذلك رحلت إلى رسول الله ﷺ، فقال:

«**ابن العاص؟**».

قلت: نعم يا رسول الله! قال.

«**ما جاء بك؟**».

قلت: يا رسول الله! عرض لي شيء في صلاتي حتى ما

---

(١) المصدر السابق، ص١٠٣.

أدري ما أصلي! قال:

«**ذاك الشيطان، ادنُهْ**».

فدنوت منه، فجلست على صدور قدميَّ، قال: فضرب صدري بيده، وتفل في فمي وقال:

«**اخرج عدوَّ الله!**».

ففعل ذلك ثلاث مرات، ثم قال:

«**الحق بعملك**».

أخرجه ابن ماجه (٣٥٤٨)، والروياني في «مسنده» (ق١٤٨/ ١ ـ ٢) كلاهما بإسناد واحد عنه. وهو إسناد صحيح[١].

قال الشيخ الألباني: [وفي الحديث دلالة صريحة على أن الشيطان قد يتلبس الإنسان ويدخل فيه ولو كان مؤمنًا صالحًا، وفي ذلك أحاديث كثيرة][٢].

قلت: هذا حديث واحد اكتفيت بإيراده هنا للدلالة على هذه المسألة التي خالف فيها الدكتور، ومن أراد الزيادة والتفصيل فعليه برسالة الشيخ علي بن حسن الحلبي (برهان الشرع في إثبات المس والصرع).

عذاب القبر، والصراط، والميزان، والحوض:

والدكتور يؤمن بعذاب القبر، والصراط، والميزان،

---

(١) صححه الألباني في السلسلة الصحيحة (حديث ٢٩١٨).

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة (٦/ ١٠٠٢).

والحوض، ولا يتأول شيئًا من ذلك أو يرد الأحاديث الواردة فيه.

يقول الدكتور: [وقد ذكر الإمام الشاطبي في كتابه القيم (الاعتصام) أن من خصال أهل الابتداع والانحراف: ردهم للأحاديث التي جرت غير موافقة لأغراضهم ومذاهبهم، ويدعون أنها مخالفة للمعقول، وغير جارية على مقتضى الدليل، فيجب ردها، كالمنكرين لعذاب القبر، والصراط، والميزان، ورؤية الله عز وجل في الآخرة][1].

ويقول: [ونقرأ في السنة أيضًا عن الحياة الآخرة تفصيلات وصورًا ومشاهد شتى لا نجدها في القرآن إلا مجملة أو مشارًا إليها مجرد إشارة، أو مسكوتًا عنها. مثال ذلك: ما جاء من أحاديث في الحوض والميزان والصراط...][2].

ثم ذكر الأحاديث التي تثبت الحوض والميزان والصراط، ولم يتأولها.

الدكتور يؤمن بنزول عيسى عليه السلام وبخروج المهدي:

ويؤمن الدكتور بنزول عيسى عليه السلام آخر الزمان، وبخروج المهدي، ولم ينكر أو يتأول الأحاديث الواردة في ذلك كما فعل غيره، يقول الدكتور:

---

(١) كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص١٧٤.

(٢) السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة، ص١١٤ ـ ١١٨.

[هناك مبشرات أخرى في السنة، مثل: نزول المسيح عليه السلام حاكمًا بشريعة الإسلام، وظهور حاكم أو مسلم يملأ الأرض عدلاً كما ملئت ظلمًا وجورًا، وهو المعروف باسم (المهدي)][١].

ويقول تحت عنوان (تأويلات مرفوضة):

[ومن ذلك تأويل بعض الكُتَّاب المعاصرين من المسلمين، الأحاديث التي جاءت بنزول المسيح آخر الزمان ـ وهي أحاديث بلغت حد التواتر كما بيَّن ذلك جمع من الأئمة الحفاظ ـ إلى أنها ترمز إلى عصر يسود فيه السلام والأمن، فقد اشتهر بين الناس أن المسيح هو داعية السلام والسماحة بين البشر.

ونسي الكاتب أن هذا التأويل يتنافى تمامًا مع مدلول الأحاديث الصحيحة في نزول المسيح، والتي وصفته بضد ذلك: «**لينزلن ابن مريم حكمًا عدلاً، فليكسرن الصليب، وليقتلن الخنزير، وليضعن الجزية**»[٢] فلا يقبل إلا الإسلام، وهذا مناقض كل المناقضة للتأويل المذكور. على أن هذا التأويل يعطي ظلالاً للمقولة التبشيرية والاستشراقية الظالمة، التي تزعم أن الإسلام هو دين السيف، وأن المسيحية هي وحدها دين السلام!][٣].

---

(١) المصدر السابق، ص١٢٨.

(٢) متفق عليه من حديث أبي هريرة. (ق).

(٣) كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص١٦٩، ١٧٠.

الدكتور يؤمن بخروج المسيح الدجال وبالدابة وبطلوع الشمس من مغربها:

يقول الدكتور: [ومما جاءت به السنة من أنباء الغيب المستقبلية، ما يُعرف بأشراط الساعة أو علاماتها الكبرى، وهي التي تؤذن بقرب النهاية لهذا الكون الذي نعيش فيه. ومن ذلك: ظهور (المسيح الدجال) الذي يدعي الألوهية، ويدعو الناس إلى عبادته، مع أنه بشر، بل بشر ظاهر النقص، فهو أعور]، ثم ذكر الأحاديث الواردة في الدجال، ثم قال: [ومن أشراط الساعة الكبرى: ظهور الدابة التي تُكلم الناس] [ومن هذه الأشراط: طلوع الشمس من مغربها](١).

ويقول ـ أيضًا ـ: تحت عنوان (تأويلات مرفوضة):

[ومن ذلك تأويل الأحاديث الواردة في شأن المسيح الدجال الذي أُمرنا أن نستعيذ بالله من شر فتنته في كل صلاة، بأنها ترمز إلى الحضارة الغربية السائدة الآن، فهي حضارة عوراء ـ مثلما وُصف الدجال بأنه أعور ـ وأنها تنظر إلى الحياة والإنسان بعين واحدة هي العين المادية فقط، وما عدا ذلك لا تراه، فلا روح للإنسان، ولا إله للكون، ولا آخرة بعد هذه الحياة الدنيا، فهذا التأويل مخالف لما أثبتته الأحاديث المتكاثرة أن الدجال إنسان فرد شخص يغدو ويروح، ويدخل ويخرج، ويدعو ويغري ويهدد...

---

(١) السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة، ص١٢٨، ١٢٩.

إلخ ما صحت به الأحاديث في ذلك، وقد بلغت حد التواتر][1].

تأويلات للدكتور:

تأوّل الدكتور بعض أشراط الساعة، كفتح روما الذي أخبر به النبي ﷺ في الحديث الصحيح.

يقول الدكتور: [ظني أن هذا الفتح سيكون بالقلم واللسان لا بالسيف والسنان، وأن العالم سيفتح ذراعيه وصدره للإسلام، بعد أن تشقيه (الأيدلوجيات) الوضعية، والفلسفات المادية، ويتطلع إلى مدد من السماء، وهدى من الله، فلا يجد إلا الإسلام طوقًا للنجاة][2].

وكذلك تأول الدكتور نطق الحجر والشجر الوارد في حديث مقاتلة المسلمين لليهود آخر الزمان، وكان الأولى بالدكتور حمله على ظاهره، لاسيما وهو قد قال بعدم التعرض لأمور الغيبيات.

يقول الدكتور: [فهل ينطق الحجر والشجر بلسان المقال ـ آية من آيات الله وما ذلك على الله بعزيز ـ أو ينطقان بلسان الحال؟ بمعنى أن يدل كل شيء على اليهود ويكشف عنهم، وأيًا كان المراد، فالمعنى أن كل شيء سيكون في صالح المسلمين][3].

---

(١) كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص١٦٩.
(٢) السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة، ص١٢٣.
(٣) المصدر السابق، ص١٢٦.

القرضاوي والصحابة:

يثني الدكتور على الصحابة ويبين أنهم قد زكاهم القرآن والسنة فيقول:

[يجب ألا ننسى إذا كتبنا عن الصحابة في تاريخنا الإسلامي أن هؤلاء الصحابة هم الذين آمنوا برسول الله ﷺ ونصروه واتبعوا النور الذي أُنزل معه من المهاجرين والأنصار، وأن القرآن الكريم أشاد بهم وأن الرسول ﷺ ذكرهم بكل خير وحذر من الإساءة إليهم، فأي كتابة عنهم ينبغي أن تضع هذه العناصر المتفق عليها في اعتبارها لا على معنى أن الصحابة معصومون وأنهم لا يقع منهم خطأ ولكن على ما قاله النبي ﷺ في شأن واحد من أهل بدر أخطأ خطأً كبيرًا عند تخطيطهم لفتح مكة، حتى همَّ عمر أن يضرب عنقه قائلاً إنه قد نافق، فقال النبي ﷺ: «**ومايدريك يا عمر.. لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فإني قد غفرت لكم**»، فعلَّمه النبي ﷺ أن الرجل الذي له تاريخ لا يسقط بموقف واحد وأن سوابقه تشفع له، وهذا هو العدل والإنصاف في النظرة إلى هذه المرحلة الخطيرة من مراحل تاريخنا العظيم][1].

قلت: أما عثمان ـ رضي الله عنه ـ وهو ممن قد أولع بالطعن فيه كثير من الكتاب المسمين بالإسلاميين، نجد أن الدكتور يدافع عنه، ويثني عليه، ويفند أقوال خصومه، يقول

---

(١) لقاءات ومحاورات...، ص٦٢.

الدكتور:

[أما عثمان ـ رضي الله عنه ـ فلم يزعم يومًا من الأيام أنه يحكم بحق إلهي. والثابت أنه بويع من المسلمين على أن يحكم بكتاب الله وسنة رسوله، وأن يسير سيرة الشيخين قبله.

وليس في سيرته ـ رضي الله عنه ـ ولا في أقواله ما يؤيد دعوى أنه كان يحكم في الأرض باسم السماء، بل روي عنه قوله: أمري لأمركم تبع.

وحين ثار عليه من ثار من الغاضبين والطائشين، وأنكروا عليه بعض أمور من سيرته في الرعية ـ أشاعها من أشاعها من أعداء الإسلام، وصدقها من صدقها من المغرر بهم من المسلمين ـ لم يقل لهم: إن معي حقًا إليها أحكم به، فليس لكم إلا أن تذعنوا، بل دافع عن نفسه وعن تصرفاته دفاعًا مجيدًا، بالمنطق العلمي والموضوعي، لا بأي دعوى أخرى.

وأما كلمة «قميص سربلنيه الله لا أخلعه» فقد قيل: إنما قال ذلك، لأن النبي ﷺ أوصاه بذلك في نبوءة من نبوءات الغيب، حيث قال له: «**إن الله لعله يقمصك قميصًا، فإن أرادك أحد على خلعه، فلا تخلعه**» (ثلاث مرات). رواه الإمام أحمد والترمذي وحسنه وابن ماجه عن النعمان بن بشير عن عائشة. وهنا يكون موقفه موقف امتثال وتنفيذ لوصية النبي ﷺ، وتوجيهه له.

وإذا لم يصح ذلك ـ عند بعض الناس ـ فهو إنما يقصد

بكلمته ألا تصبح الخلافة ألعوبة في يد الطائشين والمتعجلين، الذين تحركهم قوى خفية، تستغل حماسهم وهم لا يشعرون.

ومن المعلوم الذي لا شك فيه أن الذين طالبوه بالتخلي عن منصبه ليسوا هم أهل الحل والعقد، الذين هم أولو الأمر، وأصحاب الشأن في هذه القضية، حتى يسلم الخليفة لهم، وينزل على رأيهم.

وفيما ذكره الطبري وابن كثير وغيرهم: أنه أبى أن ينزع قميصًا قمصه الله إياه ـ وهو الخلافة ـ ويترك أمة محمد يعدو بعضها على بعض، ويولي «السفهاء والغوغاء» من يختارونه هم، فيقع الهرج، ويفسد الأمر.

فعثمان بن عفان ـ ذلك الخليفة المظلوم ـ كان يتحدث عن بيعة له، وكان يعلم أن الذين بايعوه لم ينقضوا بيعته ـ وأن الذين خرجوا عليه وطالبوا بخلعه كانوا قلة من الغاضبين أو الطائشين، وكان يرى بعينيه نُذر فتنة تهدد كيان الأمة، وعندما رفض أن يستجيب للخارجين على خلافته، فإنه قرر أن يقدم نفسه فداءً وقربانًا. وكان بوسعه أن يستنفر مؤيديه ليصدوا الخارجين. إذ تجمَّع ببابه كثير من أبطال الصحابة وأبنائهم من المهاجرين والأنصار، وجاءه الحسن والحسين وعبدالله بن عمر، ليقفوا إلى جواره ويدافعوا عنه، لكنه قال لمن حوله: لا حاجة لي في ذلك، ومنع مِنْ سَلِّ السيوف بين المسلمين، ثم اتجه إلى الله ومضى يقرأ القرآن، حتى دخلوا عليه وقتلوه!

هل يمكن أن تحمل مقولة ذلك الشهيد العظيم بأنها احتماء بالحق الإلهي لفرض السلطان على الناس؟ وهل يُقبل عقلاً أن يتمسك حاكم بالتفويض الإلهي ـ كما يصورونه ـ ثم يقدم نفسه إلى الشهادة راضيًا مرضيًا؟!][١].

ثم يقول: [أن الذين ثاروا على ذي النورين عثمان ـ رضي الله عنه ـ، لم يكونوا هم جمهور الأمة، ولا أهل الرأي والمكانة فيها، بل جماعة من «الغوغاء» كما وصفهم المؤرخون استغلهم آخرون من أهل الأهواء، ومن الكائدين للإسلام في الخفاء. وقد كان هؤلاء نواة للذين قالوا بعد ذلك بانحصار الحكم في سلالة خاصة تتوارثه بحكم «الحق الإلهي» خروجًا على الخط الإسلامي العام][٢].

قلت: وأما معاوية ـ رضي الله عنه ـ الذي أصبح ديدن بعض الكتاب (الإسلاميين!) الطعن فيه، وفي خلافته، إضافة إلى طعونات الروافض المعلومة لكل أحد، نجد الدكتور يحفظ له عرضه، ويذب عنه فيقول:

[وإذا نظرنا إلى حاكم مثل معاوية بن أبي سفيان نجده من عظم حكام العالم، وأقربهم إلى العدل، وإنما نزلت مرتبته لمقارنته بمثل عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، في

---

(١) بينات الحل الإسلامي، ص١٦٧ ـ ١٦٩.
(٢) المصدر السابق، ص١٧٠.

مثاليتهما الرفيعة، ولأنه انحرف بالحكم عن سنة الخلافة الراشدة، القائمة على الشورى، إلى الملك العضوض، القائم على الوراثة؛ ولأنه بغى على أمير المؤمنين «علي» في حربه في صفين. وعواطفنا نحن المسلمين جميعًا مع علي ومن معه.

وقد رأينا من الصحابة، بل من التابعين من يجبهه بمر الحق، وصريح القول، فيقابله بالسماحة واللطف، لا بالخشونة والعنف.

ذكر الحافظ الذهبي في «سير الأعلام» عن ابن عون قال: كان الرجل يقول لمعاوية: والله لتستقيمن بنا يا معاوية، أو لنقومنك. فيقول بماذا؟ فيقولون: بالخُشُب. فيقول: إذن أستقيم! «والخُشُب: جمع خشيب، وهو: السيف الصقيل».

ووجدنا أبا مسلم الخولاني، يدخل عليه، فيقول: السلام عليك أيها الأجير، ويرد عليه مَنْ حول معاوية، مصححين عبارته: السلام عليك أيها الأمير، ويصر أبومسلم على قوله. فيقول معاوية: دعوا أبا مسلم، فهو أعلم بما يقول. فقال أبومسلم: أنت أجير المسلمين، استأجروك على رعاية مصالحهم.

ولكن معاوية ـ وبني أمية بصفة عامة ـ ظلمهم «الأخباريون» من رواه التاريخ الذين حرَّفوا الوقائع بالهوى، أو تناقلوها بغير تمحيص، وبخاصة أن تاريخ بني أمية لم يكتب إلا بعد أن زالت دولتهم، وجاء خصومهم من بني العباس.

وقد رأينا بأعين رؤوسنا كيف يكتب المنتصرون تاريخ «العهود البائدة» من قبلهم.

ولو كان معاوية بالسوء الذي تصوره بعض الروايات، ما تنازل له عن الخلافة راضيًا، رجل مثل الإمام الحسن بن علي ـ رضي الله عنهما ـ، حرصًا على وحدة الكلمة، وحقن الدماء، ولهذا سمى المسلمون ذلك العام «عام الجماعة»، بل جاء في الحديث الشريف التنويه بموقف الحسن ـ رضي الله عنه ـ والثناء عليه، حيث قال جده ﷺ: «**إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين**» رواه البخاري][1].

قلت: وما صنعه الدكتور في هذا الباب (باب الصحابة) هو مما يُشكر له لأنه لم يخض فيه كما خاض غيره، من أصحاب الإحن والعداوات لخير خلق الله بعد الرسل عليهم السلام.

القرضاوي والبدع:

يدعو الدكتور إلى الاتباع في أمور الدين، وأن عبادة الله لا تتم إلا بالإخلاص والمتابعة، وهذا هو ما يردده شيخ الإسلام كثيرًا في كتبه، ومنه استقاه الدكتور.

يقول الدكتور: [ومن مفاهيم هذا الفقه الحضاري: أن الأصل في أمور الدين هو الاتباع، وفي شئون الدنيا هو الابتداع.

---

(١) الإسلام والعلمانية وجهًا لوجه، ص١٧٣ ـ ١٧٤.

فالدين قد أكمله الله تعالى، وأتم علينا به النعمة، فلا يقبل الزيادة، كما لا يقبل النقصان: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[١].

والتعبد لله تعالى يقوم على أصلين كبيرين:

الأول: ألا يُعْبد إلا الله تعالى. وكل ما عبده الناس، من نجم في السماء، أو صنم في الأرض، أو نبات أو حيوان أو إنسان فهو باطل، وهذا ما جاء به كل رسل الله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾[٢].

والثاني: ألا يُعْبد الله تعالى إلا بما شرعه في كتابه وعلى لسان رسوله، وكل من أحدث في دين الله أمرًا لم يجيء به قرآن ولا سنة، فهو مردود على صاحبه، كما في الحديث الصحيح: «**من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد**»[٣] «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**»[٤].

وفي الحديث الآخر: «**إياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة**»[٥].

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٣.

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ٢٥.

(٣) متفق عليه عن عائشة. (ق).

(٤) رواه مسلم. (ق).

(٥) رواه أبوداود (٤٦٠٧) والترمذي (٢٦٧٨) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (٤٢) وابن حبان (الإحسان: ٥) وأحمد (١٢٦/٤، ١٢٧) كلهم عن =

وبهذا حمى النبي ﷺ الدين من المحدثات والمبتدعات التي دخلت على الأديان السابقة فحرفتها، وأضافت إليها ما ليس منها، وعسّرت منها ما يسّره الله، وحرّمت ما أحلّه، أو أحلّت ما حرّمه][١].

ويقول - أيضًا -: [ومن هذ المفاهيم الأساسية للفقه الحضاري المنشود: التنبيه على أمرين أساسيين يغدو العمل بتوافرهما صالحًا مقبولاً عند الله تعالى. أولهما: أن يكون خالصًا لله تعالى، غير مشوب بالرياء، وحب الجاه والدنيا. وثانيهما: أن يكون صوابًا مراعيًا سنن الله في خلقه، ومنهاجه في شرعه][٢].

البدعة عند الدكتور:

ويعتقد الدكتور [أن البدعة ما كان في أمر الدين المحض، مثل العقائد والعبادات وما يلحق بها، أما ما كان من أمور الحياة المتغيرة من العادات والأعراف والأوضاع الإدارية والاجتماعية والثقافية والسياسية ونحوها فليس هذا من البدعة في شيء][٣].

قلت: وهذا القول مجمل، فما هي (الأوضاع الإدارية والاجتماعية والثقافية والسياسية) التي لا تدخلها البدعة؟ ليت

= العرباض بن سارية. (ق).

(١) السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة، ص٢٤٥، ٢٤٦.

(٢) المصدر السابق، ص٢٥٢.

(٣) أولويات الحركة الإسلامية، ص١٢٦.

الدكتور فصَّل في هذا الموضوع ليُعلم مراده، لأن الأمور الاجتماعية، وهي تشمل العلاقات بين الناس قد يدخلها البدعة، سواء في زياراتهم أو في تحياتهم أو في تعازيهم أو... أو...

وهكذا الأمور الثقافية والسياسية.

الدكتور يحارب السحر والشعوذة:

ويشدد الدكتور على الاهتمام بمحاربة السحر والشعوذة بقوله:

[ومما وقع فيه الخلل والاضطراب:

١ ـ ...

٢ ـ انصراف الكثيرين إلى مقاومة الصغائر مع إغفال الكبائر الموبقات كالعرافة والسحر، والكهانة، واتخاذ القبور مساجد، والنذر، والذبح للموتى، والاستعانة بالمقبورين، ونحو ذلك مما كدَّر عقيدة التوحيد][1].

ويرى حرمة الاستخارة بفتح المصحف أو الخط على الرمل:
يقول الدكتور:

[ومن سأل عن الاستخارة بفتح الكتاب أو الخط على الرمل، أو نحو ذلك، بيَّنا له حرمته، ودَلَلْنَاهُ على الاستخارة الشرعية، وهي صلاة ركعتين، يعقبها بالدعاء المأثور

---

(١) الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، ص١٧٩.

المعروف][1].

الخوارق والكرامات:

ويرى أن الله قد يمن على رسول الله ﷺ وعلى المؤمنين بخوارق وكرامات فيقول:

[اللهُ فَضَّل هذه الأمة الخاتمة فلم يجعل الخوارق الكونية أساسًا في ثبوت رسالتها، ولا في نُصرة دعوتها] ثم يُعقب في الحاشية قائلاً: [لم يجعلها أساسًا، بمعنى أنها ليست هي الأصل والعمدة في ذلك، وهذا لا ينفي أن تكون هناك خوارق كثيرة لتأييد نبوة رسول الله ﷺ بعد معجزته الكبرى وآيته العظمى، وهي القرآن، بل هذا ما ثبت بالفعل ثبوتًا مستفيضًا قاطعًا، كما لا ينفي أن يقع كثير من الخوارق نصرةً للمؤمنين منذ عهد النبي ﷺ، مثل نزول الملائكة في بدر والخندق وحنين وغير ذلك، مما حفلت به الكتب والمصادر الموثقة][2].

وهو يرد على أصحاب التيار العصراني الرافض لقبول مثل هذه الخوارق والمعجزات والكرامات، يقول: [وبعضهم رد الحديث الصحيح، بل الأحاديث الصحاح، لا لشيء إلا لمجرد الاستبعاد، ولأن ذوق العصر، أو معدة العصر، لا تهضم الخوارق والمعجزات الحسية!! ولهذا ترى هذا الصنف من لابسي رداء

---

(١) الفتوى بين الانضباط التسيب، ص١٣٤.
(٢) نحو وحدة فكرية للعاملين للإسلام، ص١٠٢.

«العقلانية» ودعاة «التحديث» و«العصرنة» يرفضون الأحاديث التي وردت في السيرة النبوية من تكثير الطعام القليل له ﷺ حتى أشبع جيشًا، ومن نبع الماء بين أصابعه حتى روى المئات... ومن حنين الجذع إليه، وشكوى الجمل له، وهطول المطر بدعائه... وتسليم الحجر عليه، والواقع أن هذه الأخبار رويت في أصح الكتب وبأصح الأسانيد][1].

وهو يذم السحر والشعوذة في قوله تحت عنوان (الحملة على الأوهام والخرافات):

[وأهم من هذا كله: الحملة المشددة المتكررة على الأوهام، والخرافات، والشعوذات، التي كان لها في الجاهلية سوق نافقة، ولها في ظل كثير من الديانات السماوية المحرّفة والوضعية سماسرة ودعاة، يقولون فيُسمعون، ويأمرون فيطاعون، ويدْعُون فيجابون، أولئك هم الكهنة والعرافون، والسحرة والمنجمون، الذين يزعمون أنهم قادرون على خرق سنن الكون، وهتك أستار الغيب، وكشف مكنونات الصدور.

وجاء رسول الإسلام، فأغلق ـ بقوة ـ هذه السوق المخربة، وحجر على تجارها المحترفين، وسماسرتها المخادعين، وصادر بضاعتها الزائفة، وأعلن في وضوح مشرق أن سنن الله في الكون لا تتبدل، وأن الغيب لا يعلمه إلا الله، وأن الخير كل الخير في

---

(١) المرجعية العليا في الإسلام، ص١٣٩.

احترام السنن، ورعاية قانون الأسباب والمسببات.

ولا غرو في أن نقرأ في كتب السنة المشرفة مثل هذه الأحاديث عن رسول الله ﷺ: روى الشيخان عن المغيرة بن شعبة[١]. قال: كسفت الشمس يوم مات إبراهيم (ابن النبي ﷺ من مارية القبطية) فقال الناس: انكسفت لموت إبراهيم! فقال رسول الله ﷺ: «**إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله، لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته**». وبذلك طارد الأوهام التي شاعت عند الناس في الجاهلية أن كسوف الشمس أو القمر إنما يحدث لموت عظيم أو نحو ذلك. وأثبت أنها آية من آيات الله، تجري على سنن الله.

وهذه جملة أخرى من الأحاديث النبوية:...][٢] فذكر شيئًا منها.

القرضـــاوي والفلاسفـــة:

يذم الدكتور الفلاسفة ويوضح خطأ منهجهم، فيقول: [قد رأينا أن ابن سينا وأمثاله من كبار الفلاسفة في العصور الإسلامية اعتقدوا صحة ما ذهب إليه أرسطو وغيره من فلاسفة اليونان في الإلهيات والطبيعيات وغيرها، فلما اصطدم ذلك بآيات القرآن الوفيرة طفقوا يؤلونها تأويلات ترفضها اللغة، كما يرفضها

---

(١) انظر: اللؤلؤ والمرجان (٥٢٧ ـ ٥٣٠). (ق).
(٢) السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة، ص١٩٤.

الدين][١].

ويقول: [يا ليت هؤلاء الفلاسفة يعلمون أن كثيرًا من الأفكار التي قدسوها وأولوا القرآن لأجلها قد أصبحت في عداد الخرافات وأساطير الأولين][٢].

ويقول: [كم وقع العقليون ـ طول التاريخ ـ في أخطاء شنيعة، وتبنى منهم من تبنى أفكارًا باطلة، ودافعوا عن أشياء ظنوها حقائق، وهي أوهام، وتناقضوا فيما بينهم تناقضًا لا يُرجى معه التقاء على أساس، فهذا يُشَرق والآخر يُغَرب، وهذا يثبت وغيره ينفي][٣].

ويقول: [لقد قدم الفلاسفة الإسلاميون ـ كما يسمونهم ـ عقولهم على شرع الله، وأولوا كثيرًا من عقائد الإسلام وغيبياته التي ثبتت بقواطع الكتاب والسنة، وأجمعت عليها الأمة، وأمست معلومة من الدين بالضرورة][٤].

ويقول: [هذه الأشياء التي حسبوها قطعيات وبرهانيات، تؤول من أجلها ثوابت الدين ليست إلا تصورات توهموها، وبعضها خرافات اعتقدوها، وما هي إلا بناء على شفير هار! ليتهم اكتفوا مما نقلوه عن اليونان بجوانب الطبيعة والرياضيات

---

(١) ثقافة الداعية، ص٣٤.
(٢) الناس والحق، ص٧٣.
(٣) المرجعية العليا في الإسلام، ص٣٣٢.
(٤) المصدر السابق، ص٣٤٣.

والتجريبيات وهذبوها وطوروها ونقلوها من النظر إلى الملاحظة والتجريب كما صنعوا بالفعل، وتركوا الجانب الإلهي من فلسفتهم فلم يولوه اهتمامًا. . .][١].

القرضـاوي والمعتزلـة:

ويذم الدكتور المعتزلة وغلوهم في الاتجاه العقلاني فيقول:

[وما وقع فيه الفلاسفة وقع في بعضه المعتزلة. فرغم دفاعهم عن الدين، وردهم شُبهات الملحدين، ووقوفهم في وجه الدهريين والمشككين والمخالفين، من طوائف المجوس واليهود والنصارى والصابئين.. نراهم سقطوا في هوة الغرور بالعقل، والمغالاة به، والتقديس لما يصل إليه، حدّ تقديمه على ما يقرره الوحي في كثير من القضايا الثابتة بالمحكمات من آيات القرآن، وأحاديث الرسول ﷺ.

ربما أثارهم بعض الحشوية من الجامدين، ولكنهم لم يقفوا عند حد في تجاوز النصوص البيِّنات، وحكَّموا فيها فكرهم القاصر، وعلمهم المحدود بحدود البيئة والعصر، واعتبارهم كثيرًا من الأفكار «مسلَّمات عقلية» ولم تكن كذلك لو أنصفوا وتحرروا.

ولهذاأنكر من أنكر منهم الجن رغم ثبوت ذلك بصريح القرآن ومتواتر الحديث.

وأنكر مَنْ أنكر سؤال القبر وما فيه من نعيم وعذاب.

---

(١) المصدر السابق، ص٣٤٤.

وأنكر من أنكر الصراط والميزان.

وأنكروا جميعًا رؤية الله تعالى في الآخرة.

وعِلَّة ذلك أنهم سجنوا أنفسهم في إطار العوائد الجارية، وكأنما المعتاد المعروف لازم لزومًا عقليًا، مع أن خرق العوائد ممكن][1].

ويقول: [لقد مجَّد كثير من كُتَّاب العصر «مدرسة المعتزلة» الكلامية، وأضفوا عليها من النعوت ما بوأها مكانة عالية في الفكر الإسلامي، واعتبروا المعتزلة فرسان العقل، ودعاة الحرية الفكرية في الإسلام. ولطموا الخدود، وشقوا الجيوب، لهزيمة هذه المدرسة العقلانية أمام جمهور السُّنَّة، والوجدان العام للأمة، وذرفوا العبرات على غيابها عن ساحة العقيدة والفكر، منذ عصر المتوكل العباسي، الذي انتصر للسُّنَّة وأهلها.

وصوَّر هؤلاء الكُتَّاب أهل السُّنَّة وعلماءها في صورة «الكهنة» من رجال الدين الجامدين، المصرِّين على كل قديم، المعادين لكل جديد، المناوئين لكل تفكير حر، وكل بحث أصيل، واعتبروا انتصار أهل السُّنَّة والجماعة بداية لأفول نجم الحضارة الإسلامية، وتراجع التقدم العلمي الإسلامي.

وكاد بعض المثقفين الطيبين من كثرة ما قرأوا وسمعوا عن هذا الأمر يصدقون ما قيل ويقال عن المعتزلة المظلومين!!

---

(١) المصدر السابق، ص٣٤٥، ٣٤٦.

والحق أن هؤلاء المتباكين على المعتزلة وأفكارهم، لم يكونوا إلا مقلِّدين للمستشرقين الذين عظَّموا المعتزلة، وأبرزوهم في صورة «الضحايا» و«المنكوبين» من خصومهم من أهل السُّنَّة، المؤيدين من أولي الأمر من الخلفاء والوزراء.

فهل هذا كله صحيح؟ أو هل بعضه صحيح؟
التاريخ الموثق يقول: لا.
والدراسة العلمية الجادة تقول: لا.
والفكر المتأمل الناضج يقول: لا.

أولاً: لم يكن «المعتزلة» وحدهم دعاة «العقلنة» في الفكر الإسلامي، فقد كان هناك من هو أكثر «عقلنة» منهم وهم «الفلاسفة» على اختلاف نزعاتهم.

ثانيًا: لم يكن خصوم المعتزلة، الذين انتصروا عليهم، وهم أهل السُّنَّة الذين عبَّر عنهم الأشاعرة والماتريدية[1] ضد «العقل» يومًا. بل وفقوا بين العقل والنقل، بل أعلنوا أن العقل أساس النقل، إذ به إثبات الصانع، وإثبات النبوة. إنما كانوا ضد العقل غير المحايد، العقل التابع للهوى.

ومَن يقول عن الأشعري أو الماتريدي، أو الباقلاني أو ابن فورك أو الإسفراييني أو الجويني أو الغزالي أو الشهرستاني أو الآمدي أو الرازي، وأمثالهم: أنهم من نفاة العقل أو من دعاة

---

(١) سيأتي أن الدكتور يرى أن الأشاعرة والماتريدية من أهل السنة!

الجمود؟؟][1].

تسامح مع أهل البدع:

يرى الدكتور أنه لا داعي للحديث عن فرق المبتدعة، أو الرد عليهم وتوضيح أخطائهم، وكشفها للمسلمين لكي يحذروها، وإنما الواجب عنده أن نتعاون معهم ضد العدو المشترك من أعداء الأمة الإسلامية، وأن نكون وإياهم صفًا واحدًا تجاه الملحدين! والمستشرقين! وأمثالهم ممن لا يؤمن بالإسلام أو يشكك فيه.

أما هؤلاء المبتدعة فمن الحكمة أن لا ننفرهم أو نغضبهم بالحديث عن عقائدهم وبدعهم.

يقول الدكتور: [لهذا عجبت ممن يتحدث عن الزيدية أو الإباضية أو غيرهما من الطوائف بأنهم يقولون بخلق القرآن، فما ينبغي لهذه المشكلة أن تُثار عند أي من الفريقين. إن مشكلتنا اليوم ليست مع من يقول بأن القرآن كلام الله مخلوق، بل مع الذين يقولون: القرآن ليس من عند الله، بل هو من عند محمد][2].

قلت: هذا خطأ جسيم من الدكتور مخالف لصنيع السلف الصالح الذين حرصوا على نقاء العقيدة وصفاء الإسلام أن يفسدهما مبتدع مخذول، فقاموا بحماية هذا النقاء والصفاء

---

(١) المصدر السابق، ص٣٥١، ٣٥٢.

(٢) الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، ص٨٩.

بالردود على المبتدعين منذ عصر الصحابة إلى اليوم.

والأمثلة في هذا الباب كثيرة لا داعي بإثقال الكتاب بها ومن أرادها فليراجع كتب العقيدة السلفية، وينظر إلى مقولات الأئمة في التحذير من مقولات المبتدعة على اختلاف أجناسهم، دون خوف أو وجل، أو ادعاء أن هذا يفرق الأمة ويصرفها عن أعدائها.

وهكذا صنع الصحابة قبلهم، وأضرب لذلك مثالين ليعتبر بهما الدكتور.

الأول: أن عليًا رضي الله عنه عندما انشق عنه الخوارج في الحادثة المشهورة، وابتدعوا بدعتهم، لم يحاول التقريب معهم، والالتقاء هو وهم على قضايا مشتركة ليكونوا صفًا واحدًا تجاه معاوية رضي الله عنه، وإنما بادر إلى نصحهم وتهديدهم، ثم قتالهم.

الثاني: موقف ابن عمر ـ رضي الله عنه ـ عندما حذر من بدعة القدرية التي بدأت طلائعها في عصره، فبادر إلى التحذير منهم، والتبرؤ من بدعتهم، ولم يداهن في ذلك أو يداري[1].

الحاصل: أن التحذير من أهل البدع والرد عليهم واجب محتم على الأمة، لكي لا تشوه صورة الإسلام الصحيح فينصرف الناس عنه رويدًا رويدًا إلى البدع. ومن يتساهل اليوم مع

(١) شرح النووي على مسلم (١/ ١٥٠).

المبتدعة، سيتساهل غدًا مع غيرهم ممن يدعي أنهم أعداء الأمة الحقيقيين.

القرضاوي والصوفية:

الذكتور يحمل على أهل التصوف الغالي المبتدع، ويذم ما ابتدعوه من عقائد وخرافات، وخاصة عقيدتهم في وحدة الوجود.

يقول الدكتور: [بعض الناس يظن الذكر هو ما يفعله الدراويش وأدعياء الصوفية من الآهات والكلمات والإشارات، إنما الذكر الذي عرفه الصحابة والتابعون هو تذاكر أمور الدين، وتلاوة كتاب الله...][١].

ويقول: [توصف العقيدة الإسلامية بالشمول من ناحية أخرى، وهي أنها لا تعتمد في ثبوتها على الوجدان أو الشعور وحده، كما هو شأن الفلسفات الإشراقية والمذاهب الصوفية][٢].

ويقول: [رغم انتشار الصحوة بين المثقفين من الشباب، فلازالت مجموعات كبيرة تجهل الإسلام أو تفهمه فهمًا مبتورًا، أو مشوشًا، أو مشوهًا، نتيجة للرواسب القديمة من عصور التخلف، أو المشوهات الجديدة من آثار الغزو الفكري.

مازال بعضهم ـ رغم ثقافته الجامعية ـ يؤمن بالخرافات،

---

(١) الفتوى بين الانضباط والتسيب، ص٥٩.
(٢) الخصائص العامة للإسلام، ص١١٤.

ويستسلم للمشعوذين ويدخل عليه الشرك في عقيدته، والابتداع في عبادته، والاضطراب في سلوكه، وهو يحسب أنه متدين.

مازال بعض المثقفين يطوفون بأضرحة الأولياء، كأنها الكعبة، ويستغيثون بالمقبورين، ويعلقون التمائم، ويؤمنون بتحضير الأرواح، ويحلفون بغير الله، وينذرون لغير الله، ويذبحون لغير الله.

وهؤلاء ـ وإن كانوا قلة نسبية بحكم طغيان الموجة المادية، والغزوة الفكرية الغربية ـ لازال لهم وجود، بحكم تأثير الصوفية المنحرفة، والتي لا يزال لها قوة ونفوذ في أكثر أقطار المسلمين، وتسندها ـ علنًا ومن وراء ستار ـ السلطات الرسمية، لأسباب لا تخفى على اللبيب!

والواجب أن يعرف هؤلاء مقومات العقيدة السليمة، والعبادة المقبولة عند الله][١].

ويقول الدكتور: [لابد من قدر من التربية الصوفية السليمة المقومة بميزان الكتاب والسنة والتي تعمل على تكوين الشخصية الربانية التي تؤثر الخالق على الخلق، والآخرة على الدنيا، وباعث الدين على باعث الهوى.

والتصوف ليس كله شرًا، كما يتصور بعض الناس، والمتصوفة ليسوا كلهم ضُلالاً، كما يدعي من ينقصهم العلم أو

---

(١) أولويات الحركة الإسلامية، ص٤٤.

العدل. بل هم كغيرهم من الطوائف كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالته عن «الفقراء»: ففيهم المستقيم والمنحرف، وفيهم الظالم لنفسه، والمقتصد، والسابق بالخيرات بإذن الله.

ولا شك أننا نرفض أباطيل التصوف الفلسفي (القائل بالحلول والاتحاد)، وشطحات التصوف البدعي، وانحرافات التصوف الارتزاقي، ونريد لباب التصوف الذي كان عليه الزُهّاد الأوائل، كالحسن البصري، والفضيل بن عياض، وإبراهيم بن أدهم، وأبي سليمان الداراني، وأبي القاسم الجنيد، وأمثالهم..

إننا نريد التصوف السُنِّي الملتزم بالمنهج القرآني النبوي المتوازن، والذي يعنى بـ «تقوى القلوب» قبل «أعمال الجوارح»، وبروح العمل قبل صورته. وفي الحديث الصحيح: **«إن الله لا ينظر إلى أجسامكم ولا صوركم، ولكن ينظر إلى قلوبكم»**[١].

ويعنى بعلاج أمراض القلوب وسد مداخل الشيطان إليها، وجهاد أهواء النفس، حتى تتهذب أخلاقها، وتتحلى بالفضائل، وتتخلى عن الرذائل][٢].

قلت: كان الأولى بالدكتور أن لا يربط الأمة وشبابها بالتصوف وأهله، لأن التمييز في هذا المقام لا يجيده إلا أهل العلم والبصيرة، فكم من صوفي ملحد يدعي الالتزام بالكتاب

(١) رواه مسلم عن أبي هريرة. (ق).
(٢) أولويات الحركة الإسلامية، ص٧٥، ٧٦.

والسنة، وهو يُلبس على الأمة دينها تحت مسمى (التصوف)، فكان الأولي بالدكتور أن يبتعد عن هذه التسمية المذمومة وأن يستخدم مسميات شرعية تخص هذا الباب، كمسمى (التزكية) أو (تزكية النفس) الذي لا يخرج عن إطار الكتاب والسنة، وأن يربط الأمة وشبابها بالأئمة العاملين من رموز أهل السنة الذين أجادوا في هذا الباب، كالحسن البصري، وسفيان الثوري، والفضيل بن عياض، وابن القيم، وابن رجب، وغيرهم.

* * *

القرضاوي والسنة



القرضاوي والسنة

للدكتور القرضاوي كلمات كثيرة متفرقة في تعظيم السُّنَّة، والرجوع إليها، إضافة إلى القرآن في الأحكام الشرعية، وعدم ردها. فمن ذلك قوله:

[إننا قبل أن نؤمر باتباع سنة الخلفاء الراشدين أُمرنا أن نتبع سنة النبي ﷺ، التي هي الأصل الثاني في الإسلام، وهي ـ مع كتاب الله ـ المرجع عند التنازع والاختلاف، وفي حديث العرباض المذكور: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين...**» إلخ، فقدَّم سنته ﷺ][(١)].

ويقول: [القرآن والسُّنَّة هما المصدران الوحيدان لتعرُّف الإسلام وتعاليمه: في العقائد والتصورات والعبادات والتشريعات، والأخلاق والآداب، وشتى مجالات الحياة، على أن نفهم القرآن والسنة فهمًا صحيحًا][(٢)].

ويقول: [قد دلَّت الأحاديث الكثيرة على وجوب اتباعه ﷺ وطاعته، ومن ذلك، ما رواه أبوهريرة أنه قال: «**كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبىٰ**» قيل: ومن يأبى يا رسول الله؟ قال: «من

---

(١) أولويات الحركة الإسلامية، ص١٢٤.
(٢) المرجعية العليا في الإسلام، ص١٦.

أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى»[1]][2].

ويقول: [إن قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾[3] يدل على حفظ القرآن بدلالة المطابقة، ويدل على حفظ السنة النبوية المبينة للقرآن بدلالة التضمن][4].

ويقول: [أما السنة فهي محفوظة ضمنًا، بحفظ الله للقرآن، باعتبارها بيانًا له، وحفظ المبين يستلزم حفظ ما يبينه][5].

ويرى الدكتور وجوب الرد إلى القرآن والسنة الصحيحة عند التعارض، وهذا هو منهج السلف الصالح.

وينقل الدكتور قول ابن القيم مؤيدًا له: [إن الناس أجمعوا أن الرد إلى الله سبحانه هو الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول هو الرد إليه نفسه في حياته، وإلى سنته بعد وفاته][6].

ويقول: [ما كان محكمًا بينًا في كتاب الله، والصحيح الثابت من سنة رسول الله ﷺ، فهو القول الفصل، والحكم العدل][7].

---

(١) رواه البخاري. (ق).
(٢) المرجعية العليا في الإسلام، ص٦٥.
(٣) سورة الحجر، الآية: ٩.
(٤) المصدر السابق، ص٨٤.
(٥) المصدر السابق، ص٩٩.
(٦) المصدر السابق، ص٩٣.
(٧) الإسلام والعلمانية. . .، ص٢٥.

ويقول: [أجمع المسلمون على أن الرد إلى الله تعالى معناه الرد إلى كتابه الكريم، والرد إلى الرسول معناه الرد إلى سنته ﷺ][١].

وينعى الدكتور على الذين يخالفون بفتواهم أحاديث الصحيحين! فيقول:

[أكثر ما تقع الغفلة عنه هنا هو: نصوص السنة، فقد فشا الجهل بها في هذا العصر فشوًا مخيفًا حتى أن بعضهم ليفتي بما يناقض أحاديث الصحيحين أو أحدهما مناقضة صريحة بينة][٢].

ويدافع الدكتور عن سنة رسول الله ﷺ تجاه المشككين والطاعنين، ففي جواب على سؤال حول ما تتعرض له السنة النبوية من حملات وهجمات شرسة من قبل من [يدعون العلم والتجديد، والفكر الحر..].

يجيب الدكتور: [أود أن أطمئن الأخ الكريم أن السنة النبوية والحديث الشريف بخير إن شاء الله، ولن تنال هذه الأقلام الجاهلة والمشبوهة من السنة إلا كما تنال هبة الريح من طود راسخ أشم، ومهما علا ضجيج الباطل في فترة من الفترات، فإنه عن قريب سيسكت، ولن يبقى إلا صوت الحق، وصدق الله إذ يقول: ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ﴾[٣].

---

(١) المصدر السابق، ص٨٠.

(٢) الفتوى بين الانضباط والتسيب، ص٦٥.

(٣) سورة الأنبياء، الآية: ١١٨.

وقد ردَّ الإمام الشافعي على أمثال هؤلاء، ورد ابن قتيبة على آخرين. ولازلنا نراهم في عصرنا يختفون كالخفافيش ثم يظهرون.

ولكن لم أرَ من تبجح وتطاول كهذا الذي أشار إليه الأخ السائل وأمثاله من الجهال الذين جمعوا بين الجهل الفاضح، والإفك الواضح.

لقد رأينا من هؤلاء المجترئين ـ الذين يقتحمون حمى العلم، وهم ليسوا من أهله ـ من يزعم أن الأئمة والفقهاء، كانوا إذا أرادوا أن يجيزوا أمرًا منعته الشريعة، أو يلغوا أمرًا أوجبته الشريعة، اخترعوا له حديثاً!! فيالله من هذا الاجتراء، بل هذا الافتراء!!

أيمكن أن ينسب لمثل أبي حنيفة، أو مالك، أو الشافعي، أو الثوري، أو الليث بن سعد، أو الأوزاعي، أو ابن حنبل، أو داود، وأصحابهم أو شيوخهم، وشيوخ شيوخهم من أمثال سعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، وعطاء، والحسن، والزهري، وعلقمة، والأسود بن يزيد، وإبراهيم النخعي، ومسروق، وغيرهم من جبال العلم، وأئمة الورع، وقمم التقوى ـ أن يفتروا على رسول الله ﷺ ويكذبوا عليه متعدين، ويخترعوا أحاديث من عند أنفسهم، ليحللوا بها، ويحرموا ما شاءت لهم أهواؤهم؟!!!][١].

---

(١) فتاوى معاصرة (٢/ ٢٩، ٣٠).

ثم راح الدكتور يفند أقوالهم واتهاماتهم للسنة، ويبين أن علماء الحديث قد قعدوا [قواعد وأصَّلوا أصولاً، أصبحت علمًا شامخة الذرا، بل علومًا جمة، هي علوم الحديث].

[كانت أولى هذه القواعد أن لا يقبلوا حديثاً بلا إسناد، فلا يُقبل من أحد أن يقول: قال رسول الله ﷺ، إلا أن يكون صحابيًا، ممن رآه ﷺ وسمع منه، وهؤلاء الصحابة عدول، عدلهم الله في كتابه، وأثنى عليهم في أكثر من سورة من قرآنه...].

[ولابد أن تتصل حلقات الرواة، بحيث يكون كلٌّ منهم قد أخذ مباشرة عمن روى عنه].

وهم ـ أي علماء الحديث ـ [إنما يقبلون الإسناد إذا توافرت له جملة شروط لابد منها:

أ ـ أن يكون كل راوٍ من رواته معلوم العين والحال، وبعبارة أخرى: معروف الشخصية...

ب ـ أن يكون موصوفًا بالعدالة...

جـ ـ ولا يكون الراوي ثقة مقبولاً بمجرد اتصافه بالعدالة والتقوى، بل لابد أن يُضم إلى العدالة والأمانة: الضبط.

د ـ أن تكون حلقات السند كلها متصلة متماسكة من مبدأ السند إلى منتهاه.

هـ ـ ألا يكون الحديث شاذًا، ومعنى الشذوذ عندهم: أن يرويه الثقة مخالفًا من هو أوثق منه...

و ـ ألا يشتمل الحديث على علة قادحة في سنده أو متنه...].

[ومن هنا نتبين أنه لا مجال لما أوهمه بعض الغرباء عن هذا العلم، أن بإمكان بعض الناس أن يخترع إسنادًا صحيحًا بل في غاية الصحة، ويركب عليه حديثًا يُحلل ويُحرم، أو يوجب ويُسقط ما شاء، ثم يأتي به إلى الفقهاء، رجال الحديث، فيقبلوه منه على عواهنه، فهذا كلام امرىء مغرق في الخيال. بل في الجهل المركب؛ لأنه جاهل، ويعتقد أنه عَالِم][1].

ويقول ـ أيضًا ـ: [لقد واجهت السنة النبوية المطهرة جملة هجمات شرسة من عبيد الفكر الغربي، الذين حاولوا اغتيالها والإجهاز عليها، بكل ما استطاعوا من قوة، وما ملكوا من حيلة. تعددت لذلك وسائلهم، واختلفت مسالكهم، وإن اتحدت مآربهم.

فمنهم من تولوا حملات التشكيك في (ثبوت السنة) إما التشكيك فيها كلها أو في السنة القولية خاصة ـ وهي جمهرة السنة ومعظمها ـ أو في الرواة المشاهير كأبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ.

ومنهم من حملوا لواء الطعن في حجيتها ومصدريتها لتشريع الإسلام وتوجيهه، وزعموا أنهم استغنوا بالقرآن الكريم عنها!

ومن هؤلاء وأولئك، من يحاول هدم السنة بالسنة نفسها، وذلك بأخذ بعض الأحاديث وتحريفها عن مواضعها، والاستدلال

---

(١) فتاوى معاصرة (٢/ ٣١ ـ ٣٧).

بها على غير ما تدل عليه][1].

ويرى أن علماء الحديث قد اهتموا بالمتن إضافة إلى اهتمامهم بالسنة، فيقول الدكتور:

[الظاهر أن مسلك علماء الحديث أنهم ركزوا على السند أكثر من تركيزهم على المتن. وهذا له سببه المعروف.

ولكن ليس معنى هذا أنهم أهملوا المتن تمامًا، كما يتوهم بعض الذين لم يتعمقوا في علوم الحديث، فكثيرًا ما تكلموا عن المتون وردوها لمخالفتها لقواطع القرآن أو السنة أو العقل، أو الحس، أو التاريخ، أو غير ذلك، وقد اعتبروا من علامات وضع الحديث وكذبه، أمورًا تتعلق بالراوي، وأمورًا تتعلق بالمروي، أي بنص الحديث][2].

ويقول: [ومن عجيب ما قرأناه وسمعناه في عصرنا: ما قيل من أن علماء السُّنَّة في القرون الماضية، التفتوا إلى الأسانيد لا المتون، واقتصروا على نقد الشكل دون المضمون. وهو اتهام صدر أول ما صدر من المستشرقين، ثم نقله عنهم بعض المزهوين بهم، ثم تناقله آخرون.

وهذا في الواقع جور على الحقيقة، واتهام لعلماء الأمة بغير حق، وانتقاص لأقدار رجال أفذاذ مخلصين أفنوا أعمارهم في

---

(١) السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة، ص١٢.

(٢) فتاوى معاصرة (٢/ ٤١).

خدمة العلم، والذود عن حقائقه، ورد الأباطيل عن ساحته.

والواقع أن علماء السُّنَّة اهتموا بالجانبين كليهما: السند والمتن، ونقدوا كلاً منهما. أي أنهم عنوا بالنقد الداخلي للنص، بجوار النقد الخارجي لرواته][١].

ويوصي الدكتور من يهتم بالسنة، والاشتغال بها، بوصايا مهمة، فيقول:

[ومن هنا ينبغي لمن يتعامل مع السنة النبوية، لكي ينفي عنها انتحال المبطلين وتحريف الغالين وتأويل الجاهلين أن يتشبث بعدة أمور، تعتبر مبادىء أساسية في هذا المجال:

أولاً: أن يستوثق من قبول السنة وصحتها حسب الموازين العلمية الدقيقة التي وضعها الأئمة الأثبات، والتي تشمل السند والمتن جميعًا سواء كانت السنة قولاً أم فعلاً، أم تقريرً...].

[**ثانيًا**: أن يحسن فهم النص النبوي، وفق دلالات اللغة، وفي ضوء سياق الحديث، وسبب وروده، وفي ظلال النصوص القرآنية والنبوية الأخرى وفي إطار المباديء العامة، والمقاصد الكلية للإسلام، مع ضرورة التمييز بين ما جاء منها على سبيل تبليغ الرسالة، وما لم يجيء كذلك، وبعبارة أخرى: ما كان من السنة تشريعًا وما ليس بتشريع[٢]، وما كان من التشريع له صفة

---

(١) المرجعية العليا في الإسلام، ص٨٧.

(٢) سيأتي الحديث عن (السنة التشريعية وغير التشريعية) عند الدكتور.

العموم والدوام، وما له صفة الخصوص أو التأقيت، فإن من أسوأ الآفات في فهم السنة خلط أحد القسمين بالآخر.

ثالثًا: أن يتأكد من سلامة النص من معارض أقوى منه، من القرآن، أو أحاديث أخرى أوفر عددًا، أو أصح ثبوتًا، أو أوفق بالأصول وأليق بحكمة التشريع، أو من المقاصد العامة للشريعة، التي اكتسبت صفة القطعية، لأنها لم تؤخذ من نص واحد أو نصين بل أخذت من مجموعة من النصوص والأحكام أفادت ـ بانضمام بعضهاإلى بعض ـ يقينًا وجزمًا بثبوتها][1].

وينبه الدكتور على خطورة رد الأحاديث الصحيحة لأدنى سبب، فيقول:

[إذا كان من الخطأ والخطل والخطر قبول الأحاديث الباطلة الموضوعة، وعزوها إلى رسول الله ﷺ، فمثله في البطلان رد الأحاديث الصحاح الثابتة بالهوى والعجب والتعالم على الله ورسوله، وسوء الظن بالأمة وعلمائها وأئمتها في أفضل أجيالها، وخير قرونها. إن قبول الأحاديث المكذوبة يُدخل في الدين ما ليس منه، أما رد الأحاديث الصحيحة فيُخرج من الدين ما هو منه، ولا ريب أن كليهما مرفوض مذموم، قبول الباطل ورد الحق][2].

---

(١) كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص٣٣، ٣٤.
(٢) المصدر السابق، ص٣٧.

ويرى الدكتور أن على المسلم أن يعتمد على الأحاديث الصحيحة، وعلى رأسها ما ثبت في الصحيحين، يقول الدكتور:

[أول ما ينبغي على الداعية أن يعتمد عليه وينهل من معينه من كتب السنة: الصحيحان: صحيح البخاري وصحيح مسلم، اللذان تلقتهما الأمة بالقبول، ولم يُنتقد عليهما إلا أحاديث معدودة، يتعلق النقد في جُلها بأمور شكلية وفنية][١].

ويُطالب الدكتور بالتحري عند إيراد الحديث فيقول:

[الشيء المهم للداعية هنا أن يتحرى عند إيراد الحديث مستشهدًا به على معنى من المعاني، أو قيمة من القيم، أو موقف من المواقف، و هذا في الواقع واجب أهل العلم جميعًا: أن يعتمدوا على المصادر الموثوقة، وأن يحرروا ثقافتهم من الأحاديث الواهية والمنكرة والموضوعة والتي لا أصل لها، التي تنتفخ بها بطون كثير من الكتب في ثقافتنا الدينية، فتختلط بغيرها من الصحاح والحسان، دون تمييز بين الصنفين: المقبول والمردود، وبعض الناس تغره شهرة الحديث بين الناس، وشيوعه في الكتب أو على الألسنة، فيحسب هذا كافيًا في توثيقه، وإعطائه جواز المرور والقبول][٢].

---

(١) المصدر السابق، ص٦١.
(٢) المصدر السابق، ص٦٦.

رأيه في أحاديث الآحاد[١]؟

يرى الدكتور بدايةً أن أحاديث الآحاد هي أكثر ما ورد في السنة، وهذا قول صحيح.

يقول الدكتور: [أما السنة فأقلها ما ثبت بالتواتر، وأكثرها إنما ثبت بطريق الآحاد][٢].

ويقول: [من المقرر المعلوم أن جمهرة السنة من أحاديث الآحاد][٣].

ويرى الدكتور عدم كفر من ردَّ حديث الآحاد لشبهة عرضت له، فيقول:

[ومن الخطأ البالغ الذي يقع فيه بعض الناشئين في العلم، أو الحدثاء في الدعوة، أو المتعجلين في الفتوى: تكفير من ينكر بعض الأحاديث الصحاح من أحاديث الآحاد، التي ربما أخرجها الشيخان: البخاري ومسلم، أو أحدهما لشبهات لاحت لهم، قد تكون قوية معتبرة، وقد تكون واهية لا اعتبار لها، ولكنها ـ في نظر أنفسهم ـ شبهات جعلوها عللاً قادحة في ثبوت الحديث.

فهم يردون الحديث، لأنهم يرونه مخالفًا لدلالة القرآن

---

(١) حديث الآحاد هو الحديث الذي رواه واحد أو اثنان أو أكثر، لم يبلغوا حد التواتر.

(٢) المرجعية العليا في الإسلام، ص٩٨.

(٣) المصدر السابق، ص٢٥٧.

الواضحة، أو للأحاديث اليقينية المتواترة، أو للعلم القطعي المؤكد، أو للواقع التاريخي الثابت، أو لدلالة الحس أو العقل، أو غير ذلك ـ مما جعله علماء الحديث أنفسهم من دلائل الوضع في الحديث ـ وإن كان غيرهم لا يسلم لهم بذلك.

ولا وجه للحكم بالكفر في هذه المسألة، إذ العلماء لا يكفرون إلا من أنكر السنة مطلقًا، ولم يعتبرها مصدرًا للأحكام الشرعية بعد القرآن، لأن من فعل ذلك يلزمه أن ينكر الأمور المعلومة من الدين بالضرورة التي لم تثبت إلا بالسنة مثل كون الصلوات خمسًا، وأن لكل منها وقتها المعلوم، وركعاتها المحددة، وهيئاتها المعينة المفتتحة بالتكبير المختتمة بالتسليم، وهذا كله مما يثبت بالسنة.

أما من أنكر حديثًا أو جملة أحاديث من أحاديث الآحاد فلم يذهب فقيه واحد ولا عالم معتبر إلى كفره.

وهؤلاء أئمة أهل السنة لم يكفروا الخوارج ولا المعتزلة، رغم إنكارهم لأحاديث كثيرة من أحاديث الصحاح، كأحاديث رؤية الله تعالى في الجنة رغم استفاضتها، وحديث سحر النبي ﷺ وغيرها، مما ذكره ابن قتيبة ورد عليه في كتابه الشهير (مختلف الحديث).

وكم من إمام رد حديثًا يراه غيره صحيحًا، ولا يراه هو

كذلك][1].

قلت: الصواب في هذه المسألة (وهي كفر منكر الآحاد) أن يقال: [بأن من اتضحت له السنة ولو آحادًا وتحقق ثبوتها عن النبي ﷺ، ثم ردها بدون تأويل ولا شبهة، وقامت عليه الحجة فإنه يكفر. لتظاهره برد شيء مما جاء به الرسول ﷺ عن ربه، ومن رد شيئًا من دين الرسول كمن رده جميعه.

وعلى هذا فلا فرق بين الأصول والفروع في التكفير][2].

رأي الدكتور في الأحاديث الضعيفة:

وأما عن رأيه في الأحاديث الضعيفة فيقول الدكتور:

[أما الأحاديث الضعيفة فقط، فقد أجاز جمهورُ العلماء الاستفادة منها في فضائل الأعمال أي في الأمور التي لا يترتب عليها حكم، ولا يُؤخذ منها حلال ولا حرام.

ولهذا نرى الحافظ الفقيه ابن عبدالبر في كتابه «جامع بيان العلم وفضله» يذكر كثيرًا من الأحاديث الضعيفة ثم يعقب عليها بمثل قوله: «والفضائل تروى عن كل أحد، والحجة من جهة الإسناد إنما تتقصى في الأحكام، وفي الحلال وفي الحرام».

وهذه الفكرة جعلت الأحاديث الضعيفة تزحف على

---

(١) الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم، ص١١٢.

(٢) «أخبار الآحاد في الحديث النبوي» للشيخ ابن جبرين، ص١٣١.

الأحاديث الصحاح والحسان وتغطي عليها. هذا مع عدم الحاجة إليها، لأن في الأحاديث المقبولة ما يغني عنها.

ولم يتقيد الأكثرون بما اشترطه أئمة المحدثين عند الاستشهاد بالحديث الضعيف. وهو ألا يكون ضعيفًا جدًا، وأن يندرج تحت أصل كلي ثابت، وألا يعتقد ثبوته بل الاحتياط.

على أننا حين نريد أن نجلي موقف الإسلام، أو موقف الرسول ﷺ من أمر من الأمور، فلابد أن نعتمد على الصحيح والحسن، لأن الضعيف لا يتبين منه موقف، كما لا يُبنى عليه حكم][1].

وقال: [أعتقد أن سبب رواج هذا النوع من الأحاديث الواهية والمنكرة والموضوعة لدى جمهرة الخطباء والمذكِّرين والواعظين هو إطلاق القول بأن جمهور العلماء يجيزون رواية الحديث الضعيف في فضائل الأعمال، والرقائق والزهد والترغيب والترهيب والقصص ونحوها، مما لا يتعلق به حكم شرعي من الأحكام الخمسة، من حِل وحُرمة، وكراهة، وإيجاب، واستحباب][2].

ثم بيَّن أن الأحاديث الضعيفة التي تساهل في إيرادها والاحتجاج بها بعض العلماء هي الأحاديث التي فيها [بعض الرواة

---

(١) الرسول والعلم، ص٦.
(٢) كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص٧٠.

الذين في حفظهم بعض اللين أو الضعف وإن لم يكونوا من الرؤساء المشهورين بالعلم][١].

ثم بيّن أن بعض العلماء رفض الاحتجاج بالحديث الضعيف سواء في الأحكام أم في الترغيب والترهيب.

وأن العلماء نبهوا على أن راوي الضعيف لا يَجْزم بثبوته عن رسول الله ﷺ فلا يقول: [قال رسول الله ﷺ] بصيغة الجزم والقطع، وإنما يقول: [روي عن رسول الله ﷺ].

وأن الأولى أن نستغني بالصحيح عن الضعيف.

ثم قال الدكتور: [إننا إذا أخذنا برأي الجمهور في جواز رواية الضعيف في الترغيب والترهيب بالشروط الثلاثة التي ذكروها، فينبغي في نظري أن نضيف إليها شرطين مكملين:

١ ـ ألا يشتمل على مبالغات وتهويلات يمجها العقل، أو الشرع، أو اللغة.

٢ ـ ألا تعارض دليلاً شرعيًا آخر أقوى منها][٢].

قلت: ما سبق من تعظيم الدكتور للسنة، ووجوب الرد إليها هو مما يُشكر عليه لو لم نجد له أقوالاً أخرى تنقض هذا الرأي منه، فيحتار المسلم في أيهما القول الصحيح للدكتور.

---

(١) المصدر السابق، ص٧١.
(٢) المصدر السابق، ص٨٢، ٨٣.

فالدكتور في الأقوال السابقة يعظم السنة، ويرجع إليها في الأحكام المختلف فيها كما يزعم، ولكنه في أقوال أخرى ينقض هذه السنة بشتى أنواع التحايل المغلف بغلاف العلمية! وإليك شيئًا من أقواله المحيِّرة:

يقول الدكتور: [قد نجد في بعض الأحاديث ضربًا من الإشكال، وخصوصًا بالنسبة للمثقف المعاصر، وذلك إذا حملت على معانيها الحقيقية، كما تؤديها الألفاظ بحسب الدلالة الأصلية، فإذا حملت على المعنى المجازي، زال الإشكال وأسفر وجه المعنى المراد.

لنأخذ مثالاً لذلك: حديث الشيخين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «**اشتكت النار إلى ربها، فقالت: يا رب أكل بعضي بعضًا! فأذن لها بنَفَسين: نَفَس في الشتاء، ونَفَس في الصيف فهو أشد ما تجدون من الحر، وأشد ما تجدون من الزمهرير**»[١].

فطلبة المدارس في عصرنا يدرسون في الجغرافيا أسباب تغير الفصول، وظهور الصيف والشتاء، والحر والبرد، وهي تقوم على سنن كونية وأسباب معلومة للدارسين.

كما أن من المعلوم المشاهد أن بعض الكرة الأرضية يكون شتاءً قارس البرد، وبعضها حار شديد الحرارة، وقد زرت استراليا

---

(١) انظر: اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان لمحمد فؤاد عبدالباقي حديث: (٣٥٩). (ق).

في صيف سنة ١٩٨٨م فوجدت عندهم شتاءً وبردًا عضوضًا، وزرت أمريكا الجنوبية في شتاء ١٩٨٩م فوجدت عندهم صيفًا حارًا.

فينبغي حمل الحديث على المجاز والتصوير الفني، الذي يصور شدة الحر على أنها نفس من أنفاس جهنم، كما يصور الزمهرير على أنه نفس آخر من أنفاسها، وجهنم تحوي من ألوان العذاب أشد الحرارة وأشد الزمهرير!

ومثل ذلك حديث أبي هريرة في الصحيحين عن النبي ﷺ، قال: «**إن الله خلق الخلق، حتى إذا فرغ من خلقه، قالت الرحم: هذا مقام العائذ بك من القطيعة! قال: نعم. أما ترضين أن أصل من وصلك، وأقطع من قطعك؟ قالت: بلى يا رب. قال: فهو لك. قال رسول الله ﷺ: فاقرءوا إن شئتم:** ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴿٢٢﴾ . . .﴾»[1].

فهل كلام الرحم - وهي القرابة - هنا حقيقي أم مجازي؟][2].

ثم اختار الدكتور أنها نوع من أنواع المجاز، ثم قال: [وأعتقد أن هذا اللون من التأويل، بحمل الحديث على المجاز،

---

(١) رواه البخاري في كتاب الأدب وكتاب التفسير من صحيحه، ومسلم في البر والصلة، انظر: اللؤلؤ والمرجان، حديث (١٦٥٥). (ق).
(٢) كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص١٥٨، ١٥٩.

لا يضيق الدين به ذرعًا، على أن يكون مقبولاً غير متكلف ولا متعسف وأن يكون ثمت موجب للتأويل، والخروج من الحقيقة إلى المجاز، على معنى أن يوجد مانع من صريح العقل، أو صحيح الشرع، أو قطعي العلم، أو مؤكد الواقع، يمنع من إرادة المعنى الحقيقي.

وهنا قد يحدث الاختلاف: هل يوجد مانع حقيقي أو لا؟

فبعض ما يعتبر ممتنعًا عقلاً لدى إنسان أو طائفة، قد يعده آخرون ممكنًا، وهذا ما يجب التدقيق فيه.

فالتأويل بغير مسوغ مرفوض، والتأويل المتعسف مرفوض، كما أن حمل الكلام على الحقيقة، مع وجود المانع العقلي أو الشرعي أو العلمي أو الواقعي - مرفوض أيضًا][(١)].

ويقول الدكتور في موضع آخر:

[من حق المسلم أن يتوقف في أي حديث يرى معارضته لمحكم القرآن إذا لم يجد له تأويلاً مستساغًا][(٢)].

ثم يذكر أمثلة على هذه الأحاديث التي - يظنُ هو - أنها معارضة للقرآن:

١ - منها: حديث «الوائدة والموؤدة في النار» معارض لقوله

---

(١) المصدر السابق، ص١٥٩، ١٦٠.
(٢) المصدر السابق، ص٩٦.

تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ۝٨ بِأَيِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ ۝٩﴾[(١)].

٢ ـ **ومنها**: حديث «إن أبي وأباك في النار». قال الدكتور: [ما ذنب عبدالله بن عبدالمطلب حتى يكون في النار، وهو من أهل الفترة، والصحيح أنهم ناجون]!!.

[لهذا توقفت في الحديث حتى يظهر لي شيء يشفي الصدر، أما شيخنا الشيخ محمد الغزالي فقد رفض الحديث صراحة، لأنه ينافي قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ۝١٥﴾[(٢)]].

[ولكني أؤثر في الأحاديث الصحاح التوقف فيها، دون ردها بإطلاق][(٣)].

ثم يتنبه الدكتور إلى أن مسلكه العقلي هذا قد يؤدي إلى رد كثير من الأحاديث الصحيحة، فيؤنبه ضميره، ويراجع نفسه قائلاً:

[لابد أن نحذر من التوسع في دعوى معارضة القرآن، دون أن يكون لذلك أساس صحيح، فقد ركب المعتزلة متن الشطط، حين اجترؤا على رد الأحاديث الصحيحة المستفيضة في إثبات الشفاعة][(٤)].

---

(١) سورة التكوير، الآيتان: ٨، ٩.
(٢) سورة الإسراء، الآية: ١٥.
(٣) كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص٩٧، ٩٨.
(٤) المصدر السابق، ص٩٩.

ويقول الدكتور في موضع آخر:

[إن البحث في متن الحديث مقبول بل مطلوب، وإن الحديث الذي يرفضه العقل مردود بلا شك.

بيد أن الأمر المهم هنا، هو: من الذي ينظر في متن الحديث ليعرف مدى قبوله من عدمه؟ ومن الذي يقول: إن هذا الحديث يرفضه العقل، فهو ضعيف؟

إن إعطاء هذا الحق لكل من هب ودب من الناس، غير مقبول شرعًا ولا عقلاً، وإنما يجب أن يعطى هذا للثقات من أهل الاختصاص، وهم الذين جاء في مثلهم قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾[1]][2].

ويقول عن حديث صحيح صححه الحاكم والألباني:

[يمكننا أن نرفض هذا التصحيح لمناقضته للقرآن، وللثابت من السنة، وللواقع، وبخاصة أن الحاكم معروف بتساهله في التصحيح، والألباني يصحح بكثرة الطرق، دون نظر إلى المتن، وإن خالف العقول، وباين النقول، وناقض الأصول][3]!!

قلت: يتبين من العرض السابق أن الدكتور المعظِّم للسُّنَّة!

---

(١) سورة النساء، الآية: ٨٣.

(٢) فتاوى معاصرة (٢/ ٤٢).

(٣) السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة، ص٧١. والحديث هو: «عليكم بألبان البقر فإنها شفاء....» الحديث.

١ - يرفض (كل) حديث يعارضه القرآن.

٢ - ويرفض (كل) حديث يعارضه العقل!

فأما ما يعارضه القرآن فقد ذكر له مثالين:

١ - حديث «الوائدة والموؤدة في النار» معارض لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ۝٨ بِأَىِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ ۝٩﴾[١].

٢ - حديث «إن أبي وأباك في النار» معارض لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ۝١٥﴾[٢]].

قلت: أما الحديث الأول فهو حديث صحيح رواه أبوداود وغيره. قال الشيخ الألباني: [ظاهر الحديث أن الموؤدة في النار ولو لم تكن بالغة، وهذا خلاف ما تقتضيه نصوص الشريعة: أنه لا تكليف قبل البلوغ، وقد أجيب عن هذا الحديث بأجوبة أقربها عندي إلى الصواب أن الحديث خاص بموؤدة معينة، وحينئذٍ فـ (أل) في (الموؤدة) ليست للاستغراق بل للعهد، ويؤيده قصة ابني مليكه، وعليه فجائز أن تلك الموؤدة كانت بالغة، فلا إشكال، والله أعلم][٣].

قلت: قصة ابني مليكة هي ما جاء في أحد طرق الحديث أنها وَأَدَتْ ولدًا لها، فقال ﷺ: «**الوائدة**...» الحديث.

---

(١) سورة التكوير، الآيتان: ٨، ٩.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ١٥.

(٣) تعليقه على «مشكاة المصابيح» (١/ ٤٠).

وأما ابن القيم ـ رحمه الله ـ فقد اختار توجيهاً آخر لهذا الحديث بسبب لفظةٍ وردت فيه وهي أن هذه المؤودة «**لم تبلغ الحنث**» فبين فيه أن مذهب أهل السنة في أطفال المشركين أنهم يمتحنون يوم القيامة كما جاء في الأحاديث الصحيحة[١]، فمنهم من يُجيب فيدخل الجنة، ومنهم من لا يُجيب فيدخل النار، وهذه المؤودة المسؤل عنها هي من أطفال المشركين الذين لن يجيبوا، فيكون مصيرها إلى النار.

قال يرحمه الله: [قد رد بعضهم هذا الحديث بأنه مخالف لنص القرآن، قال تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ۝٨﴾[٢] سواء كان المعنى أنها تُسأل سؤال توبيخ لمن وأدها، أو تُطلب ممن وأدها كما تطلب الأمانة ممن اؤتمن عليها، وعلى التقديرين فقد أخبر سبحانه أنه لا ذنب لها تُقتل به في الدنيا قتلة واحدة، فكيف تقتل في النار قتلات دائمة ولا ذنب لها؟ فالله أعدل وأرحم من ذلك، لأنه إذا كان قد أنكر على من قتلها بلا ذنب، فكيف يعذبها تبارك وتعالى بلا ذنب؟ وهذا المعنى حق لا يعارض القرآن، فإنه لم يخبر بأن المؤودة في النار بلا ذنب، فهذا لا يفعله الله قطعاً، وإنما يُدخلها النار بحجته التي يقيمها يوم القيامة إذا ركب في الأطفال العقل، وامتحنهم، وأخرجت المحنة منهم ما يستحقون به

---

(١) انظرها في «أحكام أهل الذمة» لابن القيم (٢/ ٦٥٠).
(٢) سورة التكوير، الآيتان: ٨، ٩.

النار][1].

وقال أيضاً: [الجواب الصحيح عن هذا الحديث أن قوله ﷺ: «إن الوائدة والمؤودة في النار» جواب عن تينك الوائدة والموؤدة اللتين سئل عنهما، لا إخبارٌ عن كل وائدة وموؤدة، فبعض هذا الجنس في النار، وقد يكون هذا الشخص من الجنس الذي في النار][2].

وقال ـ أيضاً ـ : [هذا الحديث إنما يدل على أن بعض الأطفال في النار، ولا يدل على أن كل موؤدة في النار][3].

إذن فعلماء الإسلام إذا ثبت الحديث وكان مما يُشكل في الفهم لا يبادرون لإنكاره وتجرىء السفهاء عليه وإسقاط هيبة السنة من صدورهم كما يفعل العقلانيون، وإنما يحملونه على المحمل الحسن، ويتقبلونه بقبولٍ حسن.

أما الحديث الثاني الذي زعم الدكتور معارضته للقرآن فهو حديث صحيح أخرجه مسلم في صحيحه، يُخبر فيه النبي ﷺ بأن من مات مشركًا فإن مصيره إلى النار، ولو كان أبا الرسول ﷺ، ولا أدري لماذا الاستنكار الشديد لهذا الحديث الصحيح الذي عارضه بعض الناس بالأحاديث الموضوعة التي تزعم أن الله قد

---

(١) أحكام أهل الذمة (٢/٦٢٨ ـ ٦٢٩).
(٢) المصدر السابق (٢/٦٣٩).
(٣) المصدر السابق (٢/٦٤٧).

أحيا أبوي الرسول ﷺ له حتى أسلما على يديه، ثم ماتا من فورهما! حتى ألف بعضهم رسائل في هذا الإحياء المزعوم كالسيوطي[(١)].

وفاتهم أن الله سبحانه قد أخبر في كتابه بأن أبا إبراهيم ـ عليه السلام ـ قد مات كافرًا، وأن ابن نوح ـ عليه السلام ـ قد ارتضى الكفر على الإيمان، فقال تعالى لنوح ﴿إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَ﴾[(٢)]، وأخبر سبحانه عن زوجتي نوح ولوط ـ عليهما السلام ـ أنهما قد (خانتاهما)، وأخبر أيضًا عن محمد ﷺ بأن عمه أبا لهب ﴿سَيَصۡلَىٰ نَارٗا ذَاتَ لَهَبٖ ۝٣﴾[(٣)]، ونحن نعلم أن الأب والعم صنوان لا فرق بينهما.

وهذا الحديث: «**إن أبي وأباك في النار**» قد ارتضاه العلماء المحققون، ولم يعارضوه بعقولهم، أو بدعوى معارضته للقرآن الكريم، وإنما صدقوا بحديث رسول الله ﷺ عندما صح عندهم وتلقته الأمة بالقبول، وجمعوا بينه وبين ما قد يرد عليه من إشكالات.

قال النووي ـ رحمه الله ـ معلقًا على الحديث: [فيه أن من مات على الكفر فهو في النار ولا تنفعه قرابة المقربين، وفيه أن من مات في الفترة على ما كانت عليه العرب من عبادة الأوثان

---

(١) في رسالته «مسالك الحنفا في والديّ المصطفى» كما في الحاوي للفتاوي (٢/٢٠٢).

(٢) سورة هود، الآية: ٤٦.

(٣) سورة المسد، الآية: ٣.

فهو من أهل النار، وليس هذا مؤاخذه قبل بلوغ الدعوة، فإن هؤلاء كانت قد بلغتهم دعوة إبراهيم وغيره من الأنبياء صلوات الله تعالى وسلامه عليهم][١].

وقال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: [إخباره ﷺ عن أبويه وجده عبدالمطلب بأنهم من أهل النار لا ينافي الحديث الوارد عنه من طرق متعددة أن أهل الفترة والأطفال والمجانين والصم يُمتحنون في العرصات يوم القيامة، كما بسطناه سندًا ومتنًا في تفسيرنا عند قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ فيكون منهم من يجيب ومنهم من لا يجيب. فيكون هؤلاء من جملة من لا يجيب فلا منافاة ولله الحمد والمنة.

وأما الحديث الذي ذكره السهيلي وذكر أن في إسناده مجهولين إلى ابن أبي الزناد عن عروة عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أن رسول الله ﷺ سأل ربه أن يحيي أبويه؛ فأحياهما وآمنا به، فإنه حديث منكر جدًا][٢].

وقال الشيخ ابن باز ـ حفظه الله ـ:

[أهل الفترة ليس في القرآن ما يدل على أنهم ناجون أو هالكون، إنما قال الله جل وعلا: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[٣]، فالله جل وعلا من كمال عدله لا يعذب أحداً إلا بعد

(١) شرح مسلم للنووي (٣/ ٧٩).
(٢) البداية والنهاية (٢/ ٢٦١)، وانظر: دلائل النبوة للبيهقي (١/ ١٩٢).
(٣) سورة الإسراء، الآية: ١٥.

بعث الرسول، فمن لم تبلغه الدعوة فليس بمعذب حتى تقام عليه الحجة، أخبر سبحانه أنه لايعذبهم إلا بعد إقامة الحجة.

والحجة قد تقوم عليهم حتى يوم القيامة، كما جاء في السنة أنه تقام الحجة على أهل الفترات ويمتحنون يوم القيامة؛ فمن أجاب وامتثل نجا، ومن عصى دخل النار، والنبي ﷺ قال: «**إن أبي وأباك في النار**» لرجل سأله عن أبيه قال: أين أبي، فقال: «**في النار**» فلما رأى ما في وجهه من التغير قال: «**إن أبي وأباك في النار**»، حتى يتسلى بذلك، وأنه ليس خاصاً بأبيه، ولعل هذين بلغتهما الحجة، فلعل أبا الرجل وأبا النبي ﷺ بلغتهما الحجة.

والنبي ﷺ حينما قال: «**إن أبي وأباك في النار**» قاله عن علم، فهو عليه الصلاة والسلام لا ينطق عن الهوى، كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ۝٤﴾[١].

فلولا أن عبدالله بن عبدالمطلب والدالنبي ﷺ قد قامت عليه الحجة؛ لما قال النبي ﷺ في حقه ما قاله، فلعله بلغه ما يوجب عليه الحجة من جهة دين إبراهيم عليه الصلاة والسلام، فإنهم كانوا على ملة إبراهيم حتى أحدثوا ما أحدثه عمرو بن لحي الخزاعي، وسار في الناس ما أحدثه عمرو، من بث الأصنام ودعوتها من دون الله، فلعل عبدالله كان قد بلغه ما يدل على أن ما

---

(١) سورة النجم، الآيات: ١ ـ ٤.

عليه قريش من عبادة الأصنام باطل فتابعهم؛ فلهذا قامت عليه الحجة][١].

قلت: وأما قاعدة القرضاوي في رد الأحاديث التي تعارض ظاهر القرآن فهي قاعدة باطلة.

يقول العلامة ابن القيم: [والذي يجب على كل مسلم اعتقاده أنه ليس في سنن رسول الله ﷺ الصحيحة سنة واحدة تخالف كتاب الله، بل السنن مع كتاب الله على ثلاث منازل:

المنزلة الأولى: سنة موافقة شاهدة بنفس ما شهد به الكتاب المنزل.

المنزلة الثانية: سنة تفسر الكتاب، وتبين مراد الله منه، وتقيد مطلقه.

المنزلة الثالثة: سنة متضمنة لحكم سكت عنه الكتاب فتبينه بياناً مبتدأً.

ولا يجوز رد واحدة من هذه الأقسام الثلاثة، وليس للسنة مع كتاب الله منزلة رابعة.

وقد أنكر الإمام أحمد على من قال: «السنة تقضي على الكتاب» فقال بل السنة تفسر الكتاب وتبينه.

والذي يشهد الله ورسوله به: أنه لم تأت سنة صحيحة

---

(١) فتاوى نور على الدرب (١/١٣٦ ـ ١٣٧).

واحدة عن رسول الله ﷺ تناقض كتاب الله وتخالفه البتة، كيف ورسول الله ﷺ هو المبين لكتاب الله، وعليه أنزل وبه هداه الله، وهو مأمور باتباعه، وهو أعلم الخلق بتأويله ومراده؟!

ولو ساغ رد سنن رسول الله ﷺ لما فهمه الرجل من ظاهر الكتاب لردت بذلك أكثر السنن وبطلت بالكلية][١].

وقال الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ: [لا تخالف سنةٌ لرسول الله كتاب الله بحال][٢].

وقال أيضاً: [فوجب على كل عالم أن لا يشك أن سنة رسول الله إذا قامت هذا المقام مع كتاب الله في أن الله أحكم فرضه بكتابه، وبيَّن كيف ما فرض على لسان نبيه، وأبان على لسان نبيه ﷺ ما أراد به العام والخاص، كانت كذلك سنته في كل موضع لا تختلف وأن قول من قال: تعرض السنة على القرآن فإن وافقت ظاهرة وإلا استعملنا ظاهر القرآن وتركنا الحديث: جهلٌ، لما وصفت.

فأبان الله لنا أن سنن رسول الله ﷺ فرض علينا بأن ننتهي إليها لا أن لنا معها من الأمر شيئاً إلا التسليم لها، واتباعها، ولا أنها تعرض على قياس ولا على شيء غيرها وأن كل ما سواها من

---

(١) الطرق الحكمية (ص١٠١).
(٢) الرسالة (ص٥٤٦).

الآدميين تبع لها][1].

وقد عقد الحافظ ابن القيم في كتابه «الصواعق المرسلة» فصلاً ممتعاً في بيان أقسام الطوائف التي ردَّت الحديث الصحيح وذكر من بينها تلك الطائفة التي ردَّت الحديث إذا خالف ظاهر القرآن بزعمهم فقال: [وطائفة ثانية عشر: ردوا الحديث إذا خالف ظاهر القرآن بزعمهم، وجعلوا هذا معياراً لكل حديث خالف آراءهم فأخذوا عموماً بعيداً من القرآن لم يقصد به فجعلوه مخالفاً للحديث وردوه به]. ثم ذكر أمثلة مما ردُّوه.

ثم قال: [ونحن نقول قولاً كلياً نشهد الله تعالى عليه وملائكته أنه ليس في حديث رسول الله ﷺ ما يخالف القرآن ولا ما يخالف العقل الصريح بل كلامه بيان للقرآن وتفسير له وتفصيل لما أجمله. وكل حديث ردَّه من رَد الحديث لزعمه أنه يخالف القرآن فهو موافق للقرآن مطابق له، وغايته: أن يكون زائداً على ما في القرآن وهذا الذي أمر رسول الله ﷺ بقبوله ونهى عن رده لقوله: «**لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري فيقول: لا أدري ما وجدناه في كتاب الله اتبعناه**» فهذا الذي وقع فيه من وضع قاعدة باطلة له لرد الأحاديث بها بقولهم في كل حديث زائد على ما في القرآن: هذا زيادة على النص فيكون نسخاً والقرآن لا ينسخ بالسنة.

---

(١) اختلاف الحديث (ص٥٨).

فهذا بعينه هو الذي حذر منه رسول الله ﷺ ونهاهم عنه وأخبرهم أن الله تعالى أوحى إليه الكتاب ومثله معه فمن رد السنة الصحيحة بغير سنة تكون مقاومة لها متأخرة عنها ناسخة فقد ردَّ على رسول الله ﷺ ورد وحي الله][1].

قلت: وأما ما يرفضه العقل كما مثّل الدكتور، فهو حديث: «**اشتكت النار إلى ربها فقالت**: . . .» الحديث.

وحديث: «**إن الله خلق الخلق، حتى إذا فرغ من خلقه، قالت الرحم**: . . .» الحديث.

فما أدري ما راب الدكتور من هذين الحديثين الصحيحين؟ إن كان الذي رابه هو كلام النار والرَّحم وأن هذا مما يستبعده العقل ـ بزعمه ـ فنقول له: إن الذي أنطقهما هو الذي أنطق كل شيء، وهذه حقيقة قد قررها الله في كتابه الكريم لكي لا يتجرأ أحد على جحدها كما صنع الدكتور في أحاديث الرسول ﷺ.

فقد قال تعالى عن النار في سورة (ق) ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ۝٣٠﴾[2] قال ابن كثير:

[يخبر تعالى أنه يقول لجهنم: ﴿هَلِ ٱمْتَلَأْتِ﴾؟ وذلك لأنه تبارك وتعالى وعدها أن سيملؤها من الجِنة والناس أجمعين، فهو

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (ص٥٠٧، ٥٠٨) والنقول السابقة بواسطة (جناية الغزالي على الحديث) لأشرف عبدالمقصود ـ حفظه الله ـ.
(٢) سورة ق الآية: ٣٠

ـ سبحانه وتعالى ـ يأمر بمن يأمر به إليها، ويُلقى وهي تقول: ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ أي: هل بقي شيء تزيدوني؟ **هذا هو الظاهر من سياق الآية**، وعليه تدل الأحاديث][1] ثم ذكر الأحاديث.

وأخبر سبحانه عن غيرها بأنه ينطق ولكننا لا نفهم ما يقول، سبحانه: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾[2]، وأخبر تعالى أن الجبال كانت تسبح مع نبي الله داود عليه السلام ﴿اصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ ﴿١٨﴾﴾[3]، ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾[4] وأخبر سبحانه أنه يُنطق أعضاء الإنسان لتشهد عليه بما فعل في الدنيا، فتقول له الأعضاء: ﴿أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾[5].

وأما السنة ففيها الكثير من الأحاديث التي تدل على كلام الحيوانات والجمادات في مناسبات شتى تعمدت عدم ذكر شيء منها لأن الدكتور سيرفضها بعقله ويتأولها كما تأول غيرها.

ونحن نؤمن بهذا الحديث الصحيح، ونعتقد أن ما نجده من شدة الحر وشدة البرد هو نَفَس من أنفاس جهنم، كما أخبر بذلك بالرد أو التأويل، فإن كان يتحرج من الرد ـ كما يزعم ـ، فإنه قد

---

(١) تفسير ابن كثير (٤/ ٢٤٢)
(٢) سورة الإسراء، الآية: ٤٤.
(٣) سورة ص، الآيتان: ١٧، ١٨.
(٤) سورة سبأ، الآية: ١٠.
(٥) سورة فصلت، الآية: ٢١.

ردها بأسلوب آخر، وهو تأويلها، وكلاهما شنيع، وليته وسعه ما وسع علماء السنة الذين تقبلوا هذه الأحاديث بقبول حسن، واتهموا عقولهم لئلا تعترضها بتأويلات بدعية ما أنزل الله بها من سلطان، وقالوا: رضينا برسول الله ﷺ، وبما جاء عن رسول الله ﷺ على مراد رسول الله ﷺ.

ورحم الله القرطبي القائل: [أن الله ـ سبحانه وتعالى ـ لم يَبْنِ أمور الدين على عقول العباد ولم يعد ولم يوعد على ما تحتمله عقولهم ويدركونها بأفهامهم، بل وعد وعدًا بمشيئته وإرادته وأمر ونهى بحكمته، ولو كان كل ما لا تدركه العقول مردودًا لكان أكثر الشرائع مستحيلاً على موضوع عقول العباد، وذلك أن الله تعالى أوجب الغسل بخروج المني الذي هو طاهر عند بعض الصحابة وكثير من الأئمة، وأوجب غسل الأطراف من الغائط الذي لا خلاف بين الأئمة وسائر من يقول بالعقل وغيره في نجاسته وقذارته ونتنه، وأوجب بريح يخرج من موضع الحدث ما أوجب بخروج الغائط الكثير المتفاحش فبأي عقل يستقيم هذا؟ وقد أوجب الله قطع يمين مؤمن بعشرة دراهم وعند بعض الفقهاء بثلاثة دراهم ودون ذلك، ثم سَوَّىٰ بين هذا القدر من المال وبين مائة ألف دينار فيكون القطع فيها سواء، وأعطى الأم من ولدها الثلث ثم إن كان للمتوفى إخوة جعل لها السدس من غير أن ترث ﷺ، ولا نتأول ذلك أو نرده، فنكون ممن قال الله فيهم: ﴿بَلْ

كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِۦ﴾[١]، وقوله: ﴿أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَٰتِي وَلَمْ تُحِيطُواْ بِهَا عِلْمًا﴾[٢].

كان الأولى بالدكتور أن لا يتعرض لأحاديث الرسول ﷺ الإخوة من ذلك شيئًا، فبأي عقل يدرك هذا؟ إلا تسليمًا وانقيادًا من صاحب الشرع؟][٣].

* * *

(١) سورة يونس، الآية: ٣٩.
(٢) سورة النمل، الآية: ٨٤.
(٣) التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة (١/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣).

القرضـــاوي
والسنَّة غير التشريعية

القرضاوي والسُّنَّة غير التشريعية

قضية تقسيم السنة إلى (تشريعية) و(غير تشريعية) هي من القضايا التي أطال الدكتور حولها الحديث لأنها من نسج بنات أفكار أساتذته، وقد وجدوا فيها بغيتهم للتخلص من بعض النصوص النبوية التي لا توافق (عقولهم) و(أهواءهم).

فهي من القضايا التي نفذ منها (العقلانيون) ولازالوا، حتى بدلوا دين الله، و(شذبوه) تشذيبًا غيَّر ملامحه، فبدا إسلامًا غير الإسلام الذي نعرف.

والدكتور قد خاض في هذا الموضوع، وحاول أن يكون وسطًا بين المتطرفين في هذه القضية، وبين علماء المسلمين الذين أنزلوا هذه القضية منزلتها، ولم يضخموها كما صنع غيرهم.

يقول الدكتور: [من اللازم هنا لتحقيق هذا الموضوع أن أبرز حقيقتين، أحسب أن لا خلاف عليهما، أو لا ينبغي الخلاف عليهما، وهما:

أولاً: أن جمهرة السنة ـ سواء كانت أقوالاً أم أفعالاً أم تقريرات ـ هي للتشريع، ومطلوب فيها الاتباع للنبي ﷺ الذي جعل الله الهداية في اتباعه: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾[1].

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٥٨.

ثانيًا: أن من السنة ما ليس للتشريع، ولا يجب الطاعة فيه، وهو ما كان من أمر الدنيا المحض، وهو الذي جاء في الحديث الصحيح: «أنتم أعلم بأمر دنياكم» وهو الذي ورد في تأبير النخل، كما سبق بيانه][(١)]

ثم بيَّن الدكتور أن بعض أقوال الرسول ﷺ قالها بوصفه إمامًا، فهي خاصة بظروف عصره! ولا يلزمنا الأخذ بها! بل لنا الاجتهاد في الأخذ بغيرها مما يناسب عصرنا!!

ومن ذلك: تقدير نصاب البقر في الزكاة، والعفو عن زكاة الخيل في عصره ﷺ.

فكلا الأمرين عند الدكتور من الأمور التي قال بها الرسول ﷺ بوصفه إمامًا، فلا يلزمنا الأخذ بها!

ثم بيَّن الدكتور أمرًا مهمًا فقال: [ولكن كيف السبيل إلى تمييز ما يقوله النبي ﷺ بوصف النبوة، وما يقوله بوصف الإمامة؟ إن تحقيق ذلك وتمييزه إنما يكونان بمعرفة قرائن الأحوال، وأن يكون موضوع الحديث أمرًا مصلحيًا يتعلق بشئون الدولة السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الإدارية ونحوها، ومما يدل على اعتبار وصف الإمامة وجود نص آخر أو نصوص تخالف النص المذكور، لاختلاف مكانهما أو زمانهما أو حالهما عن النص الآخر، مما يشهد أنه روعي فيه مصلحة جزئية وقتية خاصة، ولم

(١) السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة، ص٤٨.

يقصد به تشريع أبدي عام][1].

ثم قال الدكتور: [على أن من المهم هنا أن نعلم أن بعض ما ورد عنه ﷺ، ليس من شئون الدين التي يُطلب فعلها أو الكف عنها، ابتغاء ثواب الله تعالى وطلبًا لمرضاته؛ حتى ما كان منها بصيغة الأمر أو النهي][2]!!

قال: [وفي رأيي، أن جل الأحاديث المتعلقة بـ (الوصفات الطبية) وما في معناها، مثل الترغيب في نوع معين من الكحل، أو في لون معين من المأكولات، أو الملبوسات ونحو ذلك، هي من هذا الباب ـ باب الإرشاد ـ الذي لا ينقص الثواب بتركه ولا يزيد بفعله][3].

أخيرًا قال الدكتور: [وبهذا تبين لنا من خلال هذا البحث، أن من السنة النبوية المنقولة إلينا: ما لا يدخل في باب التشريع، وإنما هو من أمر دنيانا المحض الذي ترك تدبيره وتنظيمه إلى عقولنا واجتهادنا ـ ونحن أعلم به ـ كما أن منها ما لا يحمل صفة التشريع العام المطلق الدائم، الذي يُخَاطَب الناس به في كل زمان ومكان، بل قصد به حالات جزئية في ظروف معينة، وهو ما قاله أو فعله ﷺ، بصفة الإمامة والرئاسة التي كانت له، فهو إمام

---

(١) المصدر السابق، ص٦٠.
(٢) المصدر السابق، ص٦٥.
(٣) المصدر السابق، ص٦٦.

المسلمين ورئيس دولتهم، والقائم بأمر سياستهم، وبيده سلطة التنفيذ، أو بصفة القضاء والحكم التي كانت له أيضًا.

والنظر إلى السنة المشرَّفة بهذا المنظار الفاحص: يحل لنا كثيرًا من المشكلات في تراثنا الفقهي العريض][١].

قلت: هذه المسألة، وهي تقسيم السنة، إلى (تشريعية) و(غير تشريعية) هي ـ كما سبق ـ من المسائل التي ابتدعها العصرانيون والعقلانيون في زمان الانهزام الفكري أمام الآخرين ليتوصلوا بها إلى التنصل من أمور الشريعة التي لا تعجبهم، وقد غلا بعضهم فيها غلوًا فاحشًا، حتى أضحى الإسلام كالعلمانية، لأن غلاة العقلانيين كأحمد خان ـ مثلاً ـ حصروه في مجموعة العقائد والعبادات فقط، ورأينا شيخًا كشلتوت، وهو من أساتذة القرضاوي، يخرج [ما سبيله سبيل الحاجة البشرية، كالأكل والشرب والنوم والمشي والتزاور][٢].

يخرج هذا كله من السنة التشريعية! ويجعله من باب السنة غير التشريعية التي لا يلزمنا الأخذ بها! ـ والعياذ بالله ـ.

ورأينا عقلانيًا آخر هو أحمد كمال أبوالمجد يقول: [إن كثيرًا من أقوال الرسول وأفعاله قد صدرت عنه بحكم بشريته ﷺ دون أن يكون المقصود منها التشريع، وتقرير الأحكام الملزمة

---

(١) المصدر السابق، ص٧٩.
(٢) السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة، ص٤٠.

للناس من بعده][1].

ولاحظ قوله [كثيرًا].

ورأينا الدكتور العوا وهو من منظريهم يقول:

[يلاحظ كون أغلب تصرفات الرسول مبناه التبليغ، قولٌ قد يصل الباحث إلى خلافه عند إمعان النظر في الصحيح من سنة رسول الله ﷺ، بل الذي يغلب على الظن أن أغلب المروي عنه ﷺ في شؤون الدنيا ـ خارج نطاق العبادات والمحرمات ـ ليس من الشرع اللازم][2].

إذن: فالعقلانيون قد غلو في هذا الباب حتى أخرجوا (كثيرًا) من السنة النبوية أن يكون تشريعًا عامًا للأمة، وأبقوا لنا شيئًا قليلاً يخص العقائد والعبادات.

والقرضاوي وإن لم يكن متفلتًا في هذا الباب كشأن أولئك نظرًا لتكوينه الفقهي والعلمي، إلا أنه وافقهم في شيء غير يسير، وسأوضح فيما يلي هذه المسألة التي أثارها العقلانيون مسترشدًا بأقوال الثقات من العلماء الذين بحثوها بحثًا واسعًا في كتبهم[3].

---

(١) مجلة العربي (عدد ٢٢٥)، وانظر: «العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب» للأستاذ محمد الناصر، ص٢٤٥.

(٢) مجلة المسلم المعاصر، العدد الافتتاحي.

(٣) وقد استفدت كثيرًا من هذه الكتب: «مفهوم تجديد الدين» لبسطامي سعيد، و«مناقشة هادئة لبعض أفكار الدكتور الترابي» للأمين الحاج محمد أحمد، =

[يقوم مبدأ تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية على مبدأ التمييز بين بشرية الرسول ونبوته. ومن القضايا التي تلتقي فيها العصرانية في الشرق والغرب يهوديها ونصرانيها ومسلمها هذه القضية، التي يُعَبر عنها أحيانًا بمبدأ التمييز بين ما هو إلهي وبشري في الدين. ولعل لليهود والنصارى عذرهم في المناداة بهذا المبدأ، لأن الحاخامات والباباوات عندهم زعمت أن كل ما يصدر منها هو وحي من عند الله، وادعت هذه الطبقة لنفسها العصمة من الخطأ في آرائها وأقوالها، بل وبلغ التطرف نهايته في المسيحية في ادعاء ألوهية المسيح. ولهذا كانت المطالبة بفصل ما هو إلهي ومصدره الإله، عما هو بشري ومصدره البشر، وتأكيد بشرية المسيح، مطالبة لها مسوغاتها ودوافعها في اليهودية والمسيحية، إذ قُصِد من ذلك إزاحة القدسية عن الإضافات البشرية للكتب المقدسة، وإزاحة القدسية عن طبقة رجال الدين، واعتبارهم في منزلة عادية كسائر البشر، واعتبار آرائهم وتفسيراتهم للدين آراء بشرية تخضع للنقد وتقبل الخطأ والصواب].

وقد أخذ العقلانيون عندنا بهذا المبدأ النصراني وحاولوا تطبيقه على سيرة الرسول ﷺ وأقواله وأفعاله لكي يحذفوا منها ما شاؤا مما لا يوافق عقولهم ويظهرهم بمظهر الحَرَج أمام الغربيين.

قلت: [والصواب الذي ليس بعده صواب، والحق الذي ما

و«العصرانيون...» لمحمد الناصر، وقد أنقل منهم بالنص وأضعه بين قوسين.

سواه باطل، أن كل ما أُقِرَّ عليه رسول الله ﷺ: من قول، أو عمل، أو تقرير، قبل مفارقته لهذه الحياة الفانية، ثم لم يُنسخ هو شرع ودين يُتَعَبَّدَ الله به.

ولكن هذا الدين والتشريع يختلف حكمه، فمنه ما هو فرض عين، ومنه ما هو فرض كفاية، ومنه ما هو واجب، ومنه ما هو سنّة مؤكدة، ومنه ما هو مندوب، ومنه ما هو مباح. وكل من عمل شيئًا من ذلك بنية التقرب إلى الله عز وجل يثاب على فعله سواء كان فرضًا أو سنةً أو مندوبًا أو مباحًا.

وقد قال الله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾[1] وما لم يكن في ذلك اليوم دينًا فلن يكون اليوم دينًا، وحدود الشريعة حددها رسول الله ﷺ، وليس لأحد بعده أن يحذف منها أو يضيف إليها لأسباب واضحة لكل ذي عينين منها:

١ ـ أن أمور الدين توقيفية، فالله ـ سبحانه وتعالى ـ هو المشرع، والرسول ﷺ هو المبلغ وما علينا إلا التسليم، قال الإمام الزهري: (من الله الرسالة وعلى الرسول التبليغ وعلينا التسليم). وحذف شيء مما جاء به الرسول ﷺ لا يقل خطرًا وإثمًا عن إضافة شيء جديد، وقد جعل الله رسوله قدوة المؤمنين فقال: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ لِّمَن كَانَ

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٣.

﴿يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾﴾[1] وهذا يعم كل نواحي حياته الشريفة بلا تمييز.

٢ ـ من الذي يحدد أن هذا الشيء من السنة التشريعية وأن ذلك من غير التشريعية؟ إن ما تراه أنت داخلاً في السنة التشريعية يراه غيرك خارجًا عنها، فالبعض يرى ـ حسب هواه ـ أن السياسة، والاقتصاد، ومسائل الزواج ليست من باب السنَّة التشريعية، والبعض الآخر يراها منها؛ وهناك من يقول إن السنة التشريعية هي كل ما علمنا إياه الرسول ﷺ حتى آداب الخراءة وقضاء الحاجة، بينما يحصر آخرون السنَّة التشريعية في العبادات وبعض قضايا الأحوال الشخصية، والبعض الآخر يرى أن السنة التشريعية قاصرة على العبادات كما يقوله العلمانيون.

فما هو الضابط الذي يضبط لنا المسألة ويوضح الحد الفاصل بين ما هو تشريعي وما هو غير تشريعي إن صح هذا التقسيم الذي ما أنزل الله به من سلطان؟

وعلام إذن نلوم العلمانيين الذين ينادون بفصل الدين عن الحياة وحصره في ركن قصي؟

أليس الأمر في نظركم خاضعًا للتحسين العقلي؟

٣ ـ لماذا لم يَدُر هذا الموضوع في خلد أولئك الأخيار من

---

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٢١.

المسلمين الذين عاصروا رسول الله ﷺ والذين جاؤوا من بعدهم؟ هل أنتم أحدَّ ذكاءً، وأكثر فطنة، وأشد حرصًا، من قوم اصطفاهم الله لصحبة نبيه، وحفظ سنته، وتبليغها أمته؟ والله لو كان خيرًا لسبقوكم إليه، ولقد فقتم أيها العصرانيون أصحاب محمد علمًا أو لقد جئتم ببدعة ظلمًا].

والأدلة على بطلان هذا التقسيم بجانب ما ذكرنا كثيرة أشير إلى طرف منها:

فمنها: قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[(١)] فقد أمر الله في هذه الآية بطاعة رسوله ﷺ دون قيد ولا شرط ولم يستثن شيئًا من سنته، ولم يقل أطيعوه في كذا ولا تطيعوه في كذا.

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾[(٢)].

وقال ﷺ: «**ما نهيتكم عنه فانتهوا وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم**»[(٣)].

وعن عبدالله بن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ أنه كان يكتب كل

---

(١) سورة الحشر، الآية: ٧.
(٢) سورة النساء، الآية: ٥٩.
(٣) متفق عليه.

ما سمع من النبي ﷺ فقال له بعض الناس: إن رسول الله ﷺ يتكلم في الغضب فلا تكتب كل ما تسمع، فسأل النبي ﷺ عن ذلك فقال: «**اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج من بينهما إلا حق ـ يعني شفتيه ـ**»[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في رد على سائل: [وقول السائل: ما قاله في عمره أو بعد النبوة «تشريعًا» فكل ما قاله بعد النبوة وأُقر عليه، ولم يُنْسخ فهو تشريع، لكن التشريع يقتضي الإيجاب والتحريم، والإباحة، ويدخل في ذلك ما دل عليه من المنافع في الطب فإنه يتضمن إباحة ذلك الدواء والانتفاع به، فهو شرع لإباحته، وقد يكون شرعًا لاستحبابه، فإن الناس قد تنازعوا في التداوي هل هو مباح أو مستحب أو واجب؟].

إلى أن قال:

[والمقصود أن جميع أقواله يستفاد منها شرع][٢].

ومما يؤكد ـ أيضًا ـ بطلان هذا التقسيم: (تشريعية وغير تشريعية) أو (أمور دنيا) لا نأخذ بها، و(أمور دين) نأخذ بها، أمران:

[**الأول**: أن النبي ﷺ لم يبين لنا فرقًا واضحًا في سنته بين أمور الدنيا وأمور الدين، ولو كان مثل هذا التقسيم حقيقة قائمة

---

(١) أخرجه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله ج١/٧٦ عن ابن عمرو.

(٢) مجموع الفتاوى ٨/١١ ـ ١٢.

لأوضح لنا كيف نميز بين القسمين تمييزًا لا نقع معه في لبس، لأن الحاجة لا شك ماسة لمثل هذا التمييز، فلما لم نجد بيانًا عن الرسول ﷺ مع قيام الحاجة إليه تأكدنا أن التقسيم إلى سنَّة خاصة بأمور الدين وسنَّة خاصة بأمور الدنيا تقسيم لا وجود له. وحتى أولئك الذين ولَّد وهمهم هذا التقسيم، لم يستطع أحد منهم أن يقدم معيارًا صحيحًا للتمييز بين ما ظنوه سنَّة تشريعية وغير تشريعية، ولن يستطيعوا، لأن هذا التمييز لا يقوم إلا في أذهانهم فقط.

والثاني: أن الصحابة والتابعين وأئمة المجتهدين والفقهاء وقادة الرأي والفكر خلال أربعة عشر قرنًا، لم يُعْرف عن أحد منهم أنه رد سنَّة من سنن الرسول ﷺ بحجة أنها خاصة بأمور الدنيا، مع كثرة اختلافهم ورد بعضهم على بعض عند تعارض الأدلة].

قلت: أما شبهات العقلانيين على هذا التقسيم، فمنها: أن الوصفات الطبية الواردة في الأحاديث النبوية هي من السنة غير التشريعية، وقد تلطف القرضاوي فجعلها جميعًا من قبيل (الإرشاد!) [الذي لا ينقص الثواب بتركه ولا يزيد بفعله]! وقد سبق معنا قول شيخ الإسلام [التشريع يقتضي الإيجاب والتحريم والإباحة، ويدخل في ذلك ما دلَّ عليه من المنافع في الطب، فإنه يتضمن إباحة ذلك الدواء والانتفاع به، فهو شرع لإباحته، وقد

يكون شرعًا لاستحبابه][1].

إذن: فكل ما ورد عنه ﷺ في باب الطب هو شرع، ويتفاوت هذا الشرع بين الأحكام التكليفية المعروفة.

فمنها ما جاء للتحريم كالنهي عن الدواء الخبيث، ومنها ما جاء للاستحباب كبعض الوصفات النافعة لبعض الأمراض وهكذا.

فالحاصل أنها كغيرها من الأمور الأخرى تعد من الشرع، وتتفاوت أحكامها، ولا يجوز لأحد إخراجها من (الشرع) وادعاء أنها جميعًا للإرشاد كما يزعم الدكتور، أو من (السنة غير التشريعية) كما يزعم غيره.

ومن شبهات العقلانيين على هذا التقسيم ـ والدكتور منهم ـ حديث تأبير النخل، فقد روى الإمام مسلم في صحيحه في كتاب الفضائل مايأتي:

عن موسى بن طلحة عن عبيد الله عن أبيه قال: مررت مع رسول الله ﷺ بقوم على رؤوس النخل، فقال: «**ما يصنع هؤلاء؟**» فقالوا: يلقحونه، يجعلون الذكر في الأنثى فتلقح. فقال رسول الله ﷺ: «**ما أظن يغني ذلك شيئًا**» قال فأُخبروا بذلك فتركوه، فأُخبر رسول الله ﷺ بذلك فقال: «**إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه فإني إنما ظننت ظنًا، فلا تؤاخذوني بالظن، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئًا فخذوا به فإني لن أكذب على الله عز وجل**».

---

(١) المصدر السابق.

فهذه الحادثة أو القصة قد صنع منها العقلانيون قصورًا عالية وحَمَّلوها ما لا تحتمل، فهي قصة فريدة قالها الرسول ﷺ في الأمور الدنيوية البحتة ظنًا منه ثم أخبرهم بهذا الظن ولم يقرهم على فهمهم أنها من أمور الوحي.

فهذه القصة قد اشتملت على مجرد ظن ظنه الرسول ﷺ، فهو لم يأمر ولم ينه ولم يقرر حقيقة، والنزاع بيننا وبين العقلانيين إنما هو في الأوامر والنواهي والأمور التي أُقر عليها النبي ﷺ وقررها قبل أن يفارق الدنيا، ومن ظن أن الرسول ﷺ قد توفي ولم يبين أمرًا من الأمور الشرعية هل هو وحي أوحاه الله إليه أم هو من الأمور (الدنيوية) التي قد يخطيء فيها الرسول ﷺ فقد قال قولاً عظيمًا وافترى على الله أنه لم يبين لعباده أمور دينهم، ما يأخذون منه وما يذرون، وهذه القصة الوحيدة تشهد بذلك، فهو قد أخبرهم بأن هذا ظن منه لا غير، ولم يكن وحيًا يوحى، وهو ﷺ قد يجتهد ويخطيء اجتهاده ولكن لا يُقر على الخطأ كما يقول أهل السنة.

فالحاصل: أن هذه القصة الوحيدة لا تشهد لبدعة العقلانيين وإنما هي ظن ظنه رسول الله ﷺ في الأمور الدنيوية البحتة وأخبرهم بذلك.

[وهكذا الحال في أقرب الأمور شبهًا بتلقيح النخل وأمور الفلاحة، فإننا لا نجد خبرًا عن الرسول ﷺ عن كيفية خياطة الملابس مثلاً، أو عن كيفية صنع السيوف والدروع، وعن كيفية

طبخ الأطعمة أو نصب الخيام، أو أمثالها من معايش الدنيا. فلما لم نجد ذلك علمنا أن النبي ﷺ لم تكن مهمته أن يبين هذه الأمور، وإنما مهمته أن يبين أمور الدين ولهذا قال لهم: «**إذا كان شيئًا من أمر دنياكم فشأنكم به، وإذا كان شيئًا من أمر دينكم فإليَّ**» وقال لهم: «**أنتم أعلم بأمور دنياكم**».

فكل ما بيّنه الرسول ﷺ وجاءت به سنته، فهو من أمور الدين، وأما معايش الدنيا من مثل الأمور المذكورة، فلم يتعرض لها الرسول ببيان].

ومن شبهاتهم ـ وهي ما ذكره الدكتور ـ أن تصرفات الرسول ﷺ في القضاء والإمامة ليست من السنة التشريعية الملزمة، وقد استشهدوا على هذا بأقوالٍ للإمام القرافي في كتابه (الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام) لم يفهموها حق الفهم، ومن تأمل كلام القرافي علم أنه لم يقصد بها ما يريده العقلانيون وهو أن تلك التصرفات تخرج من إطار السنة التشريعية.

[بل إن صفة الرسالة وهي الوظيفة التشريعية، لا تفارق الرسول ﷺ حتى وهو حين يتصرف باعتباره رأس دولة أو حين ترفع إليه الخصومات ويقضي فيها بوصفه قاضيًا. فهو حين يقسم الغنائم، أو حين يقيم الحدود، أو حين يعلن الحرب وكل ذلك من تصرفات الإمام (رأس الدولة)، فتشريعه في هذه الأمور تشريع لازم لكل إمام بعده وكذلك أحكامه القضائية].

[فالذي قاله القرافي رحمه الله ليس فيه أدنى إشارة إلى تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية، وليس فيه دعوة لفصل الدين عن الحياة، وحصره في ركن قصي؛ وكل ما أراده القرافي أنَّ هناك أمورًا خاصة بالسلطة القضائية، وهناك أمورًا خاصة بالسلطة التنفيذية (الإمام و نوابه)، حيث لا يمكن للفرد العادي الفصل فيها - مع خلاف بين أهل المذاهب في ذلك - وكذلك الأمر بالنسبة للفتوى، فما أفتيت به فلانًا في مسألة معينة ليس من الضروري أن تفتي به الآخر لأن لكل قضية ملابساتها وظروفها الخاصة.

ولنضرب لذلك مثالاً:

أنا أدين الله بأن تارك الصلاة كسلاً كافر كفرًا يخرجه من الملة - وذلك للأدلة الكثيرة التي منها قوله ﷺ في الحديث: «**العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر**» و: «**ليس بين الرجل وبين الكفر** - وفي رواية: **الشرك** - **إلا ترك الصلاة**» وإن كانت هذه المسألة خلافية - ولكنني لا أستطيع كفرد أن أحكم على شخص معين بالكفر، وآمُر زوجه أن تفارقه وألا تعتد عليه عند وفاته وأنهاها عن أن ترثه إذا مات؛ فإن كل هذا لا يتم إلا إذا جيء بذلك الشخص إلى الإمام، أو القاضي، فبيَّن له مكانة الصلاة وأن تركها كفر، ونصحه وهدده وخوَّفه من عذاب الله، ثم بعد ذلك إذا قال: أنا مقر بأن الصلاة واجبة عليَّ ولكني لن أصلِ، وأفضل أن أُقتل على أن أسجد لله، فإن الحاكم أو القاضي يحكم

بكفره ويقتله، وإن كان هذا من المستحيل أن يحدث إلا لمن لم يكن مقرًا بالصلاة أصلاً].

فالحق [أن القرافي يقرر بوضوح أن كل تصرفات رسول الله ﷺ سواء كانت بوصفه مبلغًا، أو بوصفه قاضيًا، أو بوصفه إمامًا هي شرع يقتدى به، ولكنَّ جزءًا من هذا الشرع لا يقوم بتنفيذه إلا الأئمة، وجزءًا آخر يقوم بتنفيذه القضاة، وآخر يكلف به عامة أفراد المسلمين.

فهل هناك إشارة إلى أن بعض السنن تشريعي يُعْمل به، وبعضها الآخر غير تشريعي يُهْجر ويترك؟!].

والخلاصة: أن هذا الموضوع، وهو تقسيم السنة إلى (تشريعية وغير تشريعية) هو من البدع المحدثة التي لم يعرفها السلف، والحق فيها أن كل ما صدر عنه ﷺ من قول أو فعل لم يُنسخ هو تشريع عام للأمة، تتفاوت أحكامه حسب السياق والقرائن، لقوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝﴾[1] ولا يخرج شيءٌ عن هذا الأصل الواضح والقاعدة المقررة إلا بنص صريح، كأن يكون خاصًا بالنبي ﷺ، أو اجتهادًا صدر منه ﷺ ولم يُقر عليه.

---

(١) سورة النجم، الآية: ٤.

القرضاوي والكفار

موقف القرضاوي من (كفار) أهل الكتاب موقف متحد ـ تقريبًا ـ مع مواقف أهل الفكر التنويري منذ محمد عبده إلى اليوم، على تفاوتٍ فيما بينهم في درجات (التسامح) و(التساهل) مع هؤلاء الكفار. ويظهر للمتأمل في آراء الدكتور القرضاوي تجاه أهل الكتاب أنها تمثل أنموذجًا واحدًا لنماذج عديدة مشابهة لازالت إلى اليوم تعيش ألم الهزيمة النفسية من جراء التعاظم الدنيوي لهذه المجتمعات الكافرة.

وقد أدته هذه الهزيمة ـ ولو كانت خفية! ـ إلى تقديم تنازلات على حساب النصوص الشرعية لهؤلاء الكتابيين لعلها تُظهر أهل الإسلام عندهم بمظهر التحضر واللطف والتسامح و. . . إلخ.

وفي بداية هذا المبحث سأنقل عن الدكتور نقلاً من بعض كتبه يبين أن المجتمع المسلم يجب أن يتميز عن غيره من المجتمعات الأخرى، وهذا كلام حسن طيب لو لم ينقضه الدكتور بتلكم التنازلات المتتالية، التي تجعل هذا المجتمع المسلم يذوب في غيره من المجتمعات.

يقول الدكتور: [وعلى ضوء ما ذكرنا نستطيع أن نتبين موقف هذا المجتمع ـ أي المسلم ـ من المجتمعات الأخرى، المخالفة له في العقيدة والوجهة والمبدأ، إنه لا يذوب فيها، ولا يتبع أهواءها، ولا يقلدها ويتشبه بها فيما هو من خصائصها، فيفقد بذلك أصالته وشخصيته المتميزة، ويسير وراءها شبرًا بشبر،

وذراعًا بذراع، وهذه هي التبعية التي يرفضها الإسلام لأمته، التي بوأها الله مكان الأستاذية للبشرية كلها.

ومع هذا لا ينعزل المجتمع المسلم عن غيره من المجتمعات، بل يستطيع أن يقتبس منها، وينتفع بما لديها من معارف وخبرات ومهارات لا تضر بكيانه المادي والمعنوي، لأن العلم المحض وما يتفرع عنه من مكتشفات وأجهزة، وأدوات ومختبرات، لا جنسية له، ولا لون له، إنه كالماء، يأخذ لون الإناء الذي يوضع فيه، فعنصر الثبات يتجلى هنا في رفض المجتمع المسلم للعقائد والمباديء، والأفكار، والقيم، والشعارات التي تقوم عليها المجتمعات الأخرى غير المسلمة وتميزها، لأن مصدرها غير مصدره، ووجهتها غير وجهته، وسبلها غير صراطه، فهو مجتمع متميز في المصدر والوجهة والمنهج، بل في السمة والشعار أيضًا.

ولهذا حرص رسول الله ﷺ على تمييز المسلمين في كل شؤونهم عن مخالفيهم من المشركين واليهود والنصارى، فرفض البوق والناقوس للإعلام بالصلاة، واختار الأذان، ووردت عبارة (خالفوهم) في أمور كثيرة، مما يدل على أن تميز المجتمع المسلم أمر مقصود للشارع.

ولهذا جاء القرآن يحذر الرسول ﷺ من اتباع أهواء الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين أو التأثر بدسائسهم ووساوسهم، فيفتنوه عن بعض ما أنزل الله إليه. قال تعالى: ﴿ثُمَّ

جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا۟ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۖ وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٩﴾﴾[1].

هذا في مكة. وفي المدينة قال: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ إلى أن قال: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾﴾[2].

وهذا هو موقف الفرد المسلم، والمجتمع المسلم من أحكام الكفار، إنه يرفضها رفضًا حاسمًا، ولا يقبل إلا أحكام الله. لأن من لم يقبل حكم الله، سقط في حكم الجاهلية، ولا ثالث لهما.

إن شعار المسلم إزاء كل ما يعرض عليه من مباديء، وأفكار ومذاهب هو هذه الكلمة الموجزة: (إن كان فيها ما في الإسلام فقد أغنانا الله بالإسلام. وإن كان فيها ما يخالف الإسلام، فنحن لا نبيع ديننا بملك المشرق والمغرب).

وفي مقابل هذا الثبات نجد مرونة وسماحة في الناحية العلمية والتطبيقية في الحياة، مما يتصل بالطرائق، والأساليب، لا بالمباديء والأهداف.

فإذا كان لدى مجتمع غير مسلم نظام حسن في تعبئة الجيوش، أو في تنظيم المواصلات، أو في توزيع البريد، أو في

---

(١) سورة الجاثية، الآيتان: ١٨، ١٩.

(٢) سورة المائدة، الآيتان: ٤٩، ٥٠.

تحسين الإنتاج، أو في ترقية الصناعة أو الزراعة، أو في تخطيط المدن والقرى، أو في حفظ الصحة العامة، ومقاومة الأوبئة، أو في تسخير القوى الكونية بسلطان العلم لمصلحة الإنسان، أو نحو ذلك من كل ما يتعلق بالجانب العلمي (التقني)، والإبداع المادي، والتنظيم العملي. فالإسلام يرحب به، ويعمل على اقتباسه في مجتمعه، بشرط ألا يصطدم بأحكام الإسلام وقد جاء الحديث «**الحكمة ضالة المؤمن، فحيث وجدها فهو أحق بها**»[١].

لقد رأينا النبي ﷺ يخطب على جذع نخلة في أول أمره بالمدينة، فلما كثر المسلمون، واستقر له الأمر، استُدْعي له نجار رومي فصنع له منبرًا من ثلاث درجات، فكان يخطب عليه في الجمعة والمناسبات، وفي غزوة الأحزاب أشار عليه سلمان الفارسي بحفر خندق حول المدينة يحميها من الغزاة المشركين، وهذا من أساليب الفرس الدفاعية، فأعجب به ونفذه ولم يقل: هذا من أساليب المجوس لا نأخذ به.

بل رأينا الصحابة - رضي الله عنهم - يقتبسون بعض التنظيمات الإدارية، والمالية الصالحة من الفرس، أو الروم وغيرهم، ولم يجدوا بذلك بأسًا، مادام يحقق لهم مصلحة، ولا يصادم نصًا ولا قاعدة، كما في نظام الخراج، وهو نظام فارسي الأصل، ونظام الديوان، وهو نظام روماني

---

(١) رواه الترمذي عن أنس في كتاب «العلم» وابن ماجه في كتاب «الزهد» من سننهما، وفي سنده كلام. (ق).

الأصل][1].

ويقول أيضًا ـ موضحًا ذلك في كتاب آخر:

[وليس بمجتمع ذلك الذي يعادي المسلمين، ويوالي أعداء الإسلام، أو يسوي بين المسلمين والمشركين أو الملحدين في المعاملة، فمشاعر الولاء للإسلام وأهله هي التي تقود المجتمع المسلم، وكذلك مشاعر البغض لأعداء الإسلام الذين يكيدون لأهله، ويصدون عن سبيله، فأوثق عرى الإيمان: الحب في الله، والبغض في الله، والولاء لله، والعداوة في الله.

ومن هنا تكرر في القرآن الكريم مثل هذا النداء الإلهي: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَۚ أَتُرِيدُونَ أَن تَجْعَلُواْ لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا ﴿١٤٤﴾﴾[2]؟!، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾[3]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَوَلَّوْاْ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾[4]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥١﴾﴾[5]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَابَآءَكُمْ وَإِخْوَٰنَكُمْ أَوْلِيَآءَ إِنِ ٱسْتَحَبُّواْ ٱلْكُفْرَ عَلَى ٱلْإِيمَٰنِۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ

---

(١) الخصائص العامة للإسلام، ص٢٥١ ـ ٢٥٣.
(٢) سورة النساء، الآية: ١٤٤.
(٣) سورة الممتحنة، الآية: ١.
(٤) سورة الممتحنة، الآية: ١٣.
(٥) سورة المائدة، الآية: ٥١.

ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٣﴾﴾[١].

وهكذا يدمغ القرآن من اتخذوا أعداء الله أولياء لهم وأحباء بأنهم منهم، وأنهم ظالمون، وأنهم ضلوا سواء السبيل، وأنهم جعلوا لله عليهم سلطانًا مبينًا، كما جعل ذلك في آية أخرى من صفات المنافقين: ﴿بَشِّرِ ٱلْمُنَٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٣٨﴾ ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ أَيَبْتَغُونَ عِندَهُمُ ٱلْعِزَّةَ فَإِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴿١٣٩﴾﴾[٢].

ونفى عنهم الإيمان في آية أخرى فقال: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾[٣].

وفي آية ثالثة جعلهم ليسوا من الله في شيء، قال تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨﴾﴾[٤].

المجتمع المسلم لا ينظر إلى الناس من خلال الأرض أو اللون، أو العنصر، أو الطبقة، بل من خلال العقيدة بالنسبة

---

(١) سورة التوبة، الآية: ٢٣.
(٢) سورة النساء، الآيتان: ١٣٨، ١٣٩.
(٣) سورة المجادلة، الآية: ٢٢.
(٤) سورة آل عمران، الآية: ٢٨.

للمسلمين، ومن خلال الرابطة الإنسانية بالنسبة لغير المسلمين.

فالولاء لله ولرسوله وللمؤمنين.

والبر والقسط لكل الناس ما لم يقاتلوا المسلمين أو يظاهروا عليهم: ﴿ لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ ﴾[١].

والرحمة لكل مخلوقات الله، حتى البهائم العجماوات، والقطط والكلاب، فلا يجوز الخلط بين الولاء وغيره من البر والرحمة، فتخصيص الولاء للمسلمين لا ينفي البر والعدل والرحمة بالآخرين][٢].

فالشيخ في هذه النقول السابقة يرى:

١ - أن المجتمع المسلم مجتمع متميز عن غيره من المجتمعات.
٢ - أن الولاء يكون للمسلمين، والعداء يكون لأعداء الإسلام.
٣ - أن المسلمين تربطهم جميعًا رابطة العقيدة.
٤ - أن المسلم يبر ويقسط غير المسلمين ممن لم يقاتل المسلمين أو يُظاهر عليهم.
٥ - أن المجتمع المسلم - برغم تميزه - له الاقتباس من غيره من المجتمعات الأخرى (المتطورة دنيويًا) ما يدخل ضمن [الناحية العملية والتطبيقية في الحياة].

---

(١) سورة الممتحنة، الآية: ٨.
(٢) ملامح المجتمع المسلم، ص٨٧، ٨٨.

وكل هذا لا خلاف فيه، وهو قول سليم لو لم يتعرض له الدكتور بما يناقض مفهومه في آرائه واختياراته المتساهلة مع كفار أهل الكتاب، مما تجعل هذا المجتمع المسلم لا يتميز عنها إلا بشيء يسير لا يكاد يُذكر.

الدكتور يرى أن الكفار إخوانٌ لنا!!

فالدكتور يرى أن اليهود والنصارى إخوان لنا نحن المسلمين!! فلا حرج من أن نطلق على أحدهم (الأخ فلان) أو (أخونا فلان) أو (إخواننا النصارى) مثلاً، وإليك أقواله في ذلك يليها حجته التي استند عليها ثم نقض ذلك.

يقول الدكتور: [إن بعض ما نراه من التعصب لدى بعض المسلمين، قد يكون رد فعل لتعصبٍ آخر من **إخوانهم** ومواطنيهم من غير المسلمين][1].

ويقول: [إذا كان **الإخوة** المسيحيون يتأذون من هذا المصطلح، فليُغيَّر أو يُحذف...][2].

ويقول: [... ومما لا أنساه في هذا المؤتمر: أن أحد **إخواننا** الأقباط تكلم في هذا المؤتمر...][3].

---

(١) فتاوى معاصرة (٢/٦٦٨).
(٢) المصدر السابق (٢/ ٦٧٠).
(٣) نحو وحدة فكرية للعاملين للإسلام، ص٨١.

وتحت عنوان (مبدأ الإخاء الإنساني) يوضح القرضاوي حجته في اختياره لهذا القول الغريب فيقول: [أما مبدأ الإخاء البشري العام، فقد قرره الإسلام بناءً على أن البشر جميعًا أبناء رجلٍ واحد وامرأةٍ واحدة، ضمتهم هذه البنوة الواحدة المشتركة، والرحم الواصلة، ولهذا قال تعالى في أول سورة النساء: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝١ ﴾[(١)].

وما أحق كلمة (الأرحام) المذكورة في هذه الآية أن تفسر بحيث تشمل بعمومها الرحم الإنسانية العامة، لتتسق مع بداية الخطاب بـ: (يا أيها الناس) ومع ذكر النفس الواحدة التي خلق الله منها جميع الناس رجالاً ونساء، وهي نفس آدم عليه السلام وعطفها على لفظ الجلالة (الله) في هذا المقام يدل على أن لهذه الأرحام شأنًا أي شأن.

وقد كان رسول الله ﷺ يقرر هذا الإخاء ويؤكده كل يوم أبلغ تأكيد وأوثقه.

فقد روى الإمام أحمد في مسنده عن زيد بن أرقم رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ كان يقول دبر كل صلاة:

«اللهم ربنا ورب كل شيء ومليكه، أنا شهيد أنك الله وحدك لا شريك لك.

---

(١) سورة النساء، الآية: ١.

اللهم ربنا ورب كل شيء ومليكه، أنا شهيد أن العباد كلهم إخوة»[1].

بهذا الدعاء كان يناجي رسول الله ﷺ ربه بعد كل صلاة، وإنه ليدلنا أوضح دلالة على قيمة الإخاء البشري في رسالة الإسلام.

١ ـ فهو ـ أولاً ـ يعلن الأُخُوّة بين عباد الله كلهم لا بين العرب وحدهم، ولا بين المسلمين وحدهم، مشيرًا إلى الجامع المشترك بينهم، الموحد بين أجناسهم وألوانهم وطبقاتهم وهو العبودية لله تعالى.

٢ ـ وهو ﷺ يقرر ذلك في صيغة دعاء يناجي به ربه، ويشهد بنفسه أمامه سبحانه على حقيقة هذا المبدأ وصدقه، أي: أن تقرير هذا المبدأ ليس مجرد كلام للاستهلاك المحلي أو للتضليل العالمي، وإنما هو حقيقة دينية لا ريب فيها.

٣ ـ أنه قرن هذا المبدأ بالمبدأين الأساسيين في عقيدة الإسلام، واللذين لا يدخل أحد هذا الدين إلا إذا آمن وشهد بهما، وهما: توحيد الله تعالى ورسالة عبده محمد، وهذا الاقتران دليل على أهمية هذا المبدأ (الإخاء) لدى رسول الإسلام.

٤ ـ ثم هو لا يكتفي بإعلانه مرة في العمر أو مرة كل عام، أو

---

(١) ذكره ابن القيم في زاد المعاد، وقال: رواه أبوداود. (ق).

حتى كل شهر أوكل أسبوع، بل يدل هذا الحديث أنه كان يكرر ذلك في كل يوم، وعقب كل صلاة، أي خمس مرات في اليوم والليلة، وهذا يدل على مزيد العناية والاهتمام.

٥ ـ أنه جعل ذلك من الأذكار، والأدعية التي يُتَعبد بها، ويُتَقرب إلى الله بتكرارها، وربطه بالصلاة وختامها، وهذا يضفي عليه قدسية ومنزلة في قلوب المؤمنين لا تعدلها منزلة مبدأ يقرر بعيدًا عن الله وعن هداه.

ويزداد هذا الإخاء توثقًا وتأكيدًا إذا أضيف إليه عنصر الإيمان، فتجتمع الأخوة الدينية إلى الأخوة الإنسانية، وتزيدها قوة على قوة][١].

ولتوضيح هذه الفكرة ـ أي فكرة الإخاء الإنساني ـ يقول القرضاوي:

[ومن القيم الإنسانية الاجتماعية التي دعا إليها الإسلام: الإخاء ـ أو الأخوّة ـ ومعناه: أن يعيش الناس في المجتمع متحابين مترابطين متناصرين، يجمعهم شعور أبناء الأسرة الواحدة، التي يحب بعضها بعضًا، ويشد بعضها أزر بعض، يحس كل منها أن قوة أخيه قوة له، وأن ضعفه ضعف له، وأنه قليل بنفسه كثير بإخوانه.

ولأهمية هذه القيمة في بناء المجتمع المسلم سنفصِّل فيها

---

(١) الخصائص العامة للإسلام، ص٩٠ ـ ٩٢.

بعض التفصيل.

والقرآن يجعل الإخاء في المجتمع المؤمن صنو الإيمان، ولا ينفصل عنه، يقول تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾[(١)].

ويجعل القرآن الأخوّة نعمة من أعظم النعم، فيقول: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾[(٢)].

ويقول في سورة أخرى ممتنًا على رسوله الكريم: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ۚ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾[(٣)].

ويقول النبي ﷺ: «**المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يُسْلِمه... لا تحاسدوا، ولا تباغضوا، ولا تناجشوا... وكونوا عباد الله إخوانًا**».

وقد ذكرنا من قبل ما روى الإمام أحمد من حديث زيد بن أرقم: أن النبي ﷺ كان يقول دبر كل صلاة:

«**اللهم ربنا ورب كل شيء ومليكه أنا شهيد أنك الله وحدك لا شريك لك.**

---

(١) سورة الحجرات، الآية: ١٠.
(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٠٣.
(٣) سورة الأنفال، الآيتان: ٦٢، ٦٣.

اللهم ربنا ورب كل شيء ومليكه أنا شهيد أن محمدًا عبدك ورسولك.

اللهم ربنا ورب كل شيء ومليكه أنا شهيد أن العباد كلهم إخوة».

فجعل إقرار مبدأ «الأخوة» بعد الشهادة لله تعالى بالوحدانية، ولمحمد ﷺ بالعبودية والرسالة.

وقوله: «**أن العباد كلهم إخوة**» يحتمل معنيين كلاهما صحيح:

الأول: أن العباد هنا هم البشر كافة، فهم أخوة بعضهم لبعض، بحكم البنوة لآدم، والعبودية لله سبحانه. وهذه أخوة إنسانية عامة.

وقد وصف الله تعالى عددًا من الرسل في القرآن بأنهم إخوة لأقوامهم رغم كفرهم برسالتهم، لاشتراكهم معهم في الجنس والأصل، كما في قوله تعالى: ﴿ ۞ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ﴾[١]، ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ﴾[٢]، ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ﴾[٣].

الثاني: أن العباد هنا هم المسلمون خاصة، بحكم اشتراكهم

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ٦٥.
(٢) سورة الأعراف، الآية: ٧٣.
(٣) سورة الأعراف، الآية: ٨٥.

في ملة واحدة، تضمهم عقيدة واحدة هي التوحيد، وقِبْلة واحدة هي الكعبة البيت الحرام، وكتاب واحد هو القرآن، ورسول واحد هو محمد ﷺ، ومنهج واحد، هو شريعة الإسلام.

وهذه أخوة دينية خاصة، لا تنافي الأولى، إذ لا تنافي بين الخاص والعام.

كل ما في الأمر أن لهذه الأخوة حقوقًا أكثر، بمقتضى وحدة العقيدة والشريعة، والفكر والسلوك][١].

قلت: قد ظلم القرضاوي نفسه عندما ساوى بين المسلم والكافر وأدخلهما جميعًا تحت مبدأ (الأخوّة) بكل ما توحي به هذه الكلمة من مودة ورحمة وتعاطف وترابط وتناصر وموالاة... إلخ.

وقد ناقض الدكتور بتبنيه لهذا الرأي الشاذ أصلاً من أصول الإسلام يبين أن الأخوّة لا تكون إلا للمسلمين، يقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾[٢] فحصر الأخوّة في المؤمنين دون غيرهم من الكافرين، يقول ابن كثير في تفسير هذه الآية: [أي الجميع إخوة في الدين. كما قال رسول الله ﷺ: «**المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يُسلمه**»، وفي الصحيح: «**والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه**» وفي الصحيح ـ أيضًا ـ: «**إذا دعا المسلم**

---

(١) ملامح المجتمع المسلم، ص١٣٨، ١٣٩.
(٢) سورة الحجرات، الآية: ١٠.

لأخيه بظهر الغيب قال الملك: آمين ولك بمثله»، والأحاديث في هذا كثيرة. وفي الصحيح: «**مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتواصلهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر**»» وفي الصحيح أيضًا: «**المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا**» وشبك بين أصابعه][1]، وقال الشيخ ابن سعدي ـ رحمه الله ـ في تفسير ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾: [هذا عقد عقده الله بين المؤمنين أنه إذا وجد من أي شخص كان في مشرق الأرض ومغربها الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، فإنه أخ للمؤمنين، أخوة توجب أن يحب له المؤمنون ما يحبون لأنفسهم، ويكرهون ما يكرهون لأنفسهم][2].

وقال القرطبي تعليقًا على هذه الآية: [﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ أي في الدين والحرمة لا في النسب، ولهذا قيل: أخوة الدين أثبت من أخوة النسب؛ **فإن أخوة النسب تنقطع بمخالفة الدين وأخوة الدين لا تنقطع بمخالفة النسب...**][3] ثم ذكر الأحاديث الواردة في هذا الباب من إثبات الأخوة للمسلمين دون غيرهم من الكفار، وقد سبق أن ذكرها ابن كثير.

ومن **الأدلة ـ أيضًا ـ** على أن الكافر لا يقال له (أخ) قوله تعالى: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى

---

(١) تفسير ابن كثير (٤/ ٢٢٦).
(٢) تفسير ابن سعدي (٧/ ١٣٣).
(٣) تفسير القرطبي (١٦/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣).

ٱلدِّينِۗ﴾[١] ومعنى هذا أن من لم يقم الصلاة ويؤتِ الزكاة فليس بأخٍ لنا في الدين، وهذا واضح.

ومن **الأدلة - أيضًا -** قوله تعالى في قضية تبني الأبناء: ﴿ٱدۡعُوهُمۡ لِأٓبَآئِهِمۡ هُوَ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِۚ فَإِن لَّمۡ تَعۡلَمُوٓاْ ءَابَآءَهُمۡ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِ﴾[٢] فأثبت لهم الأخوة في الدين إذا لم نعلم آباءهم دون غيرهم من الكافرين.

ومن **الأدلة - أيضًا -** أنك إذا راجعت أحاديث رسول الله ﷺ لا تجده في أيٍ منها قد أطلق لفظ (الأخ) على غير المسلم، لأنه ﷺ خير من يترجم أوامر القرآن ونواهيه على أرض الواقع، بل إنه ﷺ قد أطلق لفظ الأخ في أحاديث كثيرة على المؤمنين - وقد سبق شيء منها -.

فقال ﷺ: «**أنت أخي في دين الله وكتابه**»[٣].

وقال: «. . . **لاتخذت أبابكر ولكن أخي وصاحبي**»[٤].

وقال ﷺ: «**إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم**»[٥].

والأحاديث في هذا كثيرة، لا أطيل بذكرها، لأنها لا تخفى

---

(١) سورة التوبة، الآية: ١١.
(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٥.
(٣) أخرجه البخاري.
(٤) أخرجه البخاري.
(٥) أخرجه البخاري ومسلم.

على مسلم.

ومن الأدلة ـ أيضًا ـ أن علماء المسلمين وفقهاءه لم يختلفوا في أن الأحاديث النبوية التي جاءت تبين بعض الأحكام الفقهية بلفظ (الأخوة) أنها خاصة في المسلمين دون غيرهم من الكفار كما في قوله ﷺ: «**لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه**»[١]. وقوله: «**لا يسوم الرجل على سوم أخيه**»[٢]، وقوله: «**لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام**»[٣].

فهذه الأحاديث ونحوها يحملها العلماء على المسلمين خاصةً، ولم يقل أحد منهم بأن الكافر يدخل تحت مسمى (الأخ) الوارد فيها لأن هذا الأمر قد استقر عندهم استقرارًا ثابتًا.

وإنما كان خلافهم: هل يدخل الكافر الذمي في تلكم الأحكام السابقة أم لا يدخل؟

أي أن هذه الأحاديث السابقة وغيرها هل هي خاصةٌ بالمسلمين كما يقول بعض العلماء، أم أن أحكامها تعم المسلمين والذميين كما يقول الجمهور، و[أن التقييد بأخيه خرج على الغالب فلا يكون له مفهوم يُعمل به، كما في قوله تعالى:

---

(١) أخرجه أهل السنن.
(٢) أخرجه الترمذي.
(٣) أخرجه البخاري ومسلم.

﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ﴾[٢] ونظائره][٣].

الحاصل: أن خلاف العلماء هو في شمول الأحكام السابقة للذميين مع المسلمين، ولم يقل أي منهم بأن لفظ (الأخ) يشملهم معنا، وإلا لكان خلافهم السابق تحصيل حاصل.

وأما تقسيم القرضاوي (الأخوة) إلى: أخوة دينية وأخوة إنسانية، فهو تقسيم مخترع لم يقل به مسلم يعقل دينه، وهذا التقسيم المبتدع لم نسمع به إلا من دعاة التقريب مع اليهود والنصارى ممن يدعون إلى هذا المذهب الباطل وهو مذهب (الإنسانية) أو (وحدة الأديان) وهو ما نربأ بالقرضاوي أن يتورط فيه كما تورط فيه غيره، لاسيما وهو ممن قد حذَّر منه ـ كما سيأتي ـ.

والخلاصة: أنه لا يجوز للمسلم أن يُطلق المسلم على الكافر (أخي) لأنه لا أخوة بينهما في الدين ويستثنى من هذا أن يكون الكافر أخًا للمسلم في النسب، أو أخًا له من الرضاع، فلا حرج أن يخبر عنه بأنه (أخوه)، وهو يقصد أخوة نسب لا أخوة دين.

يقول الشيخ ابن باز ـ حفظه الله ـ:

[الكافر ليس أخاً للمسلم، والله يقول: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾[٤]،

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٥١.

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٣.

(٣) شرح مسلم للنووي (٩/١٩٨).

(٤) سورة الحجرات، الآية: ١٠.

ويقول ﷺ: «المسلم أخو المسلم»، فليس الكافر - يهودياً أو نصرانياً أو وثنياً أو مجوسياً أو شيوعياً أو غيرهم - ليس أخاً للمسلم، ولا يجوز اتخاذه صاحباً وصديقاً، لكن إذا أكل معكم بعض الأحيان من غير أن تتخذوه صاحباً وصديقاً، وإنما يصادف أن يأكل معكم، أو في وليمة عامة فلا بأس][١].

ويقول الشيخ ابن عثيمين - حفظه الله -: [أما قول (يا أخي) لغير المسلم **فهذا حرام ولا يجوز**، إلا أن يكون أخًا له من النسب أو الرضاع، وذلك لأنه إذا انتفت أخوة النسب والرضاع لم يبقَ إلا أخوة الدين، والكافر ليس أخًا للمؤمن في دينه][٢].

وأما الإجابة عما احتج به القرضاوي على قوله هذا، فهو قد احتج بشبهتين:

الأولى: أن الله قد أخبر عن بعض الأنبياء بأنهم إخوة لأقوامهم.

والثانية: حديث زيد بن أرقم في الدعاء بعد صلاة الوتر والذي فيه: «**أشهد أن العباد كلهم إخوة**».

والجواب عن الشبهة الأولى: هو أن الله قد أخبر بأنه قد بعث هؤلاء الأنبياء إلى أقوامهم، وأن بينهم نسبًا فليسوا هم غرباء عنهم، وإنما ذوو قرابة، وكما قلت سابقًا لا حرج في أن يسمي

---

(١) فتاوى نور على الدرب (١/ ٣٩٧).
(٢) المجموع الثمين (٣/ ١١٣).

المسلم الكافر (أخًا) إذا كان نسيبًا له ـ كما سبق ـ، وهؤلاء الأنبياء المذكورون ذوو نسب مع قومهم، فبينهم أخوة نسب لا أخوة دين.

قال الألوسي: [معنى كونه عليه السلام أخاهم: أنه منهم نَسَبًا، وهو قول الكثير من النسابين][١].

أما الجواب على استشهاده بالحديث السابق: فهو أن هذا الحديث ضعيف: فقد أخرجه أحمد في مسنده (٤/ ٣٦٩)، وأبوداود (١٥٠٨)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (رقم ١٠١)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (رقم ١١٤).

وفي سنده عندهم (داود بن راشد الطفاوي) قال فيه ابن معين: ليس بشيء، وقال الحافظ: ليِّن الحديث.

وراويه عن زيد بن أرقم هو (أبو مسلم البجلي) لم يوثقه غير ابن حبان. والحديث ضعفه الشيخ الألباني في ضعيف أبي داود (٣٢٥).

إذًا: فالحديث ضعيف، فكان يحسن بالقرضاوي أن لا يحتج به لاسيما مع دعوته إلى اطِّراح الأحاديث الضعيفة والاستغناء عنها بالأحاديث الصحيحة ـ كما سبق ـ.

ولو صح الحديث، فالواجب على المسلم عدم معارضته

---

(١) روح المعاني (٨/ ١٥٤).

الأصول الثابتة به، وإنما يحمل على أن المقصود بالعباد هم المسلمون، كما قال ﷺ في الحديث الصحيح: «**وكونوا عباد الله إخوانًا**».

اعتراضه على مسمى (الجزية):

ومن تساهل الدكتور مع كفار أهل الكتاب أنه يختار تغيير مسمى (الجزية) إذا أنف منه اليهود والنصارى ولم يرضوه، يقول:

[لئن كان بعض الناس يأنف من إطلاق هذا الاسم، فليسموه ما يشاؤون، فإن نصارى بني تغلب من العرب طلبوا من عمر أن يدفعوا مثل المسلمين صدقة مضاعفة ولا يدفعوا هذه الجزية، وقَبِل منهم عمر، وعقد معهم صُلحًا على ذلك، وقال في ذلك: هؤلاء القوم حمقى، رضوا بالمعنى وأبوا الاسم!][1].

وهذا القول والاختيار منه غير صحيح، لأن هذا قد يقودنا إلى تغيير المصطلحات الشرعية إرضاءً للناس.

وأما فعل عمر ـ رضي الله عنه ـ فهو اجتهاد منه خاص بهؤلاء القوم من العرب، الذين هم أهل أنفه وحميّة، فهم يعتقدون أنهم والعرب الآخرين سواء، فلذلك تلطف بهم عمر وأخذهم على قدر أفهامهم، فلم يلبثوا بعد صنيعه هذا معهم إلا أن أسلموا جميعًا، ولم يبقَ لهذه القبيلة النصرانية ذكر بعد ذلك إلا في أفراد معدودين لم يرد الله أن يهديهم.

---

(١) أولويات الحركة الإسلامية، ص١٦٢.

فلا يصح إطلاق القول بأن هذا جائز مع جميع اليهود والنصارى قياسًا على بني تغلب الذين صالحهم عمر ـ رضي الله عنه ـ على ذلك.

قال ابن قدامة ـ رحمه الله ـ: [حكم الجزية ثابت بالكتاب والسنة في كل كتابي، عربيًا كان أو غير عربي، إلا ما خُصَّ به بنو تغلب، لمصالحة عمر إياهم، ففي ما عداهم يبقى الحكم على عموم الكتاب وشواهد السنة، ولم يكن بين غير بني تغلب وبين أحد من الأئمة صلح، كصلح بني تغلب فيما بلغنا، ولا يصح قياس غير بني تغلب عليهم لوجوه:

أحدها: أن قياس سائر العرب عليهم يخالف النصوص التي ذكرناها، ولا يصح قياس المنصوص عليه على ما تلزم منه مخالفة النص.

والثاني: أن العلة في بني تغلب الصلح، ولم يوجد الصلح مع غيرهم، ولا يصح القياس مع تخلف العلة.

الثالث: أن بني تغلب كانوا ذوي قوة وشوكة، لحقوا بالروم وخيف منهم الضرر إن لم يصالحوا، ولم يوجد هذا في غيرهم؛ فإن وجد هذا في غيرهم، فامتنعوا من أداء الجزية وخيف الضرر بترك مصالحتهم، فرأى الإمام مصالحتهم على أداء الجزية باسم الصدقة، جاز ذلك إذا كان المأخوذ منهم بقدر ما يجب عليهم من الجزية أو زيادة، قال علي بن سعيد: سمعت أحمد يقول: أهل الكتاب ليس عليهم في مواشيهم صدقة، ولا في أموالهم. إنما

تؤخذ منهم الجزية، إلا أن يكونوا صولحوا على أن تؤخذ منهم، كما صنع عمر في نصارى بني تغلب حين أضعف عليهم الصدقة في صلحه إياهم، وذكر هذا أبوإسحاق صاحب المهذب في كتابه، والحجة في هذا قصة بني تغلب وقياسهم عليهم، إذ كانوا في معناهم، **أما قياس من لم يصالح عليهم، في جعل جزيتهم صدقة، فلا يصح**، والله أعلم][1].

زعمه أن القرآن يركز على مواضع الاتفاق معهم:

ومن تساهل الدكتور معهم أنه يرى أن القرآن يركز [على ذكر مواضع الاتفاق بين المسلمين وأهل الكتاب لا على نقاط التمايز والاختلاف: ﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ﴾[2]][3].

وهذا تلبيس من الدكتور ـ هداه الله ـ، فالصغير قبل الكبير من المسلمين يعلم أن الله قد عنّف أهل الكتاب في آياتٍ عديدة من القرآن، بل سخر منهم لكفرهم، وهددهم وتوعدهم، وإليك شيئًا منها:

يقول الله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾[4].

---

(١) المغني (٩/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧). ونقله ابن القيم في أحكام أهل الذمة (١/ ٨٥) مؤيداً له.

(٢) سورة العنكبوت، الآية: ٤٦.

(٣) فتاوى معاصرة (٢/ ٦٧١).

(٤) سورة آل عمران، الآية: ٩٨.

ويقول: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾(١).

ويقول: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ الضَّلَالَةَ﴾(٢).

ويقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُم مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰ أَدْبَارِهَا أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَصْحَابَ السَّبْتِ﴾(٣).

ويقول: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾(٤).

ويقول: ﴿الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾(٥).

ويقول: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾(٦).

ويقول: ... ويقول: ...

آيات كثيرة ذكرها الله في ذم أهل الكتاب وتعنيفهم على كفرهم لم يوردها الدكتور! وإنما اكتفى بآية واحدة جاءت في سياق دعوتهم إلى الإسلام وترغيبهم فيه.

أهل الكتاب مسلمون بالحضارة عند الدكتور!

ومن تساهله معهم: أنه يخطو خطوة بعيدة معهم، فيقرر

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ٩٩.
(٢) سورة النساء، الآية: ٤٤.
(٣) سورة النساء، الآية: ٤٧.
(٤) سورة النساء، الآية: ١٧١.
(٥) سورة المائدة، الآية: ٥٧.
(٦) سورة المائدة، الآية: ٦٠.

أنهم مسلمون!! ولكن بالحضارة والثقافة!

يقول الدكتور: [أهل الذمة من أهل الكتاب لهم وضع خاص، والعرب منهم لهم وضع أخص، لاستعرابهم وذوبانهم في أمة العرب، وتكلمهم بلغة القرآن، وتشربهم للثقافة الإسلامية، واشتراكهم في المواريث الثقافية والحضارية للمسلمين بصورة أكبر من غيرهم، فهم مسلمون بالحضارة والثقافة، وإن كانوا مسيحيين بالعقيدة والطقوس...][(١)].

وهذا النقل عنه لا يحتاج إلى تعليق، فالذي نعرفه جميعًا أن الإسلام هو دين الله تعالى، ولم نسمع أو يسمع آباؤنا بإسلام الحضارة، أو إسلام الثقافة إلا عند القرضاوي!

هل نرضى بكفرهم؟

ومن تساهله معهم أنه يردد كثيرًا: [أن اختلاف الناس في الدين واقع بمشيئة الله تعالى، الذي منح هذا النوع من خلقه الحرية والاختيار فيما يفعل ويدع: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[(٢)]، ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾﴾[(٣)]، والمسلم يوقن أن مشيئة الله لا راد لها ولا

---

(١) فتاوى معاصرة (٢/ ٦٧١).
(٢) سورة الكهف، الآية: ٢٩.
(٣) سورة هود، الآية: ١١٨.

مُعقب، كما أنه لا يشاء (إلا) ما فيه الخير والحكمة، علم الناس ذلك أو جهلوه، ولهذا لا يُفكر المسلم يومًا أن يُجبر الناس ليصيروا كلهم مسلمين، كيف وقد قال الله تعالى لرسوله الكريم: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾﴾[1]][2].

فالشيخ هنا يخلط بين مشيئة الله الكونية القدرية، وبين مشيئته الشرعية، فالله قد أراد أن يختلف الناس كونًا وقدرًا، ولكنه لم يطلب منا أن نرضى بهذا الاختلاف وإنما الواجب علينا أن نسعى في تغييره بقدر ما نستطيع، وأما الهداية والتوفيق فهي بيد الله يؤتيها من يشاء من عباده، كما قال سبحانه: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾﴾[3]، فهو سبحانه يأمر بالدعوة إلى الإسلام في آيات كثيرة لا تخفى على مسلم، كما في قوله: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ﴾[4]، وقوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾[5] . . . إلخ.

وقول الدكتور: [ولهذا لا يفكر المسلم يومًا أن يجبر الناس ليصيروا كلهم مسلمين] نعم لا يجبرهم ولكنه يدعوهم إلى

(١) سورة يونس، الآية: ٩٩.
(٢) فتاوى معاصرة (٢/ ٦٧٧ ـ ٦٧٨).
(٣) سورة الغاشية، الآيتان: ٢١، ٢٢.
(٤) سورة النحل، الآية: ١٢٥.
(٥) سورة فصلت، الآية: ٣٣.

الإسلام ولا يرضى باختلافهم.

القرضاوي يرى موادة الكفار:

ومن تساهله مع اليهود والنصارى أنه يرى جواز مودتهم، وأن الآيات التي تنهى عن ذلك ليست عامة لكل يهودي ونصراني! يقول الدكتور بعد إيراده قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ﴾[١]: [هذه الآيات ليست على إطلاقها،

ولا تشمل كل يهودي، أو نصراني، أو كافر][٢]. إلى أن قال: [إنما جاءت تلك الآيات في قوم معادين للإسلام، محاربين للمسلمين][٣].

ويستشهد الدكتور على جواز (مودتهم) بقوله تعالى ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾[٤].

قلت: والجواب عن هذا الخطأ العظيم الذي وقع فيه الدكتور أن هذه الآية ليس فيها ما زعمه من موادة أحد من الكفار، [وإنما فيها الرخصة بصلة نوع من الكفار ومعاملتهم بالبر

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٥١.
(٢) الحلال والحرام، ص٣٠٧، ط١٤.
(٣) المصدر السابق، ص٣٠٨.
(٤) سورة الممتحنة، الآية: ٨.

والإحسان من باب المكافأة على صنيعهم وهذا لا يستلزم مودتهم في القلوب، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٥/ ٢٣٣): ثم البر والصلة والإحسان لا يستلزم التحابب والتوادد المنهي عنه في قوله: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾[1] الآية، فإنها عامة في حق من قاتل ومن لم يقاتل، والله أعلم. اهـ.

ومثله قاله الشوكاني في نيل الأوطار (٦ ـ ٤)][2].

وقال الشيخ ابن باز ـ حفظه الله ـ: [وإنما معنى الآية المذكورة، يعني قوله تعالى: ـ ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ الآية ـ عند أهل العلم: الرخصة في الإحسان إلى الكفار والصدقة عليهم إذا كانوا مسالمين لنا بموجب عهد أو أمان أو ذمة، وقد صح في السُّنَّة ما يدل على ذلك، كما ثبت في الصحيح أن أم أسماء بنت أبي بكر قدمت عليها في المدينة في عهد النبي ﷺ وهي مشركة تريد الدنيا فأمر النبي ﷺ أسماء أن تصلها، وذلك في مدة الهدنة التي وقعت بين النبي ﷺ وبين أهل مكة، وصح عن النبي ﷺ أنه أعطى عمر جُبة من حرير فأهداها إلى أخ له بمكة مشرك، فهذا وأشباهه من الإحسان الذي قد يكون سببًا في الدخول في الإسلام والرغبة فيه وإيثاره على ما سواه، وفي ذلك صلة للرحم وجود على المحاويج وذلك ينفع المسلمين ولا

(١) سورة المجادلة، الآية: ٢٢.
(٢) «الإعلام بنقد كتاب الحلال والحرام» للشيخ صالح الفوزان، ص١٤.

يضرهم وليس من موالاة الكفار في شيء، كما لايخفى على ذوي الألباب والبصيرة][1].

القرضاوي يحترم أديانهم المحرفة:

ومن تساهل الدكتور معهم قوله: [نحن متفقون ـ أي مع العلمانيين ـ على ضرورة النهوض بأوطاننا... ومتفقون على الاعتزاز بالإسلام باعتباره دين الأغلبية، واحترام الأديان السماوية لغير المسلمين، وأن الإسلام للمواطنين منهم ثقافة وحضارة، وإن لم يكن دينًا وعقيدة][2].

وقد سبق أنه لا يوجد شيء اسمه (إسلام ثقافة وحضارة) وإنما الإسلام هو دين الله الذي ندين به، وما عداه فهو كفر وضلال، ولا يُسمى إسلامًا.

وقوله هنا بأننا نحترم (الأديان السماوية لغير المسلمين) فالذي نعرفه جميعًا أن هذه الأديان قد دخلها كثير من التحريف، فكيف نحترم تحريفات أهل الكتاب التي افتروا على الله بها؟! والله يقول عنهم: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾[3]، فنحن نؤمن بكتب الله ورسله جميعًا، ونحترمها ولكننا نعتقد أن الإسلام قد نسخها جميعًا، فلا يحل لإنسان أن يبقى عليها ويدع الإسلام، أو أن يؤمن بها ويعمل بها مع إيمانه وعمله بالإسلام لأنها قد نُسخت.

فكلمة الدكتور: [احترام الأديان السماوية لغير المسلمين]

---

(١) المصدر السابق، ص١٤، ١٥.

(٢) الإسلام والعلمانية..، ص١٠١.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٧٨.

موهمة لأنه قد يفهم منها أننا نحترمها بتحريفاتها، أو أننا نُقر بأنها من عند الله، أو أننا نعتقد صوابها، وكان الأولى بالدكتور أن ينزل أهل الكتاب منزلتهم التي أنزلهم الله إياها بعد الإسلام، وهي أنهم كفارٌ يعيشون بأمن بيننا محتفظين بعقائدهم فيما بينهم ويدفعون لنا الجزية، دون التورط في احترامهم أو احترام أديانهم المحرَّفة!

فتــاوى شــاذة:

ومن تساهله معهم أنه يختار الأقوال المرجوحة أو الشاذة عند الإفتاء في المسائل المتعلقة بهم، فمن ذلك: أنه سُئل:

[ما حكم معاملة أهل الديانات الأخرى من بدء الإسلام وغيره، سواء في الشرق أو في الغرب، مع أن منهم رؤساء لنا؟][1].

فأجاب: [يقول الله تعالى ـ فيما أخذ على بني إسرائيل ـ: ﴿وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[2]، وقال فيما شرع للمسلمين: ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾[3]، ومن القول الحسن والأحسن بدؤهم بالتحية المناسبة، ومجاملتهم وحسن معاملتهم، واعتبار ذلك من وسائل الدعوة لهم][4].

وهذا قول (عائم)، فلم يبين ما هي التحية المناسبة التي نبدؤهم بها، إن كانت السلام وهو ما أظنه، فهذا مخالف لقوله

---

(١) فتاوى معاصرة (٢/ ٦١٦).
(٢) سورة البقرة، الآية: ٨٣.
(٣) سورة الإسراء، الآية: ٥٣.
(٤) فتاوى معاصرة (٢/ ٦١٦).

ﷺ فيهم: «**لا تبدؤا اليهود والنصارى بالسلام**»[١].

قال النووي: [مذهبنا تحريم ابتدائهم به.... ودليلنا في الابتداء قوله ﷺ: «**لا تبدؤا اليهود والنصارى بالسلام**»... وبهذا الذي ذكرناه عن مذهبنا قال أكثر العلماء وعامة السلف][٢].

وأما في رد السلام عليهم فيختار القرضاوي الرأي المرجوح وهو جواز الرد عليهم، ويدع الرأي الراجح المؤيد بالدليل، وهو عدم الرد عليهم بلفظ (وعليكم السلام) وإنما يقال (وعليكم) كما قال ﷺ: «**إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم**»[٣].

قال النووي: [اتفق العلماء على الرد على أهل الكتاب إذا سلَّموا، لكن لا يُقال لهم: وعليكم السلام، بل يقال: عليكم، فقط، أو: وعليكم][٤].

وفي كتاب آخر ينقل القرضاوي قولاً لابن عباس ـ رضي الله عنه ـ ليؤيد به رأيه السابق فيقول: [قال ابن عباس: ردوا السلام على من كان ـ يهوديًا أو نصرانيًا أو مجوسيًا ـ وذلك بأن الله يقول: ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ ﴾[٥] وسلم عليه مجوسي يومًا فرد عليه قائلاً: وعليكم السلام ورحمة الله. فقال له بعض من معه: تقول له: ورحمة الله؟ قال: أليس في رحمة الله يعيش؟

---

(١) أخرجه مسلم (٢١٦٧).

(٢) شرح مسلم (١٤/ ١٤٥).

(٣) أخرجه مسلم (٢١٦٣).

(٤) شرح مسلم (١٤/ ١٤٤).

(٥) سورة النساء، الآية: ٨٦.

وكتب أبوموسى الأشعري إلى أحد الرهبان يُسلم عليه في كتابه فقيل له: أتُسَلم عليه وهو كافر؟ قال: إنه كتب إليَّ فسلَّم عليّ، فرددتُ عليه][١].

قلت: فهذا القول الذي اختاره القرضاوي مرجوح، وإن أيده بعض العلماء الفضلاء.

قال الشيخ ابن باز ـ حفظه الله ـ:

[المسيحي لا يبدأ بالسلام، وهكذا بقية الكفرة لقول النبي ﷺ: «**لا تبدءوا اليهود ولا النصارى بالسلام**»، ولقوله ﷺ: «**إذا سلم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم**».

فإذا كان اليهود والنصارى لا يبدءون بالسلام، فالكفار الآخرون كذلك من باب أولى، فالوثني أكفر من اليهود والنصارى، فلا يبدأ اليهودي ولا النصراني ولا البوذي ولا الوثني ولا غيرهم، لكن إذا بدءوا يقال: وعليكم][٢].

القرضاوي وتهنئة الكفار:

ومن أشد هذه الفتاوي وأعظمها، فتواه بجواز تهنئة النصارى بعيد ميلاد المسيح، وبرأس السنة، وإليك السؤال والجواب:

[س/ المشاركة في حفلات الأقسام المختلفة في المستشفى بأعياد الميلاد ورأس السنة ـ ما حكم حضور هذه الحفلات، أو إرسال بطاقات معايدة للرؤساء والزملاء، أو حتى رد التحية على

---

(١) السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة، ص٢٨٩.
(٢) فتاوى نور على الدرب (١/ ٤٠١).

(سنة سعيدة أو عيد ميلاد جديد...)؟].

[الجواب: يكفي المجاملة بالبطاقة ونحو ذلك، ولا داعي للحضور، إلا إذا كان في ذلك مصلحة للإسلام والمسلمين][١].

قلت: وتهنئة الكفار بأعيادهم حرام لا يجوز، ولو كان ذلك بالبطاقة (ونحوها!).

قال الشيخ ابن عثيمين: [تهنئة الكفار بعيد الكريسمس أو غيره من أعيادهم الدينية حرام بالاتفاق، كما نقل ذلك ابن القيم - رحمه الله - في كتابه (أحكام أهل الذمة)، حيث قال: «وأما التهنئة بشعائر الكفر المختصة به فحرام بالاتفاق، مثل أن يهنئهم بأعيادهم وصومهم، فيقول: عيد مبارك عليك، أو تهنأ بهذا العيد ونحوه فهذا إن سلم قائله من الكفر فهو من المحرمات وهو بمنزلة أن يهنئه بسجوده للصليب بل ذلك أعظم إثمًا عند الله، وأشد مقتًا من التهنئة بشرب الخمر وقتل النفس، وارتكاب الفرج الحرام ونحوه. وكثير ممن لا قدر للدين عنده يقع في ذلك، ولا يدري قبح ما فعل، فمن هنأ عبدًا بمعصية أو بدعة أو كفر فقد تعرَّض لمقت الله وسخطه». انتهى كلامه - رحمه الله -.

وإنما كانت تهنئة الكفار بأعيادهم الدينية حرامًا وبهذه المثابة التي ذكرها ابن القيم لأن فيها إقرارًا لما هم عليه من شعائر الكفر، ورضى به لهم، وإن كان هو لا يرضى بهذا الكفر لنفسه، لكن يحرم على المسلم أن يرضى بشعائر الكفر أو يهنيء بها

---

(١) فتاوى معاصرة (٢/ ٦١٧).

غيره، لأن الله تعالى لا يرضى بذلك، كما قال الله تعالى: ﴿ إِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾[٢].

وتهنئتهم بذلك حرام سواء كانوا مشاركين للشخص في العمل أم لا.

وإذا هنؤنا بأعيادهم فإننا لا نجيبهم على ذلكم، لأنها ليست بأعياد لنا، ولأنها أعياد لا يرضاها الله تعالى، لأنها إما مبتدعة في دينهم، وإما مشروعة، لكن نسخت بدين الإسلام الذي بعث الله به محمدًا ﷺ، إلى جميع الخلق، وقال فيه: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾[٣].

وإجابة المسلم دعوتهم بهذه المناسبة حرام، لأن هذا أعظم من تهنئتهم بها لما في ذلك من مشاركتهم فيها][٤].

حربنا لليهود ليست من أجل عقيدتهم!:

ومن تساهل الدكتور معهم قوله عن اليهود ـ عليهم لعائن الله ـ: [إننا لم نحاربكم من أجل عقيدتكم اليهودية، ولا عنصريتكم السامية][٥]!!

ففضيلته! يرى أن قتال اليهود هو لأجل قطعة من الأرض إذا خرجوا منها فقد كفى الله المؤمنين القتال.

---

(١) سورة الزمر، الآية: ٢٧.
(٢) سورة المائدة، الآية: ٣.
(٣) سورة آل عمران، الآية: ٨٥.
(٤) المجموع الثمين (٣/١٠٨ ـ ١٠٩).
(٥) انظر: مجلة البيان (العدد ١٢٤).

والله يقول لنا: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴿٢٩﴾﴾[1].

فهو سبحانه يأمر بقتالهم لأجل عقيدتهم الفاسدة أينما كانوا ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾[2].

قال ابن كثير: [فهم في نفس الأمر لما كفروا بمحمد ﷺ لم يبق لهم إيمان صحيح بأحد الرسل ولا بما جاءوا به وإنما يتبعون آراءهم وأهواءهم وآباءهم فيماهم فيه، لا لأنه شرع الله ودينه، لأنهم لو كانوا مؤمنين بما بأيديهم إيمانًا صحيحًا لقادهم ذلك إلى الإيمان بمحمد ﷺ لأن جميع الأنبياء بشروا به وأمروا باتباعه، فلما جاء كفروا به وهو أشرف الرسل عُلِم أنهم ليسوا متمسكين بشرع الأنبياء الأقدمين لأنه من الله. بل لحظوظهم وأهوائهم، فلهذا لا ينفعهم إيمانهم ببقية الأنبياء وقد كفروا بسيدهم وأفضلهم وخاتمهم وأكملهم، ولهذا قال: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾[3] وهذه الآية الكريمة أول الأمر بقتال أهل الكتاب بعدما تمهدت أمور المشركين ودخل الناس في دين الله أفواجًا واستقامت جزيرة العرب أمر الله رسوله بقتال أهل

---

(١) سورة التوبة، الآية: ٢٩.

(٢) سورة التوبة، الآية: ٢٩.

(٣) سورة التوبة، الآية: ٢٩.

الكتابين اليهود والنصارى وكان ذلك في سنة تسع، ولهذا تجهز رسول الله ﷺ لقتال الروم ودعا الناس إلى ذلك][١].

أصول مشتركة بيننا وبينهم:

ومن تساهل الدكتور معهم: قوله: [الواقع أنه توجد أصول مشتركة بين المسلمين وأهل الكتاب في الجملة، منها: الإيمان بالله والإيمان بوجوب التعبد له، والإيمان بالنبوة والوحي، والإيمان بالآخرة، والإيمان بالقيم الأخلاقية][٢].

قلت: هذه مبالغة ظاهرة من الدكتور، ولو طرّدنا هذا القول لقلنا بأنه لا يكاد يوجد خلق من خلق الله إلا وبيننا وبينه أصول مشتركة، حتى الملحد الذي يظن الدكتور أن لا صلة بيننا وبينه، فهناك أصول مشتركة تجمعنا وإياه فنحن مخلوقون لرب واحد، ونعيش في عالم واحد، ونتبادل مصالح مادية مشتركة... إلخ. بل لو قال قائل بأنه لا يكاد يوجد مخلوق إلا وبيننا وبينه أصول مشتركة لما جانب الصواب، فهل يكفي هذا لمودته، أو التعاون معه، أو التسامح معه.

كل هذا لا يكفي إلا أن يأمرنا الله ورسوله به، فهما المرجع في علاقتنا مع البشر دون تحكيم لعقولنا أو لأصول مشتركة موهومة في طبيعة هذه العلاقة.

لماذا التساهل معهم؟

ولنا ـ بعد كل هذا ـ أن نتساءل: لماذا كل هذا التساهل من قبل القرضاوي في التعامل مع أعداء الله من الكفار، ومحاولة

---

(١) تفسير ابن كثير (٢/ ٣٦٠).

(٢) انظر: مجلة البيان (العدد ١٢٤).

الظهور بمظهر المتسامح أمامهم.

والجواب - فيما ظهر لي - هو أن القرضاوي - هداه الله - يريد تطمين الدول (الكافرة) التي يحكمها أهل الكتاب بأن لا خوف عليهم من قيام الحكم الإسلامي في ديار المسلمين، حيث أننا سنعاملكم بكل هذا (التسامح)، فالمطلوب منكم تمكيننا من الوصول لهذا الحكم، أو غض الطرف عنا إلى أن نصل إليه في يوم ما!!

يقول الشيخ: [فالمسيحي الذي يقبل أن يُحكَمَ حكمًا عِلمانيًا لا دينيًا، لا يضيره أن يُحكَم حكمًا إسلاميًا.

بل المسيحي الذي يفهم دينه ويحرص عليه حقيقة، ينبغي أن يُرَحِّب بحكم الإسلام، لأنه حكم يقوم على الإيمان بالله ورسالات السماء، والجزاء في الآخرة. كما يقوم على تثبيت القيم الإيمانية، والمُثل الأخلاقية، التي دعا إليها الأنبياء جميعًا، ثم هو يحترم المسيح وأمه والإنجيل، وينظر إلى أهل الكتاب نظرة خاصة، فكيف يكون هذا الحكم - بطابعه الرَّباني الأخلاقي الإنساني - مصدر خوف أو إزعاج لصاحب دين يؤمن بالله ورُسُله واليوم الآخر؟ على حين لا يزعجه حكم لا ديني عِلماني يحتقر الأديان جميعًا، ولا يسمح بوجودها - إن سمح - إلا في ركن ضيق من أركان الحياة؟!

من الخير للمسيحي المخلص أن يقبل حكم الإسلام، ونظامه للحياة، فيأخذه على أنه نظام وقانون ككل القوانين والأنظمة، ويأخذه المسلم على أنه دين يُرضي به ربه، ويتقرب به إليه.

ومن الخير للمسيحيين - كما قال الأستاذ حسن الهضيبي رحمه الله - أن يأخذه المسلمون على أنه دين، لأن هذه الفكرة

تعصمهم من الزلل في تنفيذه، وعين الله الساهرة ترقبهم، لا رهبة الحاكم التي يمكن التخلص منها في كثير من الأحيان.

ومن هنا رحَّب العقلاء الواسعو الأفق من المسيحيين بالنظام الإسلامي بوصفه السد المنيع في وجه المادية الملحدة التي تهدد الديانات كلها على يد الشيوعية العالمية كما نقلنا ذلك من كلام العلاَّمة! فارس الخوري.

وأود أن أصحح هنا خطأ يقع فيه كثيرون، وهو الظن بأن القوانين الوضعية المستوردة من الغرب المسيحي قوانين لها رحم موصولة بالمسيحية، فهذا خطأ مؤكد، والدارسون لأصول القوانين ومصادرها التاريخية يعرفون ذلك جيدًا. بل الثابت بلا مراء أن الفقه الإسلامي أقرب إلى المسيحية والمسيحيين في أوطاننا من تلك القوانين، لأصوله الدينية من ناحية، ولتأثره بالبيئة المحيطة التي هم جزء منها][١].

قلت: هذا ما فهمته من تبني الدكتور لكل هذا (التسامح) مع أهل الكتاب، وهو أنه يريد أن يصل إلى الحكم برضىً منهم، إضافة إلى أنه قد تبنى خط (الوسطية) كما يزعم سابقًا، ومن متطلبات هذه الوسطية أن يظهر المسلم بمظهر المتحضر والمتنور أمامهم.

إضافة أيضًا إلى آثار (الهزيمة النفسية) التي يعيشها الدكتور ولا تزال أصداؤها تتردد في نفسه برغم أنه يحاول إخفاءها على استحياء.

---

(١) أولويات الحركة الإسلامية، ص١٦٠، ١٦١.

القرضاوي والرافضة

القرضاوي والرافضة

أما موقف القرضاوي مع (الرافضة) فهو موقف يثير الحسرة والألم في نفس المسلم، فبرغم مكايد الرافضة ومخازيهم المتكررة عبر التاريخ وعدائهم المتأصل لأهل السنة ـ كما سيأتي ـ إلا أننا لا نزال نرى نفرًا من بني جلدتنا يحسنون الظن بهم، ويتوهمون ـ بجهل ـ إمكان التقريب مع هؤلاء الخبثاء.

ولا عجب في موقف الدكتور، فإنه موقف أسلافه وجماعته منذ حسن البنا إلى اليوم.

يقول الدكتور: [إن الإسلام الذي ندعو إليه ونصفه بالوضوح، ليس إسلام فرقة من الفرق، ولا بلد من البلدان، ولا مذهب من المذاهب، إنه إسلام القرآن والسنة، إسلام الصحابة ومن تبعهم بإحسان، الإسلام الأول قبل أن تظهر الفرق والنِحل والبدع والأهواء المحدثة التي فرقت الناس شيعًا.

ولقد سمعت من أحد كبار الشيعة العقلاء الحريصين على وحدة الأمة، كلمة جديرة بأن تسجل وتنشر. قال: هل كان هناك سنة وشيعة عندما أكمل الله الدين لهذه الأمة، وأتم عليها النعمة، ونزل قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ

لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[١].

وكان جواب الحاضرين طبعًا: لا.

إذن جاء الخلاف بعد ذلك في تفسير قضايا تاريخية!

وكان الجواب: نعم بكل تأكيد.

وهناك قال الرجل العاقل: فلنغض الطرف عما حدث بعد قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ...﴾ وليسعنا كتاب الله، ففيه كل الكفاية.

وهذا كلام صحيح، فإن منبع الخلاف بين السنة والشيعة هو موضوع الخلافة، ومن أحق بها بعد رسول الله ﷺ فهو خلاف على أمور انتهت تاريخيًا، وأفضى المختلفون فيها إلى ربهم، ومردهم إلى الله.

أما الشيء الباقي وراء هذا كله، فهو القرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه][٢].

قلت: هذا تلبيس أو سوء فهم من الدكتور الذي في سبيل التقريب مع الرافضة يميِّع خلافنا معهم، ويحصره في قضية واحدة هي قضية الخلافة! وينسى الخلافات الجذرية بيننا وبينهم والتي تكاد تشبه ـ لشدتها ـ خلافنا مع اليهود والنصارى.

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٣.

(٢) الخصائص العامة للإسلام، ص٢٠٩.

وتأمل ـ أخي المسلم ـ كيف استطاع الرافضي خداع الدكتور بقوله: [وليسعنا كتاب الله]، فأين ذهبت أحاديث رسول الله ﷺ!! وهل يستطيع مسلم أن يعبد الله بالقرآن دون السنة المبينة لأوامره ونواهيه؟

وخلال سعي الدكتور الحثيث إلى التقريب مع الروافض يزعم أن مذهب الرافضة الفقهي مما يُعتد به في مسائل الأحكام.

يقول الدكتور: [قد أجمع فقهاء الأمة من كل المذاهب (السنية وغير السنية)، ومن خارج المذاهب على عقوبة المرتد...][1].

ويقول: [العبادات الإسلامية واحدة في جوهرها في كل مذهب من مذاهب الإسلام: الصلاة عند جميع المسلمين منذ عهد الرسول إلى اليوم: عند السنيين والشيعة هي هذه الأقوال والأعمال المخصوصة المفتتحة بالتكبير المختتمة بالتسليم...][2].

ويقول: [نعم لقد أُغلق باب الاجتهاد ـ كما يقال ـ في القرن الرابع الهجري، ولكن هذا الإغلاق للاجتهاد، لم يمنع الفقهاء من الاجتهاد داخل المذاهب الأربعة، وداخل الفقه الجعفري ..

---

(١) ملامح المجتمع المسلم، ص٤١.
(٢) العبادة في الإسلام، ص١٧٠.

(الشيعة)][1].

قلت: وهذا خطأ شنيع وقع فيه الدكتور، فلم يكن خلاف الرافضة مما يعتد به أهل السنة، لأنهم لا ينفردون بمسألةٍ عن أهل السنة وتكون صوابًا، ولا يصيبون الحق في مسألةٍ ما إلا ويكون بعض أهل السنة قد قال بها. فالحق لا يعدو ولا يخرج عن أقوال أهل السُّنَّة، لأن معهم الكتاب والسنة وقد تكفل الله بحفظ دينه فيهما. ومن قال بأن الروافض قد يصيبون في أي مسألة فقهية دون أهل السنة فإنه قد قال قولاً عظيمًا، وهو الطعن في حفظ الله لهذا الدين.

وهذا ما تقرر عند العلماء: يقول شيخ الإسلام: [والمقصود أن الإمامية إذا كان لهم قولان كانوا متنازعين في ذلك كتنازع سائر الناس، لكنهم فرع على غيرهم في هذا وغيره، فإن مثبتيهم تبع للمثبتة، ونفاتهم تبع للنفاة، إلا ما اختصوا به من افتراء الرافضة، فإن الكذب والجهل والتكذيب بالحق الذي اختصوا به لم يشركهم فيه أحد من طوائف الأمة، وأما ما يتكلمون به في سائر مسائل العلم أصوله وفروعه، فهم فيه تبع لغيرهم من الطوائف، يستعيرون كلام الناس فيتكلمون به، وما فيه من حق فهو من أهل السنة، لا ينفردون عنهم بمسألة واحدة صحيحة، لا في الأصول ولا في الفروع، إذ كان مبدأ بدعة القوم من قوم منافقين لا

---

(١) الإسلام والعلمانية، ص١٧٨.

مؤمنين][١].

ويقول أيضًا: [الشيعة إذا وافقت بعض هذه الأقوال الراجحة كان قولها في تلك المسألة راجحًا، ليست لهم مسألة واحدة فارقوا بها جميع أهل السنة المثبتين لخلافة الثلاثة إلا وقولهم فيها فاسد][٢].

ويقول عنهم: [إن ما انفردوا به عن جمهور أهل السنة كله خطأ، وما كان معهم من صواب فهو قول جمهور أهل السنة أو بعضهم][٣].

وقال الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب ـ رحمهم الله ـ عن الرافضة: [ولا نقرهم ظاهرًا على شيء من مذاهبهم الفاسدة، بل نجبرهم على تقليد أحد الأئمة الأربعة][٤]، ولما زل الحافظ ابن حجر في الفتح فذكر خلافهم في مسألة التأمين تعقبه الشيخ ابن باز بقوله: [ما كان يحسن من الشارح أن يذكر خلاف الإمامية، لأنها طائفة ضالة، وهي من أخبث طوائف الشيعة، وقد سبق للشارح أن خلاف الزيدية لا يُعتبر، والإمامية شر من الزيدية، وكلاهما من الشيعة، وليسوا أهلاً لأن يُذكر خلافهم في

---

(١) منهاج السنة (٢/ ٣٠١ ـ ٣٠٢).
(٢) المصدر السابق (٢/ ٣٧٠).
(٣) المصدر السابق (٢/ ٤٧٩).
(٤) الدرر السنية (١/ ٢٢٧).

مسائل الإجماع والخلاف، والله أعلم][1].

وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: [لا يجوز للمسلم أن يقلد مذهب الشيعة الإمامية، ولا الشيعة الزيدية، ولا أشباههم من أهل البدع كالخوارج والمعتزلة والجهمية وغيرهم][2].

وقال الشيخ ابن جبرين - حفظه الله -: [لا تعتبر مخالفة الخوارج والمعتزلة والشيعة ونحوهم][3].

إذًا: خلاف الرافضة لا يُعتد به ولا كرامة، لأنهم فرقة ضالة خالفت جماعة المسلمين، بل ذهب بعض العلماء إلى كفرهم، فكيف نعتد بخلاف كافر؟!

ومن تساهل القرضاوي مع الرافضة، ومحاولة (تقريبنا) لهم بأي وسيلة لجأ إلى الدفاع عنهم بقوله: [قد يقول البعض: إن الشيعة الجعفرية الإثنا عشرية يقولون بأن القرآن الحالي لا يحتوي كلَّ الوحي المنزل من عند الله. وهذا مذكور في (الكافي) وفي بعض كتبهم. ولكن المحققين منهم!! يرفضون هذه الروايات، ويعتبرونها من كلام (الإخباريين) والعمدة هم (الأصوليون). ولهذا لا يوجد عند الشيعة مصحف غير مصحف سائر المسلمين،

---

(١) تعليقه على فتح الباري (٢/ ٣١٠).
(٢) فتاوى اللجنة (٥/ ٣٥).
(٣) أخبار الآحاد، ص٩١.

فهو الذي يطبعونه، ويُحفظونه لأولادهم، ويذيعونه في إذاعاتهم وتلفازهم، ويُفسرونه في كتبهم، ويحتجون به في كتبهم العقائدية والفقهية، وهم مجمعون على أن ما بين دفتي المصحف كلام الله بيقين أما السنة فهم لا يرفضونها من حيث المبدأ، ولكن يشرطون أن تُروى عن طريق رجالهم وحدهم، وهذا ما ننكره عليهم، كما أنهم يضمون ـ إلى سنة النبي ﷺ ـ سنة الأئمة الاثني عشر المعصومين في اعتقادهم، وهو ما نخالفهم فيه أيضًا][1].

فهو يزعم أنهم لا يعتقدون تحريف القرآن، وأن هذا من كلام الإخباريين لا المحققين منهم، وهذا زعم تكذبه أقوالهم الكثيرة التي تثبت تحريف القرآن الموجود بين أيدي المسلمين، وأنه قد أسقط منه [فضائل آل البيت وبالأخص علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ، والنص على إمامته في القرآن] وأسقط منه [فضائح المهاجرين والأنصار الذين يعدهم الرافضة منافقين لم يدخلوا في الإسلام إلا للكيد له].

يقول الشيخ عبدالله الجميلي: [بعض علماء الرافضة المعاصرين ينكرون هذه العقيدة وإنكارهم لهذه العقيدة لم يكن نابعًا عن اقتناع بفسادها ورجوع منهم إلى الحق ـ ليت هذا حدث..

بل الذي دلت عليه فلتات ألسنتهم، وزلات أقلامهم: أنهم

---

(١) المرجعية العليا في الإسلام، ص١٤.

على عقيدة سلفهم الخبيثة، لم يحيدوا عنها قدر أُنملة. لكن لما رأوا إنكار المسلمين لهذه العقيدة واستهجانها، خافوا من النتائج التي قد تلحقهم في حالة ما لو صرحوا بهذه العقيدة: فلجئوا إلى ستار النفاق والمكر والخديعة، والتي يُطلق عليها في قاموس الرافضة اسم (التقية).

ولما كان هؤلاء يحسنون هذه الصنعة، انخدع بأقوالهم كثير من عوام الناس اليوم، بل وبعض المنتسبين إلى العلم ممن لم يكن له دراية بعقيدة هذه الفرقة الضالة فصدقوهم في كل ما يقولون][١].

[وحتى لا ينخدع أكثر ممن انخدع من المسلمين بإنكار علمائهم المعاصرين لهذه العقيدة. سأبين في هذا المبحث إن شاء الله عقيدة الرافضة في القرآن الكريم من كتبهم المعتمدة عندهم، والتي لا يستطيعون أن يطعنوا فيها لمكانتها العلمية الكبيرة عندهم، وأبين أن هذه العقيدة هي عقيدة علماء الرافضة قاطبة، في القديم والحديث تناقلها خلفهم عن سلفهم ومازالوا يتناقلونها إلى يومنا هذا][٢].

ثم أخذ الشيخ ـ حفظه الله ـ يسرد أقوالهم الدالة على عقيدتهم في تحريف القرآن قديمًا وحديثًا، ونقل تلك الأقوال من

---

(١) بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود (١/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧).
(٢) المصدر السابق (١/ ٣٨٧).

أبرز علمائهم، من أمثال: سُليم بن قيس الهلالي، وأبوجعفر الصفار، والقمي، والكليني، والعياش، والمفيد، والطبرسي، والكاشاني، والمجلسي، ونعمة الله الجزائري، والنوري الطبرسي الذي ألَّف كتابًا كاملاً في ذلك سمَّاه (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب)! [وقد ساق في هذا الكتاب حشدًا هائلاً من الروايات لإثبات دعواه في القرآن الحالي أنه وقع فيه التحريف، وقد اعتمد في ذلك على أهم المصادر عندهم من كتب الحديث والتفسير، واستخرج منها آلاف الروايات المنسوبة للأئمة في التحريف، وأثبت أن تحريف القرآن هي عقيدة علمائهم المتقدمين][(١)].

وأما المعاصرون منهم فهم وإن جهدوا في إخفاء هذه العقيدة إلا أنها لا تزال تظهر في فلتات ألسنتهم، ومن ذلك ما قاله إمامهم الهالك الخميني في كتابه (كشف الأسرار): [لو كانت مسألة الإمامة قد تم تثبيتها في القرآن، فإن أولئك الذين لا يعنون بالإسلام والقرآن إلا أغراض الدنيا والرئاسة، كانوا يتخذون من القرآن وسيلة لتنفيذ أغراضهم المشبوهة، ويحذفون تلك الآيات من صفحاته ويسقطون القرآن من أنظار العالمين إلى الأبد، ويلصقون العار ـ وإلى الأبد ـ بالمسلمين وبالقرآن ويثبتون على القرآن ذلك العيب الذي يأخذه المسلمون على كتب اليهود

---

(١) المصدر السابق (١/ ٤٠٠).

والنصارى][١].

قلت: الأدلة على اعتقادهم هذه العقيدة الفاسدة قديمًا وحديثاً كثيرة، وهي موثقة من أقوال علمائهم.

ومن أراد الزيادة في ذلك، والاطلاع على رواياتهم الموثقة من كتبهم فعليه بكتاب (بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود) للشيخ الجميلي، فهو قد استوفى الرد على هذه العقيدة الرافضية وبين تهافت من ادعى خلافها؛ وأما قول الدكتور عن الرافضة بأنهم يؤمنون بالسنة! فهذا من أعجب العجب، كيف يؤمنون بالسنة وهي لم تأتنا إلا عن طريق الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ الذين يطعن الروافض فيهم بل ويكفرونهم ولا يقبلون رواياتهم، فلماذا تمييع الخلاف يا دكتور؟!

الذي جرَّ القرضاوي إلى كل هذا (التساهل) مع أعداء الصحابة هو توهمه أنه بإمكانه أن يؤدي كلامه هذا إلى التقريب بين السنة والرافضة، وما علم أن هذا التقريب قد حاوله غيره ممن هو (متساهل) أكثر منه ومع ذلك لم يُجْد نفعًا مع القوم لأنهم لا يؤمنون بشيء اسمه (التقريب بين السنة والشيعة) وإنما يؤمنون ويدعون إلى أن يتحول السنة إلى رافضة ـ والعياذ بالله ـ فهم في هذا قد شابهوا اليهود والنصارى الذين قال الله فيهم: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ

---

(١) المصدر السابق (١/ ٤١٠).

عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾(١) وكذلك الرافضة!

وهذا أمر قد شهر وعُلم، ومن أراد الزيادة في بيان فشل هذه الدعوة (التقريب بين السنة والرافضة) وما جرته على الأمة من ويلات، فعليه برسالة الدكتور ناصر القفاري ـ حفظه الله ـ (مسألة التقريب بين السنة والشيعة) فإنه قد أحاط بها من جميع جوانبها مبينًا فشلها في تغيير عقيدة الروافض تجاه أهل السنة، وعلى رأسهم الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ.

وأنا أدعو القرضاوي أن يتعظ بغيره ممن سبقه على هذا الطريق سواء من جماعة الإخوان كحسن البنا والسباعي أو من غيرهم، والسعيد من وُعظ بغيره ولم يضيع وقته وجهده في سبيل فكرة موهومة، هي ﴿كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا﴾(٢).

* * *

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٢٠.

(٢) سورة النور، الآية: ٣٩.

القرضاوي يبدأ زيارة لإيران

□ جدة - جمال خاشقجي

■ يبدأ الداعية الاسلامي الشيخ يوسف القرضاوي اليوم زيارة لايران تستمر عشرة ايام، يلتقي خلالها مرشد الجمهورية الاسلامية آية الله علي خامنئي والرئيس محمد خاتمي ورئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني.

وتأتي زيارة القرضاوي في أجواء تقارب في المنطقة وانفتاح عربي - ايراني. ويزور القرضاوي ايران تلبية لدعوة من الأمين العام لجمعية التقريب بين المذاهب. وقال الشيخ القرضاوي لـ «الحياة» انه «متفائل بامكان التقريب بين السنّة والشيعة ومعالجة مخلفات الماضي والتعصب بالحوار العلمي». وأوضح أنه «مؤيد قديم للتقارب بين المذاهب الاسلامية والانفتاح». وكان شارك العام الماضي في ندوة من أجل الهدف ذاته عقدت في العاصمة المغربية الرباط.

طهران: "استشهاد" إمام سني في بلوشستان

□ طهران - غسان بن جدو

■ أعلنت وكالة الأنباء الإيرانية ان إمام السنة في إحدى مدن محافظة سيستان - بلوشستان الإيرانية - المتاخمة للحدود مع افغانستان «قُتل». ووصفت الضحية بانه «شهيد». وقالت إن إمام صلاة الجمعة في بلدة ميان كونغي القريبة من مدينة وزابل البلوشية مولوي إمام بخش ناروبي «استشهد» بعد ظهر اول من امس. ولم تعط مزيداً من التفاصيل ولم تحدد دوافع الجريمة، واكتفت بالتشديد على انه «لا توجد معلومات وتفاصيل موثوق بها» عن الحادث حتى الآن.

وتعذر الحصول على مزيد من المعلومات من مكان «الجريمة» وعلى ردود فعل سكان المنطقة.

التتمة في الصفحة (٦)

خبران متناقضان نُشرا في يوم واحد:

الأول: يُخبر عن مصرع إمام سني في إيران على أيدي الروافض.

والثاني: يُخبر عن زيارة القرضاوي للروافض!!
انظر: جريدة الحياة، العدد ١٢٨٧٣، تاريخ ٧ صفر ١٤١٩هـ.

* * *

القرضاوي والأشاعرة[١]

(١) من أراد التعرف على عقيدة الأشاعرة ومنهجهم الباطل بتوسع، فعليه بكتاب «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» للشيخ عبدالرحمن المحمود، ورسالة «منهج الأشاعرة في العقيدة» للدكتور سفر الحوالي.

القرضــاوي والأشاعــرة

سبق أن علمنا أن الدكتور قد تتلمذ عندما كان يدرس في الأزهر على كتب الأشاعرة، وأن هذه الكتب كانت أول ما صادف قلب الدكتور من كتب العقيدة، فلذلك نكتت فيها نكتة لا تزول إلا بكثير من الجهد والاجتهاد!

فكان من آثار هذه الدراسة الأولى أن الدكتور قد وقر في صدره أن الأشاعرة هم من أهل السنة والجماعة، وأن عقيدتهم لا تخالف عقيدة السلف الصالح.

ورأيناه بعد هذا يردد أسماء كتبهم عند حديثه عن كتب العقيدة، ويحفل بأسماء علمائهم عند تعرضه لأي مسألة من مسائل العقيدة.

والدكتور ليس أول واقع في هذا الاعتقاد، وهو أن الأشاعرة هم أهل السنة والجماعة، أو أنهم منهم على أقل تقدير، فقد وقع في هذا آخرون غيره، يفوقونه علمًا ودراية، إليك بعضًا منهم:

١ ـ الغزالي في (فيصل التفرقة...).
٢ ـ والسفاريني في (لوامع الأنوار البهية).
٣ ـ والشعراني في (اليواقيت والجواهر) ص٣.
٤ ـ والسبكي في (طبقات الشافعية) (٤/ ٣٢) و(٦/ ١٤١).

٥ ـ والألوسي في (الجواب الفسيح) (١/ ٨٧).
٦ ـ وطاش كبرى زادة في (مفتاح السعادة) (٢/ ٢١).
٧ ـ ومحمد كرد علي في (خطط الشام) (ص٢٤٠). ،
وغيرهم كثير.

وقبل بيان الحق في هذه المسألة، إليك أقوال الدكتور فيها:

يقول: [والمتكلمون داخل إطار أهل السنة لم يسلموا من رذاذ المعتزلة، فربما ردوا بعض الصحيح، أو أغفلوه لعدم علمهم به، وقبلوا المردود والموضوع، واستشهدوا به، مثل استدلالهم على تقديم العقل على النص بحديث: «أول ما خلق الله العقل» وهو حديث لم يثبت، مثل كل الأحاديث التي رُويت في فضل العقل. ومثل استشهاد الإمام الغزالي بحديث افتراق الأمة إلى بضع وسبعين فرقة: كلها في الجنة إلا واحدة، وهي الزنادقة، فهذا لم يروه أحد في أي كتاب من كتب السنة المعروفة، ولا يُعرف له أصل][1].

ويقول: [الأشاعرة والماتريدية الذين كانوا يعبرون عن أهل السنة طوال القرون الماضية، لم يسلموا من التأويل الذي أنكره عليهم غيرهم][2].

ويقول: [لم يكن خصوم المعتزلة الذين انتصروا عليهم،

---

(١) المرجعية العليا في الإسلام، ص١٤٦.
(٢) المصدر السابق، ص٣٢٠.

وهم أهل السنة، الذين عبَّر عنهم الأشاعرة والماتريدية ضد العقل يومًا، بل وفقوا بين العقل والنقل...][١].

ويقول: [مع هذا نجد فيمن ينسبون أنفسهم إلى ابن تيمية من يجهل هذه الحقائق كلها، ومن يُشهر سيف التكفير في وجه كل من يخالفه في رأي يرى أنه الحق، حتى إن من هؤلاء من كفَّروا طوائف كبيرة تتبعها جماهير غفيرة من الأمة كالأشاعرة، ومنهم من تطاول على كبار العلماء والدعاة وحكم بكفرهم][٢].

ويقول: [إذا كان المقصود بكلمة «العقيدة» في هذا المجال: الفروع المتعلقة بها، مثل سؤال الملكين في القبر، وما فيه من نعيم أو عذاب، ورؤية الله تعالى في الآخرة، والشفاعة لأهل الكبائر يوم القيامة، وخروج عُصاة الموحِّدين من النار بعد قضاء ما شاء الله فيها، عقابًا على معاصيهم التي لم يتوبوا منها، ومسألة الصراط ووزن الأعمال، ونحو ذلك، مما سكت عنه القرآن ونطقت به السُنَّة الصحيحة، أو جاء به القرآن، ولكن بعبارات محتملة للتأويل من قريب أو بعيد.

فهذا لا ينازع أحد من علماء أهل السُنَّة في إثباته ووجوب الإيمان به، عن طريق الحديث النبوي، إذا كان صحيح الثبوت صريح الدلالة، بشرط واحد ذكروه، وهو أن يكون في دائرة

---

(١) المصدر السابق، ص٣٥٢.

(٢) الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، ص١١٢.

الإمكان العقلي، أي لا يكون مستحيلاً في نظر العقل.

قال إمام الحرمين أبوالمعالي الجويني في رسالته «لُمَع الأدلة في قواعد عقائد أهل السُنَّة والجماعة»: «كل ما جوَّزه العقل، وورد به الشرع: وجب القضاء بثبوته».

«فمما ورد الشرع به: عذاب القبر، وسؤال منكر ونكير، ورد الروح إلى الميت في قبره.

ومنها: الصراط، والميزان، والحوض، والشفاعة للمذنبين، كل ذلك حق».

وأكد ذلك الإمام الغزالي في «الاقتصاد في الاعتقاد»، وفي «قواعد العقائد» من الإحياء..

وسار على هذا النهج كل المصنفين في العقائد من الأشعرية والماتريدية، وردوا على المعتزلة الذين أنكروا ما صح به الحديث من أحوال البرزخ والآخرة، وشدَّدوا النكير عليهم، كما يلمس ذلك بجلاء كل مَنْ طالع كتبهم.

فإثبات العقيدة بصحاح الأحاديث متفق عليه من حيث المبدأ بين المدرستين المتنازعتين في عصرنا: المدرسة الأشعرية والماتريدية، والتي تتمثل في الجامعات الدينية العريقة: الأزهر والزيتونة والقرويين وديوبند، وما تفرَّع منها... والمدرسة الحنبلية التي يمثلها علماء المملكة العربية السعودية ومَن تبعهم

وتخرَّج على أيديهم][1].

ويرى الدكتور أن معركتنا ليست مع الأشاعرة، وقد سبق الرد عليه في مثل هذا عند حديثه عن الزيدية والإباضية.

يقول الدكتور: [ولهذا قلت لإخواننا العلماء في قطر والمملكة العربية السعودية حين سمعت بعضهم يجادل في قضية الصفات بين السَلَف والخَلَف، وما فيها من جدل وكلام طويل الذيول: إن المعركة اليوم ليست مع الأشاعرة ولا الماتريدية ولا المعتزلة ولا الجهمية. إن معركتنا الكبرى مع الملاحدة! الذين لا يؤمنون بإله ولا نبوّة ولا كتاب.

ليست معركتنا مع الذين يقولون عن الله تعالى: ليس له مكان، بل مع الذين يقولون: ليس له وجود، وعلينا أن نخلقه، كما قال أحدهم!!

ليست معركتنا مع الذين يُؤوِّلون صفات الله تعالى، بل مع الذين يجحدون الله بالكلية.

وأي تحويل للمعركة عن هذا الخط، يعتبر توهينًا للصف، وفرارًا من الزحف، وإعانة للعدو.

ومن الإنصاف أن أقول: أني وجدت تجاوبًا رائعًا من علماء قطر والمملكة العربية السعودية نحو هذا الاتجاه، فيما عدا القليل

---

(١) السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة، ص٩٥، ٩٦.

منهم][1].

قلت: وبعد هذه النقول عن الدكتور في أنه يعد الأشاعرة من جملة أهل السنة، أقول له ما قاله الشيخ ابن عثيمين ـ حفظه الله ـ جوابًا لمن سأله عن صحة انقسام أهل السنة إلى فريقين هم السلف والخلف، أو هم مدرسة ابن تيمية والأشاعرة، كما يظن الدكتور فقال الشيخ:

[لا شك أن ماتعلمتموه في المدارس من أن مذهب أهل السُّنَّة هو: «الإيمان بأسماء الله تعالى وصفاته من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل» هو المطابق للواقع بالنسبة لمذهب أهل السُّنَّة، كما تشهد بذلك كتبهم المطولة والمختصرة، وهو الحق الموافق لما جاء في الكتاب والسُّنَّة وأقوال السلف، وهو مقتضى النظر الصحيح والعقل الصريح، ولسنا بصدد سرد أفراد الأدلة في ذلك لعدم طلبه في السؤال. وإنما نجيب على ما طلب وهو تقسيم أهل السُّنَّة إلى طائفتين في مدرستين:

إحداهما: مدرسة ابن تيمية وتلاميذه المانعين لصرف النصوص عن ظواهرها.

الثانية: مدرسة الأشاعرة والماتريدية الموجبين لصرفها عن ظواهرها في أسماء الله وصفاته.

فنقول: من المعلوم أن بين هاتين المدرستين اختلافًا بيِّنًا في

---

(١) وجود الله، ص٧، ٨.

المنهاج فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته، فالمدرسة الأولى يقرر معلموها وجوب إبقاء النصوص على ظواهرها فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته، مع نفي ما يجب نفيه عن الله تعالى من التمثيل أو التكييف. والمدرسة الثانية يقرر معلموها وجوب صرف النصوص عن ظواهرها فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته..

وهذان المنهجان متغايران تمامًا ويظهر تغايرهما بالمثال التالي:

قال الله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾[1]، وقال فيما حكاه عن معاتبة إبليس حين أبى أن يسجد لآدم بأمر الله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[2]، فقد اختلف معلمو المدرستين في المراد باليدين اللتين أثبتهما الله تعالى لنفسه، فقال أهل المدرسة الأولى: يجب إبقاء معناهما على ظاهره، وإثبات يدين حقيقتين لله تعالى على وجه يليق به، وقال أهل المدرسة الثانية: يجب صرف معناهما عن ظاهره ويحرم إثبات يدين حقيقتين لله تعالى، ثم اختلفوا في المراد بهما، هل هو القوة أو النعمة؟

وبهذا المثال يتبين أن منهاجَي أهل المدرستين مختلفان متغايران ولا يمكن بعد هذا التغاير أن يجتمعا في وصف واحد هو أهل السنة. إذًا فلابد أن يختص وصف أهل السنة بأحدهما دون

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٦٤.
(٢) سورة ص، الآية: ٧٥.

الآخر فلنحكم بينهما بالعدل، ولنعرضهما على ميزان القسط وهو كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، وكلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان من سلف الأمة وأئمتها. وليس في هذا الميزان ما يدل بأي وجه من وجوه الدلالة ـ المطلقة أو التضمن أو الالتزام، صريحًا أو إشارة ـ على ما ذهب إليه أهل المدرسة الثانية، بل في هذا الميزان ما يدل دلالة صريحة أو ظاهرة أو إشارة على ما ذهب إليه أهل المدرسة الأولى، وعلى هذا فيتعين أن يكون وصف أهل السنة خاصًا بهم لا يشاركون فيه أهل المدرسة الثانية لأن الحكم بمشاركتهم إياهم جور وجمع بين الضدين، والجور ممتنع شرعًا، والجمع بين الضدين ممتنع عقلاً. وأما قول أهل المدرسة الثانية «المؤولين»: لا مانع من تأويل أسماء الله وصفاته إذا لم يتعارض هذا مع نص شرعي.

فنقول: مجرد صرف اللفظ عن ظاهره بلا دليل شرعي مخالف للدليل وقول على الله تعالى بلا علم وقد حرَّم الله تعالى ذلك في قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[1]، وقوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾[2].

وهؤلاء المؤولون لأسماء الله وصفاته ليس لهم علم مأثور

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ٣٣.
(٢) سورة الإسراء، الآية: ٣٦.

فيما أولوها إليه، ولا نظر ولا معقول سوى شبه يحتجون بها يناقض بعضها بعضًا، ويلزم عليها من النقص في ذات الله تعالى وصفاته ووحيه أكثر مما زعموه من النقص في إثباتها على ظاهرها، وليس هذا موضع البسط في ذلك.

وإنما المقصود بيان أن وصف (أهل السنة) لا يمكن أن يعطى لطائفتين يتغاير منهاجهما غاية التغاير، وإنما يستحقه من كان قوله موافقًا للسنة فقط، ولا ريب أن أهل المدرسة الأولى «غير المؤولين» أحق بالوصف المذكور من أهل المدرسة الثانية «المؤولين» لمن نظر بعين الإنصاف، فلا يصح تقسيم أهل السنة إلى الطائفتين، بل هم طائفة واحدة. فأما احتجاجهم بقول ابن الجوزي في هذا الباب، فنقول: أقوال أهل العلم يحتج لها ولا يحتج بها فليس قول واحد من أهل العلم بحجة على الآخرين.

وأما قولهم: إن الإمام أحمد أول في الحديث: «**قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن**». وحديث: «**الحجر الأسود يمين الله في الأرض**». وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[1].

فنقول: لا يصح عن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ أنه تأول الحديثين المذكورين، قال (شيخ الإسلام) في الفتاوى (ص ٣٩٨ ج٥) من مجموع ابن قاسم: «وأما ما حكاه أبوحامد الغزالي أن أحمد لم يتأول إلا في ثلاثة أشياء: «**الحجر الأسود يمين الله في**

(١) سورة الحديد، الآية: ٤.

الأرض»، و«**قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن**»، و«**إني أجد نَفَس الرحمن من قِبل اليمن**»؛ فهذه حكاية كذب على أحمد لم ينقلها أحد عنه بإسناد ولا يعرف أحد من أصحابه نقل ذلك عنه» ا.هـ.

وأما قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ فإن الإمام أحمد لم يتأولها، وإنما فسرها ببعض لوازمها وهو العلم ردًا على الجهمية الذين فسروها بخلاف المراد بها، حيث زعموا أنها تقتضي كون الله تعالى في كل مكان بذاته ـ تعالى الله عن قولهم ـ، فبيَّن ـ رحمه الله ـ أن المعية هنا بمعنى الإحاطة بالخلق التي من جملتها العلم بهم. وذلك أن المعية لا تقتضي الحلول والاختلاط، بل هي في كل موضع بحسبه، ولهذا يقال: سقاني لبنًا معه ماء. ويقال: صليت مع الجماعة، ويقال: فلان معه زوجته، ففي المثال الأول اقتضت المزج والاختلاط، وفي الثاني اقتضت المشاركة في المكان والعمل بدون اختلاط، وفي الثالث اقتضت المصاحبة وإن لم يكن اشتراك في مكان أو عمل، إذا تبين أن معنى المعية يختلف بحسب ما تضاف إليه فإن معية الله تعالى لخلقه تختلف عن معية المخلوقين لمثلهم، ولا يمكن أن تقتضي المزج والاختلاط أو المشاركة في المكان لأن ذلك ممتنع على الله ـ عز وجل ـ لثبوت مباينته لخلقه وعلوه عليهم. وعلى هذا يكون الله معنا وهو على العرش فوق السموات لأنه محيط بنا علمًا وقدرة وسلطانًا وسمعًا وبصرًا وتدبيرًا وغير ذلك مما تقتضيه

ربوبيته، فإذا فسرها مفسر بالعلم لم يخرج بها عن مقتضاها، ولم يكن متأولاً إلا عند من يفهم من المعية المشاركة في المكان أو المزج والاختلاط على كل حال، وقد سبق أن هذا ليس بمتعين في كل حال. هذا بالنسبة لما نُقل عن الإمام أحمد في تأويل هذه النصوص الثلاثة.

أما بالنظر إليها من حيث هي فقد تقدم قريبًا أنه لا تأويل في الآية الكريمة إذا فسرها مفسر بالعلم لأنه تفسير لها ببعض مقتضياتها لا نقل لها عن المعنى الذي تقتضيه. وأما حديث: «**إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه حيث يشاء**»، فقد رواه مسلم في صحيحه في كتاب القدر في الباب الثالث منه (رقم ١٧ ص٢٠٤٥)، وليس فيه تأويل عند أهل السنة والجماعة حيث يؤمنون بما دل عليه من إثبات الأصابع لله تعالى على الوجه اللائق به، ولا يلزم من كون قلوبنا بين أصبعين منها أن تماس القلب فإن السحاب مسخر بين السماء والأرض ولا يمس السماء ولا الأرض، فكذلك قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن ولا يستلزم ذلك المماسة. وأما حديث: «**الحجر الأسود يمين الله في الأرض**» فقد قال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (ص٣٩٧ ج٦) من مجموع ابن قاسم: قد روي عن النبي ﷺ بإسناد لا يثبت، والمشهور إنما هو عن ابن عباس قال: «**الحجر الأسود يمين الله في الأرض فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبّل يمينه**»، وفي (ص٤٤ ج٣)

من المجموع المذكور: صريح في أن الحجر الأسود ليس صفة لله ولا نفس يمينه، لأنه قال: «يمين الله في الأرض»؛ (فَقَيَّدَهُ في الأرض، ولم يطلق فيقول يمين الله وحكم اللفظ المقيد يخالف المطلق) وقال: «فمن قبّله وصافحه فكأنما صافح الله وقبّل يمينه»، ومعلوم أن المشبه غير المشبه به. ا.هـ.

قلت: وعلى هذا فلا يكون الحديث من صفات الله تعالى التي أولت إلى معنى يخالف الظاهر فلا تأويل فيه أصلاً.

وأما قولهم إن هناك مدرستين: إحداهما مدرسة ابن تيمية فيقال نسبة هذه المدرسة إلى ابن تيمية توهم أنه لم يُسْبق إليها وهذا خطأ فإن ما ذهب إليه ابن تيمية هو ما كان عليه السلف الصالح وأئمة الأمة فليس هو الذي أحدث هذه المدرسة كما يوهمه قول القائل الذي يريد أن يقلل من شأنها والله المستعان.

وأما موقفنا من العلماء المؤولين فنقول: من عُرف منهم بحسن النية، وكان له قدم صدق في الدين و اتباع السنة، فهو معذور بتأويله السائغ، ولكن عذره في ذلك لا يمنع من تخطئة طريقته المخالفة لما كان عليه السلف الصالح من إجراء النصوص على ظاهرها واعتقاد ما دل عليه ذلك الظاهر من غير تكييف ولا تمثيل فإنه يجب التفريق بين حكم القول وقائله، والفعل وفاعله، فالقول الخطأ إذا كان صادرًا عن اجتهاد وحسن قصد لا يذم عليه قائله بل يكون له أجر على اجتهاده لقول النبي ﷺ: «**إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ**

فله أجر» متفق عليه. وأما وصفه بالضلال فإن أريد بالضلال الضلال المطلق الذي يذم به الموصوف ويمقت عليه، فهذا لا يتوجه في مثل هذا المجتهد الذي علم منه حسن النية وكان له قدم صدق في الدين واتباع السنة. وإن أريد بالضلال مخالفة قوله للصواب من غير إشعار بذم القائل فلا بأس بذلك، لأن مثل هذا ليس ضلالاً مطلقًا لأنه من حيث الوسيلة صواب حيث بذل جهده في الوصول إلى الحق لكنه باعتبار النتيجة ضلال حيث كان خلاف الحق.

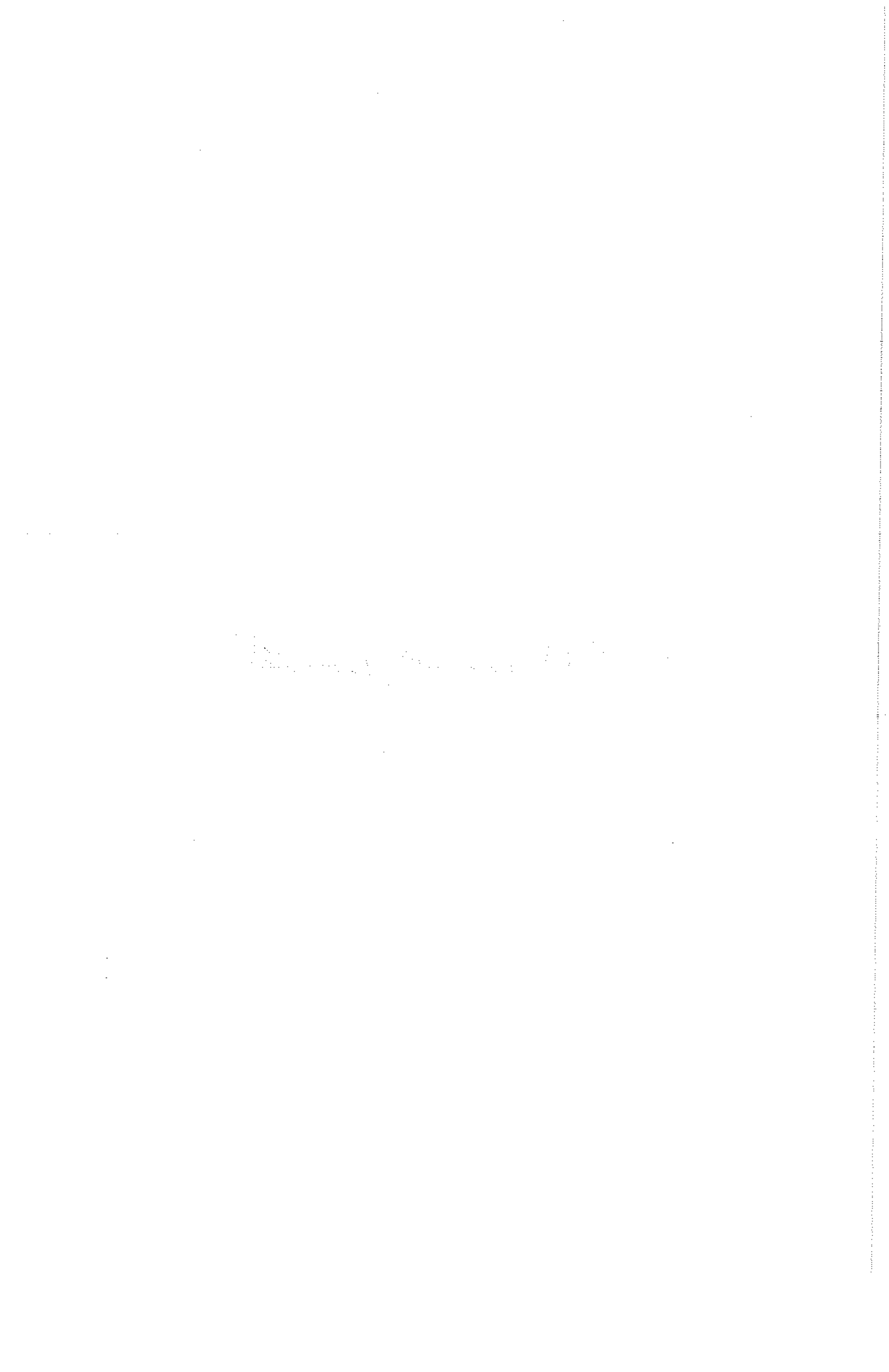
وبهذا التفصيل يزول الإشكال والتهويل والله المستعان، والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين][1].

* * *

(١) الجواب المختار لهداية المحتار، ص٥٨ ـ ٦٢.



القرضاوي والديمقراطية



القرضــاوي والديمقــراطية

يؤيد الدكتور (الديمقراطية)، ويرى أنها خير بديل للديكتاتورية ولحكم الطاغوت، وإليك ـ أخي القاريء ـ تلخيصًا لرأيه، ثم التعليق عليه بما تيسر.

يقول الدكتور: [إن أفضل الجوانب الليبرالية الديمقراطية ـ في نظري ـ هو جانبها السياسي، الذي يتمثل في إقامة حياة نيابية، يتمكن فيها الشعب من اختيار ممثليه الذين تتكون منهم «السلطة التشريعية» في البرلمان. وفي المجلس الواحد أو المجلسين.

وهذا الانتخاب إنما يتم عن طريق الانتخاب الحر العام لمن ينال أغلب الأصوات من المرشحين، المنتمين إلى الأحزاب السياسية أو المستقلين عنها.

وهذه «السلطة المنتخبة» هي التي تملك التشريع للأمة. كما تملك مراقبة السلطة التنفيذية «الحكومة» ومحاسبتها وإلزامها أو سحب الثقة عنها، فلا تستحق البقاء.

وبهذه السلطة المنتخبة يكون أمر الشعب في يد نفسه. وتصبح «الأمة مصدر السلطات».

إن هذه الصورة ـ من الناحية النظرية ـ طيبة ومقبولة، من

الوجهة الإسلامية ـ في جملتها ـ لو أمكن تنفيذها على الوجه الذي ينبغي. وأمكن كذلك تفادي ما يصاحبها من مساويء وشرور.

وإنما قلت «في جملتها» لأن للفكرة الإسلامية بعض التحفظات على أجزاء معينة من هذه الصورة.

فالسلطة المنتخبة لا تملك التشريع فيما لم يأذن به الله. لا تملك أن تحل حرامًا أو تحرم حلالاً أو تعطل فريضة. فالمشرع الأول هو الله جل شأنه. وإنما يشرع البشر لأنفسهم فيما أذن لهم فيه، أي فيما لا نص فيه من مصالح دنياهم، أو فيما يحتمل وجوهًا عدة، وأفهامًا شتى يرجحون أحدها مهتدين بقواعد الشرع. وفي هذا وذاك مجال رحب جدًا للمقننين من البشر. ولهذا يجب أن يُقال: إن الأمة مصدر السلطات في حدود شريعة الإسلام. كما يجب أن تكون في المجالس التشريعية هيئة من «الفقهاء» القادرين على الاستنباط والاجتهاد. تعرض عليها القوانين، لترى مدى شرعيتها أو مخالفتها. بيد أن النظام الديمقراطي لم يشترط شيئًا من ذلك، رغم النص في الدستور على أن دين الدولة هو الإسلام.

ثم إن المرشحين لتمثيل الأمة يجب أن يتوافر فيهم الدين والخلق بجوار الصفات الأخرى، كالخبرة بالشئون العامة، ونحوها، فلا يجوز أن يرشح لتمثيل الأمة فاجر سكير أو تارك للصلاة أو مستخف بالدين.

إن هناك صفتين يشترطهما الإسلام لكل من يلي عملاً.

الأولى: **الكفاية** للقيام بهذا العمل والخبرة به. **والثانية**: **الأمانة** التي بها يُصان هذا العمل، ويتقي الله فيه. وهذا ما عبر عنه القرآن على لسان يوسف بقوله: ﴿ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ ۝٥٥﴾(١) وفي قصة موسى على لسان ابنة الشيخ الكبير: ﴿إِنَّ خَيۡرَ مَنِ ٱسۡتَـٔۡجَرۡتَ ٱلۡقَوِيُّ ٱلۡأَمِينُ ۝٢٦﴾(٢) فالقوة والعلم تمثل الجانب الذهني والعملي المشروط للعمل، والحفظ والأمانة تمثل الجانب الخلقي والنفسي المطلوب لنجاحه أيضًا](٣).

يقول الدكتور: [والغريب أن بعض الناس يحكم على الديمقراطية بأنها منكر صراح، أو كفر بواح، وهو لم يعرفها معرفة جيدة، تنفذ إلى جوهرها، وتخلص إلى لبابها، بغض النظر عن الصورة والعنوان.

ومن القواعد المقررة لدى علمائنا السابقين: أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، فمن حكم على شيء يجهله فحكمه خاطيء، وإن صادف الصواب اعتباطًا، لأنها رمية من غير رام، لهذا ثبت في الحديث أن القاضي الذي يقضي على جهل في النار، كالذي عرف الحق وقضى بغيره.

فهل الديمقراطية التي تتنادى بها شعوب العالم، والتي

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٥٥.
(٢) سورة القصص، الآية: ٢٦.
(٣) الحلول المستوردة، ص٧٧، ٧٨.

تكافح من أجلها جماهير غفيرة في الشرق والغرب، والتي وصلت إليها بعض الشعوب بعد صراع مرير مع الطغاة، أُريقت فيه دماء وسقط فيه ضحايا بالألوف، بل بالملايين، كما في أوربا الشرقية وغيرها، والتي يرى فيها كثير من الإسلاميين الوسيلة المقبولة لكبح جماح الحكم الفردي، وتقليم أظافر التسلط السياسي، الذي ابتليت به شعوبنا المسلمة، هل هذه الديمقراطية منكر أو كفر كما يردد بعض السطحيين المتعجلين[١]؟!

إن جوهر الديمقراطية ـ بعيدًا عن التعريفات والمصطلحات الأكاديمية ـ أن يختار الناس من يحكمهم ويسوس أمرهم، وألا يُفرض عليهم حاكم يكرهونه، أو نظام يكرهونه، وأن يكون لهم حق محاسبة الحاكم إذا أخطأ، وحق عزله إذا انحرف، وألا يساق الناس إلى اتجاهات أو مناهج اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية لا يعرفونها ولا يرضون عنها. فإذا عارضها بعضهم كان جزاؤه التشريد والتنكيل، بل التعذيب والتقتيل][٢].

[إن الإسلام قد سبق الديمقراطية بتقرير القواعد التي يقوم عليها جوهرها، ولكنه ترك التفصيلات لاجتهاد المسلمين، وفق أصول دينهم، ومصالح دنياهم، وتطور حياتهم بحسب الزمان والمكان، وتجدد أحوال الإنسان.

وميزة الديمقراطية أنها اهتدت ـ خلال كفاحها الطويل مع

---

(١) !!

(٢) فتاوى معاصرة (٢/ ٦٣٧).

الظلمة والمستبدين من الأباطرة والملوك والأمراء - إلى صيغ ووسائل، تعتبر - إلى اليوم - أمثل الضمانات لحماية الشعوب من تسلط المتجبرين.

ولا حجر على البشرية وعلى مفكريها وقادتها، أن تفكر في صيغ وأساليب أخرى، لعلها تهتدي إلى ما هو أوفى وأمثل، ولكن إلى أن يتيسر ذلك ويتحقق في واقع الناس، نرى لزامًا علينا أن نقتبس من أساليب الديمقراطية ما لابد منه لتحقيق العدل والشورى واحترام حقوق الإنسان، والوقوف في وجه طغيان السلاطين العالين في الأرض.

ومن القواعد الشرعية المقررة: أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وأن المقاصد الشرعية المطلوبة إذا تعينت لها وسيلة لتحقيقها، أخذت هذه الوسيلة حكم ذلك المقصد.

ولا يوجد شرعًا ما يمنع اقتباس فكرة نظرية أو حل عملي، من غير المسلمين، فقد أخذ النبي ﷺ في غزوة الأحزاب بفكرة «حفر الخندق» وهو من أساليب الفرس.

واستفاد من أسرى المشركين في بدر «ممن يعرفون القراءة والكتابة» في تعليم أولاد المسلمين الكتابة، برغم شركهم، فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها.

وقد أشرت في بعض كتبي إلى أن من حقنا أن نقتبس من غيرنا من الأفكار والأساليب والأنظمة ما يفيدنا.. مادام لا

يعارض نصًا محكمًا، ولا قاعدة شرعية ثابتة. وعلينا أن نحور فيما نقتبسه، ونضيف إليه، ونضفي عليه من روحنا، وما يجعله جزءًا منا، ويفقده جنسيته الأولى][١].

[وقول القائل: إن الديمقراطية تعني حكم الشعب بالشعب، ويلزم منها رفض المبدأ القائل: إن الحاكمية لله، قول غير مسلَّم.

فليس يلزم من المناداة بالديمقراطية رفض حاكمية الله للبشر، فأكثر الذين ينادون بالديمقراطية لا يخطر هذا ببالهم، وإنما الذي يعنونه ويحرصون عليه هو رفض الدكتاتورية المتسلطة، رفض حكم المستبدين بأمر الشعوب من سلاطين الجور والجبروت.

أجل، كل ما يعني هؤلاء من الديمقراطية أن يختار الشعب حكامه كما يريد، وأن يحاسبهم على تصرفاتهم، وأن يرفض أوامرهم إذا خالفوا دستور الأمة، وبعبارة إسلامية: إذا أمروا بمعصية، وأن يكون له الحق في عزلهم إذا انحرفوا وجاروا، ولم يستجيبوا لنصح أو تحذير][٢].

[إن الدستور ينص ـ مع التمسك بالديمقراطية ـ على أن دين الدولة هو الإسلام، وأن الشريعة الإسلامية هي مصدر القوانين، وهذا تأكيد لحاكمية الله، أي حاكمية شريعته، وأن لها الكلمة

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٦٤٣).
(٢) المصدر السابق (٢/ ٦٤٤ ـ ٦٤٥).

العُليا.

ويمكن إضافة مادة في الدستور صريحة وواضحة: إن كل قانون أو نظام يخالف قطعيات الشرع فهو باطل][1].

[لا مجال للتصويت في قطعيات الشرع، وأساسيات الدين، وما علم منه بالضرورة، وإنما يكون التصويت في الأمور الاجتهادية التي تحتمل أكثر من رأي، ومن شأن الناس أن يختلفوا فيها، مثل اختيار أحد المرشحين لمنصب ما، ولو كان هو منصب رئيس الدولة.

ومثل إصدار قوانين لضبط حركة السير والمرور، أو لتنظيم بناء المحلات التجارية أو الصناعية أو المستشفيات، أو غير ذلك مما يدخل فيما يسميه الفقهاء: «المصالح المرسلة» ومثل اتخاذ قرار بإعلان الحرب أو عدمها، وبفرض ضرائب معينة أو عدمها، وبإعلان حالة الطوارىء أو لا، وتحديد مدة رئيس الدولة، وجواز تحديد انتخابه أو لا، وإلى أي حد... إلخ... إلخ.

فإذا اختلفت الآراء في هذه القضايا، فهل تترك معلقة أو تحسم، هل يكون ترجيح بلا مرجح؟ أو لابد من مرجح؟

إن منطق العقل والشرع والواقع يقول: لابد من مرجح. والمرجح في حالة الاختلاف هو الكثرة العددية، فإن رأي الاثنين أقرب إلى الصواب من رأي الواحد، وفي الحديث: «**إن الشيطان**

---

(١) المصدر السابق (٢/٦٤٦).

مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد»[(١)](٢).

[وقول من قال: إن الترجيح إنما يكون للصواب وإن لم يكن معه أحد، وأما الخطأ فيرفض ولو كان معه (٩٩ من المائة)، إنما يصدق في الأمور التي نص عليها الشرع نصًا ثابتًا صريحًا يقطع النزاع، ولا يحتمل الخلاف، أو يقبل المعارضة وهذا قليل جدًا.. وهو الذي قيل فيه: الجماعة ما وافق الحق وإن كنت وحدك](٣).

[إن أول ما أصاب الأمة الإسلامية في تاريخها هو التفريط في قاعدة الشورى، وتحول «الخلافة الراشدة» إلى «مُلك عضوض» سماه بعض الصحابة «كسروية» أو «قيصرية» أي أن عدوى الاستبداد الامبراطوري انتقلت إلى المسلمين من الممالك التي أورثهم الله إياها، وكان عليهم أن يتخذوا منهم عبرة، وأن يجتنبوا من المعاصي والرذائل ما كان سببًا في زوال دولتهم.

وما أصاب الإسلام وأمته ودعوته في العصر الحديث إلا من جراء الحكم الاستبدادي المتسلط على الناس بسيف المعز وذهبه، وما عطلت الشريعة، ولا فرضت العلمانية، وألزم الناس بالتغريب إلا بالقهر والجبروت، واستخدام الحديد والنار، ولم تضرب

---

(١) رواه الترمذي في «الفتن» عن عمر (٢١٦٦). (ق).
(٢) فتاوى معاصرة (٢/ ٦٤٧ ـ ٦٤٨).
(٣) المصدر السابق (٢/ ٦٤٩).

الدعوة الإسلامية والحركة الإسلامية، ولم ينكل بدعاتها وأبنائها، ويشرد بهم كل مشرد، إلا تحت وطأة الحكم الاستبدادي السافر حينًا، والمقنع أحيانًا بأغلفة من دعاوى الديمقراطية الزائفة، الذي تأمره القوى المعادية للإسلام جهرًا، أو توجهه من وراء ستار][١].

[ويهمني أن أؤكد أنني لست من المولعين باستخدام الكلمات الأجنبية الأصل «كالديمقراطية ونحوها» للتعبير عن معانٍ إسلامية.

ولكن إذا شاع المصطلح واستخدمه الناس، فلن نُصِمَّ سمعنا عنه، بل علينا أن نعرف المراد منه إذا أطلق، حتى لا نفهمه على غير حقيقته، أو نحمله ما لا يحتمله، أو ما لا يريده الناطقون به، والمتحدثون عنه، وهنا يكون حكمنا عليه حكمًا سليمًا متزنًا، ولا يضيرنا أن اللفظ جاء من عند غيرنا، فإن مدار الحكم ليس على الأسماء والعناوين، بل على المسميات والمضامين][٢].گ

[أنا من المطالبين بالديمقراطية بوصفها الوسيلة الميسورة، والمنضبطة، لتحقيق هدفنا في الحياة الكريمة التي نستطيع فيها أن ندعو إلى الله وإلى الإسلام، كما نؤمن به، دون أن يزج بنا في ظلمات المعتقلات، أو تنصب لنا أعواد المشانق][٣].

قلت: الدكتور يدافع بشدة عن الديمقراطية في مقابل حكم

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٦٤٩).
(٢) المصدر السابق (٢/ ٦٥٠).
(٣) المصدر السابق (٢/ ٦٥٠).

الفرد، أو الحكم الطاغوتي، الذي ذاق الدكتور وجماعة الإخوان معه ويلاته ومساوئه، فلهذا اندفع الدكتور في الطريق المقابل مدافعًا ومنافحًا عن الديمقراطية.

وكان الأولى به أن يدعو إلى إقامة حكم الإسلام المتضمن للشورى الإسلامية التي تغنينا عن ديمقراطية الغرب مهما عملنا عليها من تحسينات وتجميلات.

ونحن إذا هذبنا هذه الديمقراطية، وأضفنا عليها ما يناسب ديننا، وأنقصنا منها ما يخالفه فلماذا نسميها (ديمقراطية) إذن؟ لنسمها (شورى) مثلاً.

فالديمقراطية الغربية لا تسمى كذلك إلا بأن تؤخذ مع جميع علاتها، أما بالتعديل والتغيير والتحريف فسوف تصبح شيئًا آخر لا يمكن تسميته بالديمقراطية.

فمثلها مثل: الخمر إذا تخللت بنفسها أو بفعل فاعل فإنها تسمى خلاً ولا تسمى خمرًا.؟

وهكذا الديمقراطية.

إذن: كان الواجب على الدكتور وقد طرق هذا الموضوع المهم أن يدعو إلى قيام حكم إسلامي يطبق الشورى العادلة، بدلاً من مداواة الداء بداءٍ آخر قد لا يكون أقل منه ضررًا على الأمة[1].

---

(١) ومن أراد الزيادة في موضوع (الديمقراطية) ومعرفة مفاسدها، فعليه بهذه الرسائل: «الإسلاميون وسراب الديمقراطية» للأستاذ عبدالغني الرحال. و«حقيقة الديمقراطية» لمحمد شاكر الشريف، و«الديمقراطية في الميزان» لسعيد عبدالعظيم، و«خمسون مفسدة جلية من مفاسد الديمقراطية» لعبدالمجيد الريمي.

تعقيب جمال سلطان على فتوى القرضاوي:

وحيث أن للأستاذ جمال سلطان ـ حفظه الله ـ تعقيباً جميلاً على فتوى القرضاوي في الديمقراطية، فقد أحببت نقله هنا ليستفيد منه القارئ، ويعرف مواضع الخلل في كلام الدكتور.

يقول الأستاذ جمال:

[القضية على جانب كبير من الأهمية، وعندما يدلي فيها بدلوه فقيه في حجم يوسف القرضاوي، فإن الأمر فيها يزداد خطورة وأهمية، وإذا أضفت إلى ذلك أن المنبر الذي نشرت من خلاله الفتوى يقرأه ما لا يقل عن مليون ناطق بالعربية، فإن الخطر ـ ولاشك ـ يتعاظم، ويفرض نفسه على كل صاحب قلم وحامل فكر.

والفتوى ـ في صورتها التي نشرت بها ـ غير ذات موضوع أصلاً، وشبه معدومة القيمة، وحسبك أن تكون أمام كلام تستطيع أن تقول عنه: إنه صواب، بنفس القدر الذي لا تستطيع فيه أن تقول: إنه خطأ، وإنما ثمة التباس غريب، وحقائق موضوعية وتاريخية غابت عن الشيخ أدت إلى خلل في حديثه، يستدعي مني وقفة غير قصيرة أُناقش فيها «حيثيات» الفتوى، مطمئناً إلى سعة صدر صاحبها، وما نعلمه عنه من حرصه على استبانة الحق حيثما كان، وهمّه المخلص ـ إن شاء الله ـ بالقضايا الكبرى التي تشغل بال الشباب المسلم في هذا العصر.

سؤال الفتوى ـ كما أثبته الأستاذ فهمي ـ هو: هل الديمقراطية كفر حقاً؟

فافتتح الشيخ حديثه بالقول: «إنْ جوهر الديمقراطية أن يختار الناس من يحكمهم ويسوس أمرهم، وألا يفرض عليهم حاكم يكرهونه، أو نظام يكرهونه، وأن يكون لهم حق محاسبة الحاكم إذا أخطأ، وحق عزله إذا انحرف وألا يساق الناس إلى اتجاهات أو مناهج اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية لا يعرفونها ولا يرضون عنها، هذا هو جوهر الديمقراطية».

ثم يضيف الشيخ معقباً: «الواقع أن الذي يتأمل جوهر الديمقراطية يجد أنه من صميم الإسلام» وهذا المدخل، هو الخطأ الأول والجوهري الذي ترتب عليه خطأ الفتوى برمتها.

لقد قرر الشيخ أن جوهر الديمقراطية هو أن يختار الناس من يحكمهم. . . إلخ، وهذا هو ناتج أساسي من نواتج الديمقراطية، أو مظهر بارز من مظاهرها ولكنه ليس جوهر الديمقراطية كما توهم الشيخ، وإنما الديمقراطية هي ـ في جوهرها ـ رفض «الثيوقراطية» أي سلطة الدين والحكم باسم الله في الأرض، والميلاد التاريخي للديمقراطية كان نتيجة صراع الدولة ضد الكنيسة، الحكم المدني ضد الحكم الديني، الحكم باسم الشعب والبشر ضد الحكم باسم الله والدين، وبوجه آخر نقول؛ إن الديمقراطية هي وجه العملة الآخر للعلمانية، وكان من مترتبات ذلك أن ترفع وصاية أي بشر مهما كان جبروته وسلطانه، عن

كاهل الشعب، لأننا إذا رفضنا وصاية الدين والإله، من أجل الشعب، فكل وصاية دونها على الشعوب تكون مرفوضة بطريق الحتم والمنطق. ومن هنا تولدت الوسائل والنظم التي تحكم إدارة الشعوب لمجتمعاتها بحيث تحول دون ظهور القهر والتسلط والاستبداد بأي وجه يكون، وذلك بعد أن حققت الدولة المدنية ـ بمفكريها ورجالاتها النصر النهائي على الكنيسة ورجال الدين، وانتزعت السيادة منهم، على النحو الذي يعرفه ـ ببساطة ـ أي دارس للتاريخ الأوربي الحديث.

كان من مترتبات هذا النصر النهائي للحركة الديمقراطية، أن نزعت صفة القداسة عن أي وضع وأية قضية وأي معنى، ما لم يقرر الشعب أنه مقدس، والحرام هو ما غلب رأي الناس على أنه حرام، والحلال هو ما غلب رأي الناس على أنه حلال، بغض النظر عن أية مرجعية أخرى، دينية أوغيرها، لأنك إذا قررت بأن ثمة مرجعية تشريعية هي فوق البشر أو قبل رأي الشعب، فأنت بذلك تكون قد نقضت أصل الديمقراطية، لأنك إذا قلت ـ مثلاً ـ إن هذا الأمر لا يجوز للناس العمل به بنص القرآن، فأنت بذلك جعلت الحكم لله، وليس للشعب، وطالما سحب الحكم والتشريع من الشعب، فقد انتهت قصة «الديمقراطية».

هذه هي قصة الديمقراطية ـ باختصار ـ وهذا هو جوهرها، الذي يعلمه علم اليقين الأستاذ فهمي هويدي وتياره الفكري، فهل يا ترى نستطيع أن نقول مع الشيخ «إن الذي يتأمل جوهر

الديمقراطية يجد أنه من صميم الاسلام؟، أو أن نقول معه أيضاً: «إن الإسلام قد سبق الديمقراطية بتقرير القواعد التي يقوم عليها جوهرها، ولكنه ترك التفصيلات لاجتهادات المسلمين وفق أصول دينهم، ومصالح دنياهم، وتطور حياتهم».

الواضح تماماً من فتوى الشيخ، أنه تصور الديمقراطية على صورة معينة يأملها ويتمناها ثم أصدر فتواه مفصلة على هذا «الخيال» الذي داعب أمانيه، لا على الحقيقة التاريخية والموضوعية التي صاغت مصطلح «الديمقراطية» في الفكر الإنساني الحديث.

ولعله من أبين ما يدلك على ذلك، قول الشيخ في فتواه: «وقول القائل: إن الديمقراطية تعني حكم الشعب بالشعب، ويلزم منها رفض المبدأ القائل: إن الحاكمية لله، قول غير مسلم، فليس يلزم من المناداة بالديمقراطية رفض حاكمية الله للبشر، فأكثر الذين ينادون بالديمقراطية لا يخطر هذا ببالهم، وإنما الذي يعنونه ويحرصون عليه هو رفض الديكتاتورية المتسلطة، رفض حكم المستبدين بأمر الشعوب، من سلاطين الجور والجبروت» اهـ.

وأنا ـ في الحقيقة ـ لم أستوعب قول الشيخ إن «أكثر الذين ينادون بالديمقراطية لا يخطر هذا ببالهم، وإنما الذي يعنونه ويحرصون عليه هو...»، هل أجرى الشيخ إحصاءً أنتج له هذه الحقيقة؟ وإذا قال مخالفه «إن أكثر الذين ينادون بالديمقراطية هذا ما يدور ببالهم»، ما الذي يرجح قول أحدهم على صاحبه؟

إن الفتوى الشرعية تحتاج إلى ضبط في الكلام بصورة أكثر دقة وإحكاماً، من مثل هذه العبارات العاطفية الفضفاضة، وإني لأعذر الشيخ في حماسته هذه في الدفاع عن قيم العدل والحرية وحفظ حقوق الإنسان وكرامته، فمثله ومثلي، يعرف كم هي قاسية سياط الجلادين، وكم هي موحشة سجون المستبدين، بيد أن حديث العدالة والحرية وحقوق الإنسان شيء، وضبط مصطلح فكري وسياسي، لإجراء حكم شرعي عليه شيء آخر، كما أن الواقع يبقى دائماً ما كان، لا ما ينبغي في تقديري أن يكون، ولنتأمل قول الشيخ: «والمسلم الذي يدعو إلى الديمقراطية إنما يدعو إليها باعتبارها شكلاً للحكم، يجسد مباديء الإسلام السياسية في اختيار الحاكم، وإقرار الشورى والنصيحة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومقاومة الجور، ورفض المعصية، وخصوصاً إذا وصلت إلى (كفر بواح) فيه من الله برهان» اهـ.

وأنا هنا أوافق الشيخ تماماً على ما حدده من منهج للحكم الإسلامي، ولكن ما الذي يدعوك ـ يا سيدي ـ لكي تضع خاتم الديمقراطية على هذا الحديث وذاك المنهج؟! ما هي بالضبط القداسة التي يحملها مصطلح «غربي التكوين والنشأة والتاريخ والصراع والدلالة» لكي تستميت في الدفاع عنه وتحسين صورته أمام المسلمين، بالقدر الذي يذكرنا بالهوس الذي طاف بعقول بعض المسلمين في الخمسينات والستينات حول مصطلح «الاشتراكية» حتى جعلوها والإسلام وجهين لعملة واحدة!، وها

هي التجربة تعود مرة أخرى مع مصطلح «الديمقراطية».

إن الديمقراطية ليست ما تفصله أنت على مقاسك، أو يفصله غيرك، الديمقراطية منهج كامل لصيانة البناء الاجتماعي، إما أن تقبله، وإما أن ترفضه وتبحث لك عن منهج آخر يولد لك مصطلحات أخرى أصيلة تناسب عقيدتك ودينك وتاريخك وإنسانك.

وإذا جاز أن نقبل المصطلح مع إجراء بعض التعديل عليه ليناسب بيئتنا، فما قولك في مصطلح «الثيوقراطية»، وهو «الحكم الإلـٰهي»، فقط سنستبعد منه احتكار رجال الدين للحكم باسم وصاية السماء ـ على ما عرفه التاريخ الكنسي الأوربي ـ ويبقى لنا أنها تعني جعل حكم الله هو المهيمن على البشر والمحدد لشريعة المجتمع، هل نستطيع أن نقول ـ حينئذ ـ إن جوهر الثيوقراطية «حكم الله» هو الإسلام؟!

إنه بالقدر الذي تقول فيه: إن الديمقراطية من الإسلام، يصح القول إن الثيوقراطية من الإسلام!!!

أما نحن، فنقول: إن الديمقراطية والثيوقراطية كلاهما مصطلح أوربي النشأة والتكوين والتاريخ والدلالة، ولا يعنينا أمرهما كمسلمين؛ لأن الإسلام لم يعرف حكم طبقة رجال الدين، كما لم يعرف «صكوك الغفران»، كما لم يعرف الصراع بين الدولة المدنية والكنيسة، أو بين الدين والدولة، وإجمالاً لأن الإسلام كدين وتاريخ وحضارة يختلف عن المسيحية كدين وتاريخ وحضارة، مما يفرز لنا ـ بالبديهة المحضة ـ اختلاف المصطلحات

الفكرية والسياسية والمنهجية بين كلا المنظومتين.

القضية هنا؛ أن بعض المسلمين يتخيل أن حقوق الإنسان والعدالة والحرية وحق تداول السلطة ومنع التجبر في الأرض هي أمور حكر على التنظيم الديمقراطي للمجتمع، بحيث لا يمكن لهم تصور هذه المباديء تتحقق تحت أي مظلة أخرى مصطلحية في الإسلام، وهذا خلل خطير، إن هذه الحقوق والمباديء الإنسانية مجرد ناتج لميلاد العلمانية/ الديمقراطية في المجتمع الأوربي، ولكنها أيضاً يمكن إنتاجها وحمايتها وفرضها في المجتمعات الأخرى عن غير طريق العلمانية/ الديمقراطية.

لكن الهيمنة الفكرية الغربية على تيارات الفكر والسياسة في المجتمع المعاصر، والجبروت الذي تمارسه المركزية الأوربية على عقول ونفوس أبناء العالم الثالث - ومنهم بعض المسلمين - لم تعد تدع فرصة للعقل غير الأوربي أن يفكر بأصالة أو يتخيل نتاجاً فكرياً ومنهجياً لا ينجذب إلى «القطب الأوربي» ومناهجه ومصطلحاته، فكانت معظم الجهود «العالمثالثية» في مجال الأفكار والمناهج والمصطلحات - ومنها هذه الفتوى - مجرد تذييلات وهوامش على المتن الأوربي، بيد أننا - في الحالة الإسلامية - يأبى الضمير الإسلامي إلا أن يسجل تحفظاته الخجلى على الديمقراطية، ويتجاهل أن هذه التحفظات تعني في الواقع الموضوعي رفض الديمقراطية، ولكننا نصر على الاحتفاظ بالمصطلح والدفاع عنه رغم أننا - موضوعياً - أبطلناه.

إن حزب الفراشة الإيطالي ـ حزب المومسات ـ فرض نفسه على الساحة الحزبية ودخلت بعض أعضائه البرلمان الإيطالي لكي يكون «صوت المومس» كافياً لتشريع أي قانون جديد في المجتمع إذا تساوت الأصوات.

الذي لا يريد أن يعترف به الشيخ القرضاوي أن حزب الفراشة يمارس حقه الديمقراطي، وأنك إذا رفضت وجوده أو رفضت دخوله البرلمان أو رفضت الاعتداد بأصوات أعضائه فأنت غير ديمقراطي، وهذا فعل ضد الديمقراطية، هذه حقيقة موضوعية لا حيلة لك فيها، ولا مهرب لك من الإقرار بها.

صحيح أنك ترفض ذلك، وأنا كذلك أرفضه، ولكن معنى ذلك أننا نرفض الديمقراطية كإطار منهجي للحكم في بلاد الإسلام، ويبقى أن أبحث أنا وأنت عن مصطلح جديد ومنهج جديد، يربط بين الدين والدنيا، الشريعة والمجتمع، العدالة والأخلاق، الحرية والقيم، حق الله وحق العباد، وهي كلها جوانب لا صلة للديمقراطية بها ابتداءً.

ولا يؤرقك يا سيدي أن يرفض الغرب الاعتراف بمصطلحك الجديد ومنهجك الجديد، فهو يرفض دينك من حيث الأصل، كما أن المنطق الذاتي للديمقراطية التي تحكم حياته، يلزمه بقبول وضعية التعددية، هذا إذا أحسنا الظن بالتزامهم أي مبدأ لاسيما في العلاقات الدولية.

في فتوى الشيخ يوسف القرضاوي عن الديمقراطية، هناك خلل آخر، في محاولته تحليل مشروعية بعض الجوانب الإجرائية في الممارسة الديمقراطية، حيث حمل على فهم بعض الإسلاميين لها، وأنا أترك نص الحديث له، ثم يكون تعقيبنا.

يقول الشيخ: ومن الأدلة عند هذا الفريق من الإسلاميين، على أن الديمقراطية مبدأ مستورد، ولا صلة له بالإسلام: أنها تقوم على تحكيم الأكثرية، واعتبارها صاحب الحق في تنصيب الحكام، وفي تسيير الأمور، وفي ترجيح أحد الأمور المختلف فيها بالتصويت في الديمقراطية هو الحكم والمرجع، فأي رأي ظفر بالأغلبية المطلقة، أو المقيدة في بعض الأحيان، فهو الرأي النافذ، وربما كان خطأ أو باطلاً.

هذا مع أن الإسلام لا يعتد بهذه الوسيلة ولا يرجح الرأي على غيره، لموافقة الأكثرية عليه، بل ينظر إليه في ذاته: أهو صواب أم خطأ؟ فإن كان صواباً نفد، وإن لم يكن معه إلا صوت واحد، أو لم يكن معه أحد، وإن كان خطأ رفض، وإن كان معه (٩٩) من الـ (١٠٠)!!

بل إن نصوص القرآن تدل على أن الأكثرية دائماً في صف الباطل، وفي جانب الطاغوت، كما في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[1] ﴿وَمَآ أَكْثَرُ

(١) سورة الأنعام، الآية: ١١٦.

ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٣﴾[(١)] وتكرر في القرآن مثل هذه الفواصل القرآنية: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٦﴾﴾[(٢)].

ثم يضيف الشيخ معقباً على ذلك بقوله: وهذا الكلام مردود على قائله، وهو قائم على الغلط والمغالطة.

فالمفروض أننا نتحدث عن الديمقراطية في مجتمع مسلم، أكثره ممن يعلمون ويعقلون ويؤمنون ويشكرون. ولسنا نتحدث عن مجتمع الجاحدين أو الضالين عن سبيل الله.

ثم إن هناك أموراً لا تدخل مجال التصويت، ولا تعرض لأخذ الأصوات عليها، لأنها من الثوابت التي لا تقبل التغيير، إلا إذا تغير المجتمع ذاته، ولم يعد مسلماً.

فلا مجال للتصويت في قطعيات الشرع وأساسيات الدين، وما علم منه بالضرورة، إنما يكون التصويت في الأمور «الاجتهادية» التي تحتمل أكثر من رأي، ومن شأن الناس أن يختلفوا فيها، إذا اختلفت الآراء في هذه القضايا، فهل تترك معلقة أو تحسم؟ هل يكون ترجيح بلا مرجح؟ أو لابد من مرجح؟

إن منطق العقل والشرع والواقع يقول: لابد من مرجح. والمرجح في حالة الاختلاف هو الكثرة العددية، فإن رأي الاثنين أقرب إلى الصواب من رأي الواحد، وفي الحديث: «إن الشيطان

(١) سورة يوسف،الآية: ١٠٣.
(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٨٧.

مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد».

وقد ثبت أن النبي ﷺ قال لأبي بكر وعمر: «**لو اجتمعتما على مشورة ما خالفتكما**» انتهى كلام الشيخ.

وهذا الكلام يحتاج إلى بعض التفصيل لما فيه من أوهام ومغيبات.

وبداية أنا أتعجب من كون الشيخ وضع رأي مخالفيه الذين يرى بطلان قولهم وصدره بأنهم يرون «أن الديمقراطية مبدأ مستورد، ولا صلة له بالإسلام»، فهل يا ترى رأي الشيخ القرضاوي أن الديمقراطية مبدأ غير مستورد؟ وأنه مبدأ أصيل نشأ وتولد وترعرع في حنايا التاريخ الإسلامي وتحولاته الحضارية والمنهجية والدينية والسياسية؟! فمتى إذن حدث ذلك؟ وفي أي زمن منذ بعثة النبي ﷺ حتى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي؟! ومتى استوردت أوربا الديمقراطية من المسلمين؟! وما ملابسات ذلك الحدث التاريخي الفذ والمثير الذي خفي على العالمين هذه القرون الطويلة؟!

أظن أنه ما كان يليق بالشيخ أن يصدر حديثه بتلك العبارة، وذلك أنه أو أي مسلم آخر لا يستطيع الادعاء بأن الديمقراطية مبدأ غير مستورد من المنظومة الأوربية. وإنما الخلاف هو في موقف الإسلام منها، هذه واحدة.

أما قول الشيخ في رده «المفروض أنا نتحدث عن الديمقراطية في مجتمع مسلم أكثره ممن يعلمون... ولسنا

نتحدث عن مجتمع الجاحدين أو الضالين عن سبيل الله».

فهذا فساد موضوعي ظاهر، فالديمقراطية لا تعني بهوية الإنسان وإيمانه وكفره ونوعية القيم التي يحملها، فالكل سواء، عالم الدين والبغي والمسلم والنصراني، أما إذا قلت: بأن حق الممارسة الديمقراطية في المجتمع المسلم موقوفة على المسلم المتدين، ولا يدخل فيها غير المتدين، أو الشاذ جنسياً أو النصراني أو اليهودي أو الملحد، فأنت بذلك تتحدث عن نظام آخر، ومنهج آخر سمه ما شئت، إلا أنه ـ على وجه القطع ـ ليس الديمقراطية.

وكذلك قول الشيخ: «ثم إن هناك أموراً لا تدخل مجال التصويت، ولا تعرض لأخذ الأصوات عليها، لأنها من الثوابت التي لا تقبل التغيير، إلا إذا تغير المجتمع ذاته ولم يعد مسلماً».

والمفارقة التي يستغربها الشيخ هنا أن المجتمع إذا تغير ولم يعد مسلماً أمكن له أن يكون ديمقراطياً، أما إذا ظل مجتمعاً مسلماً فقطعاً لن يكون ديمقراطياً لأنه يملك منظومة أخرى من الثوابت والعقائد والقيم التي يستحيل إخضاعها لرأي البشر.

وهنا نعود إلى أصل الخلل في تصور الشيخ لماهية الديمقراطية وجوهرها، ففي الديمقراطية الشعب هو المرجع وهو الحاكم وهو المشرع وهو الثابت الوحيد، فإذا قلت: بأن هناك أموراً لا تخضع للتصويت أو لا تدخل مجال التصويت، فأنت بذلك غير ديمقراطي قطعاً، وإذا قلت: بأن هناك ثوابت فكرية أو

دينية أو خلقية أو اقتصادية أو سياسية لا تقبل التغيير فأنت بذلك غير ديمقراطي، وكذلك قول الشيخ: «فلا مجال للتصويت في قطعيات الشرع» قول غير ديمقراطي، لأن تقريرك أن هناك شرعاً يحكم فوق إرادة البشر، فهذا طعن في صلب الديمقراطية وجوهرها.

هل اتضحت الصوُرة الآن أمام الشيخ وهويدي وتياره؟ إنني أوافقهم تماماً على كل الضوابط والحدود والأطر التي وضعها الشيخ لسياسة المجتمع المسلم، ولكن الخلل الأساسي أنهم يأبون ـ لا أدري لماذا ـ إلا أن يضعوا شعار الديمقراطية على منهج الله ونظام الإسلام السياسي، هل يظنون أنهم يجملون الإسلام ومنهجه بوضعهم هذه اللافتة المستوردة عليه؟! إن الإسلام ـ يا أصحابي ـ أجمل وأعلى وأطهر وأعدل من الديمقراطية ومن كل تصور بشري وضع لسياسة المجتمع، وحق الله لا أقول ذلك مجرد انتصار للدين، أو حماسة إيمانية مجردة، وإنما هي قناعة راسخة من تجوال البحث والنظر والتأمل في تحولات التاريخ الإنساني القديم والحديث، ومآلات الأوضاع في العالم الإنساني المعاصر.

يا إخواني إنكم بذلك تثيرون الارتباك والحيرة والتشتت الذهني والنهضوي في عقول وضمائر شباب الصحوة الإسلامية، الذي تؤمل منه الأمة تحقيق نهضتها المرتجاة.

لماذا لا تبحثون عن فكرة أصيلة بناءة، تصوغون بها مشروعاً إسلامياً أصيلاً للنهضة ولتنظيم الفعل الاجتماعي

الإسلامي الجديد؟ هل أصبح وظيفة الفقيه المسلم الآن أو الفكر أن ينتظر البضاعة الغربية ـ فكرية أو مادية ـ لكي يضع عليها الشعار التقليدي: «مذبوح على الطريقة الإسلامية»؟!

يا إخوتي ألم يعرف الإسلام نظاماً ومجتمعاً وحضارة ونظريات سياسية وأنماطاً إدارية، قبل ظهور الديمقراطية؟ ألم يعرف الإسلام ومجتمعه عدلاً ورحمة وحرية واستنارة وتحضراً وشورى وتعددية فكرية ومذهبية وغير ذلك، قبل ظهور الديمقراطية؟!

إذا كان الإسلام يعرف ذلك، فحدثونا عنه، وأعيدوا صياغته، وطوروا آلياته ومؤسساته، ودققوا في تنظيماته ووسائل تحقيقه، وولدوا ما تحتاجون إليه من مصطلحات أصيلة وشعارات مسلمة، تعبر عن خصوصية منهج الإسلام في الحكم، بدلاً من هذا التسول الفكري والمذهبي والاصطلاحي المزري والمهين عند أعتاب الفكر الأوربي الحديث.

يا شيخ يوسف، الديمقراطية والعلمانية وجهان لعملة أوربية واحدة، ومن قال لك غير ذلك فقد كذبك، وكلاهما مرفوض إسلامياً، ولكن ليس معنى رفضهما أننا ـ بالحتم ـ نرفض بعض النتاجات التي تولدت عنها والتي تتشابه مع بعض القيم الإسلامية، فحق الأمة في اختيار الحاكم وحق عزله إذا انحرف أو محاسبته إذا أخطأ، وحرية الرأي، وحق الاختلاف، وحفظ كرامة الإنسان وآدميته، وحق تداول السلطة، ونحو ذلك، كل

هذه أركان أصيلة في منهج الإسلام في الحكم بنص كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ولكنها أركان تقوم على أسس تصورية وعقيدية، وتحكمها ضوابط وأطر منهجية، تختلف تماماً عن الأسس والضوابط التي تمثلها «الديمقراطية» كمنهجية لسياسة المجتمع البشري.

يا شيخ يوسف: ليس هذا دورك ولا تلك قضيتك، وإنما هذه تهويمات أدعياء الاستنارة المترفين فكرياً، والذين لا يحملون هموم الأمة ونهضتها، ولا يعرفون قدر دينهم، ومعنى أنهم يحملون رسالة الإسلام للعالمين.

يا شيخ يوسف: لقد سارت فتواك في الناس، واطلع عليها الجمع الغفير من مثقفي الأمة، وإني أسألك بحق العهد والميثاق الذي تحملونه ﴿لتبيننه للناس ولا تكتمونه﴾ أن تعيد النظر وتجيله فيما أثبته في هذا الحوار، فإن استبان لك خطأ فتواك فبيّن ذلك للناس، وأنت أعدل من أن تعاند الحق إذا علمته، وإن كان فيما قلته أنا خطأ أو باطل، فاكشفه لي وللناس، لعل الله يهدينا لأقرب من هذا رشداً، والحمد لله أولاً وآخراً، ولا حول ولا قوة إلا بالله][١].

قلت: ولأن الدكتور يؤمن بالديمقراطية فإنه لا شك سيؤمن بملحقاتها وهي قيام الأحزاب المتنافسة على الحكم!

---

(١) جهادنا الثقافي (٥٤ ـ ٦٥).

الدكتور يؤمن بقيام الأحزاب في الدولة الإسلامية:

يقول الدكتور: [رأيي الذي أعلنه من سنين في محاضرات عامة، ولقاءات خاصة: أنه لا يوجد مانع شرعي من وجود أكثر من حزب سياسي داخل الدولة الإسلامية، إذ المنع الشرعي يحتاج إلى نص، ولا نص.

بل إن هذا التعدد قد يكون ضرورة في هذا العصر؛ لأنه يمثل صمام أمان من استبداد فرد أو فئة معينة بالحكم، وتسلطها على سائر الناس، وتحكمها في رقاب الآخرين، وفقدان أي قوة تستطيع أن تقول لها: لا، أو: لِم؟ كما دل على ذلك قراءة التاريخ، واستقراء الواقع.

كل ما يشترط لتكتسب هذه الأحزاب شرعية وجودها أمران أساسيان:

١ ـ أن تعترف بالإسلام ـ عقيدة وشريعة ـ ولا تعاديه أو تتنكر له، وإن كان لها اجتهاد خاص في فهمه، في ضور الأصول العلمية المقررة.

٢ ـ ألا تعمل لحساب جهة معادية للإسلام ولأمته، أيًا كان اسمها وموقعها.

فلا يجوز أن ينشأ حزب يدعو إلى الإلحاد أو الإباحية أو اللادينية، أو يطعن في الأديان السماوية عامة، أو في الإسلام خاصة، أو يستخف بمقدسات الإسلام: عقيدته أو شريعته أو

قرآنه، أو نبيه ﷺ][1].

قلت: إذا كنت اشترطت لهذه الأحزاب أن [تعترف بالإسلام عقيدة وشريعة، ولا تعاديه أو تتنكر له] فما الداعي إذًا لقيامها في ظل حكم إسلامي يطبق شرع الله؟! لأن هدفها واحد وهو تطبيق شرع الله، وهو حاصل ولله الحمد، فلماذا إذن تبقى هذه الأحزاب؟

إن قال الدكتور بأن هذه الأحزاب قد تختلف فيما بينها في علاج المشكلات المتنوعة التي قد تعترض مسيرة الدولة الإسلامية سواء اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية.

فأقول: كل هذا لا يستلزم قيام أحزاب متنازعة يسعى كل واحدٍ منها ـ بأي وسيلة ـ للوصول إلى الحكم، ويكفي أن يقام مجلسٌ للشورى تُطرح من خلاله الحلول المناسبة لمشكلات الدولة المتنوعة.

والله يقول: ﴿وَلَا تَنَـٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ﴾[2]، ويقول: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾[3]، وهذه الأحزاب التي يطالب الدكتور بقيامها عامل مهم في تفريق الأمة، بما تنشره وتحمله من خصومات وعداوات وتنافسات دنيوية، إن لم تصل

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٦٥٢ ـ ٦٥٣).
(٢) سورة الأنفال، الآية: ٤٦.
(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٥٩.

إلى حد الاتهامات.

وأما قول الدكتور في شروطه للأحزاب التي ستقوم:

[أن تعترف بالإسلام... وإن كان لها اجتهاد خاص في فهمه]! فهو يرمز إلى أهل البدع من الرافضة والإباضية ونحوهم، ممن سيسمح لهم بإقامة أحزاب في ظل دولة (القرضاوي!) وسيغض الدكتور الطرف عن بدعتهم ومخالفتهم للأمة.

وما ظنك ـ أخي المسلم ـ عندما يتولى حكم دولة الإسلام (حزب رافضي باطني) ماذا ستكون النتيجة؟!

حتمًا ستكون كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: [الرافضة إذا تمكنوا فإنهم يوالون الكفار، ويُعادون من المسلمين كل من لم يوافقهم على رأيهم][(١)].

قلت: ومن أراد الزيادة في معرفة مفاسد قيام الأحزاب في الدولة الإسلامية فعليه برسالة «حكم الانتماء» للشيخ بكر أبوزيد، ورسالة «الحزبية مالها وما عليها» للشيخ عبدالمجيد الريمي.

---

(١) منهاج السنة (٤/٥٣٧).

القرضـاوي والسـلفية



القرضـاوي والسـلفية

يحمل الدكتور حملات شنيعة على دعاة السلفية، ويرى أنهم أحد المعوقات الأساسية لمسيرة الصحوة!! ويسميهم كثيرًا بـ (الظاهرية الجدد)! أو (أهل الجمود).

وما نقم الدكتور منهم ـ في نظري ـ إلا بسبب أنهم خالفوا منهجه التجميعي الإخواني العقلاني، وغاظه كثيرًا انتشارهم واكتساحهم البلاد الإسلامية في السنين الأخيرة ـ ولله الحمد ـ، فلنستمع بعض مقولات الدكتور فيهم:

يقول الدكتور: [إن إحدى الآفات الكبرى التي تواجهها الساحة الإسلامية اليوم، وتعطي أسلحة فعالة لجماعة العلمانية والمتغربين، وتشوش على الفكر الإسلامي المستقيم والعمل الإسلامي السليم: هي هذه الفئة التي ليس لها أدنى حس بفقه المقاصد، فهي أسيرة اللفظية والحرفية والشكلية، وهم الذين سميتهم من قديم (الظاهرية الجدد) وإن لم يكن لهم علم الظاهرية، ولا سعة اطلاعهم، فلم يأخذوا من علاّمة الظاهرية «ابن حزم» إلا جموده أحيانًا، وطول لسانه.

إن هؤلاء قرءوا بعض آثار الإمامين: ابن تيمية وابن القيم، ولكنهم ـ للأسف ـ لم يفهموها حق الفهم، ولم ينفذوا إلى

أعماقها، ولم يتقيدوا بمنهج الشيخين، ولا من دونهما ممن ورثهما، بل يقلدون بعض المعاصرين، ويأخذون بجميع آرائهم][(١)].

ويقول: [قد ظُلِمَت كلمة «السلفية» من أنصارها، ومن خصومها على السواء.

أما أنصارها ـ أو مَن يعدّهم الناس ويعدّون أنفسهم أيضًا أنصارها، أو من كثير منهم على التحقيق ـ فقد حصروها أو كادوا في شكليات وجدليات حول مسائل في علم الكلام، أو مسائل في علم الفقه، أو أخرى في علم التصوف، وعاشوا نهارهم، وباتوا ليلهم، ينصبون المجانيق، ويقذفون بالمقاليع، لمن يخالفهم في أي مسألة من هذه المسائل، أو أي جزئية من هذه الجزئيات.

حتى خُيل لبعض الناس أن منهج السلف هو منهج المراء والجدل، لا منهج البناء والعمل، وأن السلفية تعني الاهتمام بالجزئيات على حساب الكليات، وبالمختلف فيه على حساب المتفق عليه، وبالشكل والصورة على حساب الجوهر والروح][(٢)]

[والذي يهمني تأكيد التنبيه عليه هنا، هو اتباع منهج السلف، لا مجرد أقوال السلف في المسائل الجزئية، فقد تأخذ بأقوالهم الجزئية وأنت بمعزل عن منهجهم الكلي المتكامل

---

(١) السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة، ص٢٣٤.
(٢) أولويات الحركة الإسلامية، ص٩٧.

المتوازن.

وقد تلتزم بهذا المنهج بروحه ومقاصده، وإن خالفتَ بعضهم في بعض ما ذهبوا إليه من آراء واجتهادات][١].

قلت: قول الدكتور: [وقد تلتزم بهذا المنهج ـ أي منهج السلف ـ بروحه ومقاصده، وإن خالفت بعضهم في بعض ما ذهبوا إليه من آراء واجتهادات] قول يحمل أوجهًا عديدة، فهل يعني الدكتور أننا نكون سلفيين دون الالتزام بجزئيات العقيدة المأخوذة من الكتاب والسنة؟ نرجو التوضيح!

ويقول لامزًا دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب ـ رحمه الله ـ: [إن هناك تلازمًا بين السلفية الحقيقية والتجديد الحقيقي، فالسلفية الحقيقية لا تكون إلا مجددة، والتجديد الحقيقي لا يكون إلا سلفيًا، فروح السلفية هو التجديد. وقد تجلى هذا المعنى بوضوح في المدرسة السلفية التجديدية الكبرى التي أسسها شيخ الإسلام ابن تيمية وتلامذته، وكان لها أثرها العميق في العقائد والفقه والفكر والأخلاق والسلوك إلى اليوم][٢].

[وربما يعترض معترض بالحركة (الوهابية) فهي حركة سلفية، تستمد من تراث المدرسة (التيمية) ولكنها لم تُعْرف

---

(١) المصدر السابق، ص٩٨.

(٢) الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي، ص٤٦.

بالتجديد والاجتهاد. لهذا سماها د. محمد عمارة[١] (السلفية النصوصية) يقصد بالنصوصية: الحرفية في فهم النصوص، ولعلها هي التي أثرت في كثير ممن ينتمون إلى (السلفية) في عصرنا من المعادين للتجديد.

وقد يكون عذر هذه الحركة أنها نشأت في مجتمع بسيط بعيد عن معترك الحضارة تغلب عليه حياة البداوة، وكان هم الحركة الأكبر أن ترد الناس من عقائد الشرك إلى عقيدة التوحيد، وأن تطهر عباداتهم من البدع، وأفكارهم من الخرافات][٢].

قلت: أولاً: تسمية دعوة الشيخ بالوهابية، فيه ما فيه من ملاحظات، فهي ليست إلا دعوة تنادي بالعودة إلى عقيدة السلف الصالح، ولم تبتدع مذهبًا جديدًا كما يقول أهل البدع، ونربأ بالدكتور أن يكون أحدهم.

ثانيًا: دعوة الشيخ ـ رحمه الله ـ لم تعادِ التجديد المنضبط بضوابط الكتاب والسنة، وهذا مما علمه الخاص والعام، ويعلم الدكتور أن هذه الدعوة لم تعارض كل جديد مفيد لا يخالف الشرع، بل كانت سباقة إليه قبل غيرها بعد أن حباها الله كثيرًا من النعم الباطنة والظاهرة ـ ولله الحمد ـ، وخير مثال على ذلك هذه

---

(١) لا عبرة برأي وارث المعتزلة محمد عمارة في الدعوة السلفية، لأنه ليس أهلاً للاعتداد برأيه!

(٢) المصدر السابق، ص٤٦، ٤٧.

الدولة السعودية التي قامت مدافعة عن دعوة الشيخ ومؤمنة بها، فهي تحاول جهدها أن تلحق بركب الحضارة الدنيوية دون أن تتأثر مبادئها قدر الاستطاعة، والكمال لله سبحانه.

وأما إن كان الدكتور يقصد بالتجديد أن تنتشر البدع والخرافات وينتشر الانحلال والانحراف الفكري والأخلاقي، فهذا ما لا نرضاه تحت أي مسمى، وكان الأولى بالدكتور أن يطالب البلاد الأخرى بأن تحذو حذو هذه البلاد القائمة على الأصول المباركة لتلك الدعوة، وأن تحكم شرع الله في جميع أمورها، بدلاً من شن التهم ونشر الذم لدعوة الشيخ.

وهذا والله مما يحزن المسلم أن يرى الدكتور يغض الطرف عن كل ما يحدث من انحرافات عقدية وأخلاقية في بلاد المسلمين (وفي مصر خاصة!!) ثم يجده يلمز بلاد التوحيد التي طالما رحبت به!

قلت: ولبيان عدم وضوح الرؤية لدى الدكتور، فهو يخلط بين المجددين ذوي الأصالة والأثر في الأمة، وبين مدعي التجديد المنحرفين عن منهج أهل السنة، فاسمع إليه يقول:

[إن العلاج الفذ لما عليه المسلمون من ضعف وتمزق وانحطاط هو العودة إلى الإسلام الصحيح كما دعا إلى ذلك المجددون الأصلاء، مثل: جمال الدين والكواكبي ومحمد عبده ورشيد رضا وإقبال وحسن البنا وصادق الرافعي وعباس العقاد وغيرهم من المفكرين ودعاة ....

الإصلاح][1]!!

فهو يعد: الأفغاني الرافضي.

ومحمد عبده الماتريدي.

ورشيد رضا المتذبذب.

وإقبال الصوفي.

وحسن البنا التجميعي المفوّض.

والرافعي الأديب.

والعقاد المنحرف عن الإسلام.

يعد هؤلاء جميعًا من المجددين!! فهل هناك خلط في التصورات، وسوء فهم لمنهج أهل السنة والجماعة يفوق هذا الخلط عند الدكتور!؟

* * *

(١) من أجل صحوة راشدة..، ص١٠١.

الجماعات الإسلامية
والإغراق في الجزئيات

الجماعات الإسلامية والإغراق في الجزئيات

الدكتور يرى أن الجماعات الإسلامية لن تتوحد، ولهذا فالأولى أن تتعاون فيما بينها، ولا يعادي بعضها بعضًا، يقول الدكتور:

[واعتقادي الذي سجلته في أكثر من كتاب: أنه ليس من الضروري توحيد الجماعات الإسلامية، وصبها في قالب واحد. بل يكفي التقريب بينها، وإزالة أسباب التنافر والتناكر بين بعضها وبعض، والعمل على أن يكون بينها قدر من التنسيق والتفاهم والتعاون. بحيث يكمل بعضها بعضًا، وبحيث تقف في القضايا الكبيرة جبهة واحدة، كالبنيان المرصوص. وبهذا يكون اختلافها اختلاف تنوع وثراء، لا اختلاف تناقض وصراع.

ومما يعين على هذا التقارب والتفاهم والتعاون ما ذكرناه من ضرورة توفير «حد أدنى» من «المفاهيم المشتركة» التي تجمع بين المتفرقين، و تقارب بين المتباعدين، وتوثق الصلة بين المتقاربين. وهذا ما يمكن أن تؤديه هذه الأصول إلى حد كبير][1].

ويقول: [إني لا أنكر تعدد الجماعات العاملة للإسلام، ولا

---

(١) نحو وحدة فكرية للعاملين للإسلام، ص٣٤.

أطمع أن ينضوي الجميع في جماعة واحدة، يضمها تنظيم واحد، تحت قيادة واحدة، فهذا حلم جميل، ولكن دون تحقيقه صعوبات لا يسهل تذليلها، إلاَّ أن ينقلب البشر إلى ملائكة أولي أجنحة][١].

ويقول: [إن اختلاف مناهج العمل للإسلام، وتعدد الجماعات العاملة لتجديده، ليس ظاهرة مَرَضية، ولا أمرًا مذمومًا عند الله، ولا عند الذين آمنوا، بشرط أن يكون اختلاف تنوع وتخصص، لا اختلاف تضاد وتناقض][٢].

قلت: الواجب على الجماعات الإسلامية جميعًا أن تلتقي على منهج أهل السنة والجماعة، ولا تخالفه في عقائد أفرادها، ثم بعد ذلك تختلف في طبيعة عملها، فبعضها يهتم بالدعوة، والبعض يهتم بالتربية، وأخرى تهتم بالإعلام، وهكذا. وهذا يكون في البلاد التي لا تحكم بشريعة الله، أما في البلاد التي تحكم بالإسلام فلا داعي لوجود هذه الجماعات بين أهله! وإنما يتعاون الأفراد على البر والتقوى ويتناهون عن الإثم والعدوان، ومن أراد الزيادة فعليه بكتاب الشيخ (بكر أبوزيد) (حكم الانتماء إلى الجماعات الإسلامية).

---

(١) أين الخلل، ص٣٨.
(٢) من أجل صحوة راشدة. . . ، ص٢٠.

فقه الأولويات عند الدكتور:

يقول الدكتور عن نفسه: بأنه [شديد الاهتمام بما أسميه «فقه الأولويات» والتركيز عليه، والحديث عنه، وهو جزء من اهتمامي بتسديد الحركة الإسلامية، وترشيد الصحوة الإسلامية، فهذا همي الأول والأكبر][١].

ويرى أنه على الصحوة.

[ألا تشتغل بالفروع عن الأصول، ولا بالجزئيات عن الكليات][٢].

وينعى كثيرًا على الذين يهتمون بالفروع على حساب الأصول، فيقول:

[من دلائل عدم الرسوخ في العلم، ومن مظاهر ضعف البصيرة بالدين: اشتغال عدد من هؤلاء بكثير من المسائل الجزئية والأمور الفرعية، عن القضايا الكبرى التي تتعلق بكينونة الأمة وهويتها ومصيرها، فنرى كثيرًا منهم يقيم الدنيا ويقعدها من أجل حلق اللحية أو الأخذ منها أو إسبال الثياب، أو تحريك الأصبع في التشهد، أو اقتناء الصور الفوتوغرافية أو نحو ذلك من المسائل التي طال فيها الجدال، وكثر فيها القيل والقال.

---

(١) أولويات الحركة الإسلامية، ص٣.

(٢) الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي، ص١٨٥.

هذا في الوقت الذي تزحف فيه العلمانية اللادينية، وتنتشر الماركسية الإلحادية، وترسخ الصهيونية أقدامها، وتكيد الصليبية كيدها، وتعمل الفرق المنشقة[١] عملها في جسم الأمة الكبرى، وتتعرض الأقطار الإسلامية العريقة في آسيا وأفريقيا لغارات تنصيرية جديدة يراد بها محو شخصيتها التاريخية وسلخها من ذاتيتها الإسلامية، وفي نفس الوقت يذبح المسلمون في أنحاء متفرقة من الأرض، ويضطهد الدعاة الصادقون إلى الإسلام في بقاع شتى][٢].

[كان الأولى بهؤلاء أن يصرفوا جهودهم إلى ما يحفظ على المسلمين وناشئتهم أصل عقيدتهم، ويربطهم بأداء الفرائض، ويجنبهم اقتراف الكبائر][٣].

ويقول: [ورأيت آخرين يقيمون معارك يومية من أجل مسائل جزئية أو خلافية، مهملين معركة الإسلام الكبرى مع أعدائه الحاقدين عليه، والطامعين فيه، والخائفين منه، والمتربصين به.

حتى في قلب أمريكا وكندا وأوروبا، وجدت من جعلوا أكبر همهم: الساعة أين تُلبس.. أفي اليد اليمنى أم اليسرى؟

---

(١) يعني بها: القاديانية والبهائية، فهما الفرقتان اللتان تحاربهما جماعة الإخوان! وأما الرافضة والصوفية وهما الأخطر ضررًا على الأمة ـ كما هو مشاهَد ـ فهما من الفرق المقربة عند الدكتور وجماعته!

(٢) الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، ص٧١.

(٣) المصدر السابق، ص٧١.

ولبس الثوب الأبيض بدل «القميص والبنطلون» واجب أم سنة؟

ودخول المرأة في المسجد: حلال أم حرام؟

والأكل على منضدة، والجلوس على الكرسي للطعام، واستخدام الملعقة والشوكة: هل يدخل في التشبه بالكفار أم لا؟

وغيرها... وغيرها من المسائل التي تأكل الأوقات، وتمزق الجماعات، وتخلق الحزازات، وتُضيع الجهود والجهاد، لأنها جهود في غير هدف، وجهاد مع غير عدو][1].

قلت: هذه القضية وهي (فقه الأولويات) أو ذم (الإغراق في الجزئيات) هي من القضايا التي ضخّمها الدكتور ومن كان على شاكلته، كمحمد الغزالي ومفكري الإخوان، حتى ضيّع الشباب لأجلها كثيرًا من السنة بل من الفرائض بل أهم الواجبات وهو التوحيد، تحت دعاوى الاهتمام بفقه الأولويات، فالدكتور ـ ومن وافقه ـ يرون أنه يجب على الأمة جميعًا أن تهتم (بزحف العلمانية) و(انتشار الماركسية الإلحادية) و(ترسيخ الصهيونية!) و(كيد الصليبية)، وأن تضيّع لأجل ذلك كثيرًا من العبادات والسنة التي أمر الله بها أو رسوله ﷺ.

ولا نعلم ماذا يريد الدكتور منا أن نفعله لمواجهة العلمانية

---

(١) الرسول والعلم، ص٢٢.

والماركسية. . . إلخ؟ وهل تكون مواجهتنا لهم ناجحة ومنصورة إلا بالالتزام بديننا، وتعظيم شعائره؟

وماذا يضير المرء المسلم إذا اهتم بالسنن والنوافل التي لا يراها الدكتور شيئًا مذكورًا، وأضاف إليها الاهتمام بأمر أمته ومعرفة كيد أعدائها لها؟ ماذا يضيره في هذا؟ وهلاّ جمع بين الحسنيين.

وإذا اهتم المسلم بسنة الأكل أو اللباس مثلاً، هل معنى هذا أنه غير مهتم بقضايا أمته الكبرى؟ لا. بل بإمكانه الجمع بينهما، وهو سهل ميسور على من يسَّره الله عليه.

ولنفرض أن مسلمًا من المسلمين اهتم بالسنن والنوافل مثلاً، واجتهد فيه، ولكنه في مقابل هذا لم يلقِ بالاً لأمر العلمانية أو الماركسية أو نحوها، هل ننكر عليه ونقول: دع عنك هذه السنة ولا تفعلها أو تهتم بها حتى تشارك أمتك في همومها الكبرى؟ أم أننا نشكره على هذا الاهتمام بسنة نبيه ﷺ، ونطالبه بأن لا يغفل عن واقع أمته ولو بشيء قليل، ونحن نعلم قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا﴾[1].

ثم نقول للدكتور: ما هي قضايا الأمة الكبرى التي ينعى على الشباب الملتزم تفريطهم فيها؟ هل هي مجرد ملاحقة العلمانيين أو الماركسيين أو غيرهم من الأعداء، ومعرفة

---

(١) سورة الطلاق، الآية: ٧.

مخططاتهم وفضحها، والتحذير منهم؟ هل هذه (كل) قضايانا الكبرى؟

إن قضيتنا الكبرى التي فرّط فيها الدكتور ومن وافقه هي أن نبصّر الناس بدينهم وندعو إليه، ونوضح لهم العقيدة السلفية التي تجمعهم ولا تفرقهم، ونحذرهم من الشرك، لكي ينجوا من عذاب ربهم فالقضية الكبرى، أو أم القضايا هي مجرد خطوتين:

الأولى: عبادة الله وحده، وفق عقيدة أهل السنة والجماعة.

الثانية: الحذر من الشرك وأسبابه.

وهي وصية الله لجميع رسله ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾[1]. ولو حقق المسلمون هذه الحقيقة اليسيرة في حياتهم لانزاحت عنهم هموم كثيرة، ولعرفوا أعداءهم حق المعرفة، ولم يحتاجوا إلى من يعرفهم بفقه الأولويات أو يحذرهم من الإغراق في الجزئيات.

الحاصل: أن هذه القضية التي طرحها الدكتور قضية وهمية مضخمة، ومصداق هذا أن كثيرًا من الذين يدندنون حولها تجدهم مفرطين في السنة والواجبات محتجين بهذه القاعدة (الإبليسية)، حتى ضاعت أعمارهم وقد أضاعوا هذه وتلك.

---

(١) سورة النحل، الآية: ٣٦.

نتعاون فيما اتفقنا عليه:

يدندن الدكتور كثيرًا حول هذه القاعدة، وهي (نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه).

ففي سؤال حول هذه القاعدة يقول الدكتور:

[الذي وضع القاعدة المذكورة: «نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه» في هذه الصيغة هو العلاَّمة السيد رشيد رضا رحمه الله، زعيم المدرسة السلفية الحديثة، وصاحب «مجلة المنار» الإسلامية الشهيرة، وصاحب «التفسير» و«الفتاوى» والرسائل والكتب التي كان لها تأثير في العالم الإسلامي كله، وقد أطلق عليها: «قاعدة المنار الذهبية»، والمقصود منها: «تعاون أهل القبلة» جميعًا ضد أعداء الإسلام][1].

[ولهذا رحب المصلحون بهذه القاعدة، وحرصوا على تطبيقها بالفعل، وأبرز من رأيناه احتفل بها الإمام الشهيد حسن البنا، حتى ظن كثير من الإخوان أنه هو واضعها.

أما كيف نتعاون مع المبتدعين والمنحرفين، فالمعروف أن البدع أنواع ومراتب. فهناك البدع المغلظة، والبدع المخففة، وهناك البدع المكفرة، والبدع التي لا تخرج صاحبها عن الملة،

---

(١) فتاوى معاصرة (٢/ ١٣٠).

وإن حكمنا عليه بالابتداع والانحراف.

ولا مانع من أن نتعاون مع بعض المبتدعين فيما نتفق عليه من أصول الدين ومصالح الدنيا، ضد من هم أغلظ منهم في الابتداع، أو أرسخ في الضلال والانحراف، وفقًا لقاعدة ارتكاب أخف الضررين.

والكفر نفسه درجات، فكفر دون كفر، كما ورد عن الصحابة والتابعين. ولا مانع من التعاون مع أهل الكفر الأصغر، لدرء خطر الكفر الأكبر. بل قد نتعاون مع بعض الكفار والمشركين ـ وإن كان كفرهم وشركهم صريحًا مقطوعًا به ـ دفعًا لكفر أشد منه عداوة أو خطرًا على المسلمين.

وفي أوائل سورة الروم، وما عرف من سبب نزولها: ما يشير إلى أن القرآن اعتبر النصارى ـ وإن كانوا كفارًا في نظره ـ أقرب إلى المسلمين من المجوس عبدة النار، ولهذا حزن المسلمون لانتصار الفرس والمجوس أولاً على الروم من نصارى بيزنطة، على حين كان موقف المشركين بالعكس؛ لأنهم يرون المجوس أقرب إلى عقيدتهم الوثنية.

فنزل القرآن يبشر المسلمين أن هذا الوضع سيتغير، وتتجه الريح لصالح الروم في بضع سنين، ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ ٱللَّهِ﴾[1] يقول القرآن: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ

---

(١) سورة الروم، الآيتان: ٤، ٥.

ٱلرُّومُ ﴿٢﴾ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴿٣﴾ فِى بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿٤﴾ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥﴾﴾(١).

وقد استعان النبي ﷺ بعد فتح مكة ببعض مشركي قريش في مواجهة مشركي هوازن، وإن كان شركهما في درجة واحدة، لما لمشركي قريش من الصلة النسبية الخاصة برسول الله ﷺ، وحميتهم له من ناحية العصبية، حتى قال صفوان بن أمية قبل أن يسلم: لأن يَرُبَّني ـ أي يسودني ـ رجل من قريش خير من أن يربني رجل من هوازن!

وأهل السنة ـ رغم تبديعهم للمعتزلة ـ لم يمنعهم ذلك من أن يستفيدوا من إنتاجهم العلمي والفكري، في المواضع المتفق عليها، كما لم يمنعهم ذلك أن يردوا عليهم فيما يرونهم خالفوا فيه الصواب، وحادوا عن السنة.

وأبرز مَثَل لذلك كتاب «الكشاف» في التفسير للعلامة الزمخشري، وهو معتزلي معروف، ولكن لا نجد عالمًا من بعده ممن له اهتمام بالقرآن وتفسيره إلا أخذ منه وأحال عليه، كما هو واضح في تفاسير الرازي والنسفي والنيسابوري والبيضاوي وأبي السعود والألوسي وغيرهم.

ولأهميته عندهم نجد رجلاً كالحافظ ابن حجر يخرج

---

(١) سورة الروم، الآيات: ١ ـ ٥.

أحاديثه في كتاب سمّاه «الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف»، ونجد العلاَّمة ابن المنيّر[١] يؤلف كتابًا في التعقيب عليه، خصوصًا في مواضع الخلاف يسميه «الانتصاف من الكشاف»][٢].

ثم قال الدكتور موضحًا هذه القاعدة: [والمقصود بعد هذا كله أن نقول: إن من خالفنا في نص قطعي الثبوت والدلالة لا يستحق منا أن نعذره بحال، لأن القطعيات لا مجال فيها للاجتهاد، وإنما مجاله الظنيات، وفتح باب الاجتهاد في القطعيات إنما هو فتح لباب شر وفتنة على الأمة لا يعلم عواقبها إلا الله تعالى لأن القطعيات هي التي يرد إليها عند التنازع، وهي التي تحكَّم عند الاختلاف، فإذا أصبحت هي موضوع تنازع واختلاف، لم يبق في أيدينا شيء نحتكم إليه، ونعول عليه!

وقد نبهت في أكثر من كتاب لي إلى أن من أشد الفتن والمؤامرات الفكرية خطرًا على حياتنا الدينية والثقافية، تحويل القطعيات إلى ظنيات، والمحكمات إلى متشابهات.

بل قد تكون المخالفة في بعض القطعيات من الكفر البواح، وذلك ما بلغ منها المرتبة التي يسميها علماؤنا «المعلوم من الدين

---

(١) هذا العلاَّمة من الأشاعرة! فهو أشعري يتعقب معتزليًا، وانظر لمعرفة أخطائهما جميعًا ـ أي ابن المنير والزمخشري ـ رسالة «المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف» للأستاذ/ صالح الغامدي.

(٢) المصدر السابق (٢/ ١٣١ ـ ١٣٣).

بالضرورة» وهو ما اتفقت الأمة على حكمه، وتساوى في معرفته الخاص والعام، مثل فرضية الزكاة والصيام، وحرمة الربا وشرب الخمر، ونحوها من ضروريات دين الإسلام.

أما من خالفنا في نص ظني، لسبب من الأسباب التي ذكرناها أو ما شابهها مما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»، وقد ذكر فيه عشرة أسباب أو أعذار، تجعل الإمام من الأئمة لا يأخذ بنص أو بحديث معين، وهذا من عظيم فقهه وإنصافه ـ رضي الله عنه ـ، فهذا نعذره وإن لم نوافقه على رأيه.

فهكذا ينبغي أن يكون موقفنا، وهو موقف التسامح مع المخالفين مادام لهم مستند، يعتمدون عليه، ويطمئنون إليه، وإن خالفناهم نحن في ترجيح ما رجحوه.

فكم من قول اعتبر في وقت من الأوقات ضعيفًا أو مهجورًا، أو شاذًا، ثم هيأ الله له من ينصره ويقويه ويشهره، كما رأينا ذلك بجلاء في أقوال الإمام ابن تيمية، ومدرسته السلفية، وخصوصًا في مسائل الطلاق وما يتعلق بها، فقد ارتضاها الكثيرون من علماء المسلمين ولجان فتاواهم، وأصبحت هي عمدتهم، وأنقذ الله بها الأسرة المسلمة من الدمار والانهيار، وكانت إلى عهد قريب مثالاً للشذوذ والشرود عن الصواب، حتى

في داخل المملكة العربية السعودية][١].

وقال في موضع آخر: [لا يجوز أن تشتغل فصائل الصحوة بالمعارك الجانبية، والمسائل الهامشية التي يتعذر أن يتفق الناس فيها على رأي واحد، ويهتموا بالقضايا المصيرية والمسائل الكبرى، ويتبنوا قاعدة المنار الذهبية: (نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه)][٢].

قلت: هذه القاعدة (نتعاون فيما...) ليست على إطلاقها، لأنها لم توضح مدى هذا الاختلاف الذي نعذر بعضنا بعضًا فيه ولا نتناصح، ولهذا قال الشيخ ابن باز ـ حفظه الله ـ: [نعم يجب أن نتعاون فيما اتفقنا عليه من نصر الحق والدعوة إليه والتحذير مما نهى الله عنه ورسوله أما عذر بعضنا لبعض فيما اختلفنا فيه فليس على إطلاقه، بل هو محل تفصيل: فما كان من مسائل الاجتهاد التي يخفى دليلها فالواجب عدم الإنكار فيها من بعضنا على بعض، أما ما خالف النص من الكتاب والسنة فالواجب الإنكار على من خالف النص بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن عملاً بقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ﴾[٣] وقوله سبحانه: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ

---

(١) المصدر السابق (٢/١٣٨ ـ ١٣٩).
(٢) الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي، ص١٨٤.
(٣) سورة المائدة، الآية: ٢.

بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾(١) الآية.

وقوله عز وجل: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾(٢)، وقول النبي ﷺ: «**من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان**»، وقوله ﷺ: «**من دل على خير فله مثل أجر فاعله**» أخرجهما مسلم في صحيحه. والآيات والأحاديث في هذا المعنى كثيرة](٣).

وقال الشيخ ابن عثيمين ـ حفظه الله ـ عن هذه العبارة: [رأينا في هذه الكلمة أن فيها إجمالاً:

أمَّا (نجتمع فيما اتفقنا فيه)؛ فهذا حق.

وأمَّا (يعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه)؛ فهذا فيه تفصيل:

فما كان الاجتهاد فيه سائغًا؛ فإنه يعذر بعضنا بعضًا فيه، ولكن لا يجوز أن تختلف القلوب من أجل هذا الخلاف.

وأما إن كان الاجتهاد غير سائغ؛ فإننا لا نعذر من خالف فيه، ويجب عليه أن يخضع للحق، فأول العبارة صحيح، وأما آخرها فيحتاج إلى تفصيل](٤).

---

(١) سورة التوبة، الآية: ٧١.
(٢) سورة النحل، الآية: ١٢٥.
(٣) تنبيهات على ما كتبه الصابوني في صفات الله، ص١٨، ١٩
(٤) الصحوة الإسلامية: ضوابط وتوجيهات، ص١٧١.

القرضاوي والمرأة

القرضاوي والمرأة

موقف القرضاوي من المرأة موقفٌ شبيه بمواقف (المتحررين) من مدعي نصرة المرأة قديمًا وحديثًا! ولكن هذا الموقف مغلف بغلاف إسلامي تزينه العبارة الفقهية والأدلة الشرعية!

الدكتور يختار للمرأة أن تكشف وجهها ويديها:

فهو يرى أن للمرأة أن تكشف وجهها ويديها، وهذا القول الذي اختاره الدكتور ضعيف جدًا، ومخالف لما ثبت من الأدلة الصحيحة بوجوب تغطية المرأة لوجهها ويديها، وقد أشبع العلماء هذه المسألة بحثًا ونقاشًا وردودًا، ومن أراد أن يطمئن قلبه لهذا الحكم الصحيح وهو وجوب تغطية الوجه واليدين، فليرجع إلى كتاب (عودة الحجاب) للشيخ محمد بن إسماعيل، فقد حشد - حفظه الله - كمًا هائلاً من الأدلة الموجبة لذلك وردَّ على المخالفين بما لا مزيد عليه.

وأما من استأنس لرأي القرضاوي وغيره في هذه المسألة فهو لاشك ممن اتبع هواه، لأن الأدلة قد اتضحت لكل باحث عن الحق.

المرأة تكون ناخبة ومرشحة عند الدكتور:

والإسلام الذي ينادي به الدكتور هو: [إسلام يكرم المرأة: ... ويفسح لها مكانًا لتشارك في قضايا الأمة السياسية والاجتماعية والثقافية، ناخبة ومرشحة لكل ما تحسنه من الأعمال ـ فيما عدا الولاية العامة على الدولة ـ فهي نصف المجتمع وأحد جناحيه][(١)].

قلت: لا يجوز للمرأة أن تكون منتخبة أو مرشحة كما يدعي الدكتور لأن هذا مخالف لحديث الرسول ﷺ: «**ما أفلح قوم وَلَّوْ أمرهم امرأة**» وهذا الحديث غصة في حلوق مدعي (التنوير) و(التحرير) من الرجال والنساء، وكان الواجب عليهم أن يطبقوا قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾[(٢)].

ومما يدل على عدم جواز ذلك ـ أيضًا ـ أن هذا الترشيح والانتخاب يعرِّضها للاختلاط بالرجال ومماستهم! ويقودها إلى التبرج والسفور، وكل هذا محرم، وهو منافٍ لأمر الله تعالى المرأة أن تقرَّ في بيتها وأن لا تتبرج[(٣)]، وقد أعجبتني كلمة في هذا المقام للشيخ المحدث أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ[(٤)].

---

(١) الإسلام والعلمانية، ص٣٩.
(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٣٦.
(٣) وقد ذكر الشيخ أحمد الحصين في كتابه «موقف الإسلام من ترشيح وانتخاب المرأة» كثيراً من المفاسد المترتبة على ذلك. فلتراجع
(٤) وهي جديرة بالتأمل من كل امرأة ينتابها (هوس) التحرر في بلادنا، لعلها تزدجر.

قال: [أما النساء في عصرنا، فقد ملأهن الكِبْر والغرور والطغيان بما ثبت أعداؤنا المبشرون والمستعمرون في نفوسهن بالتعليم المتهتك الفاسق، فزعمن لأنفسهن حق المساواة بالرجال في كل شيء! في ظاهر أمرهن، وهن على الحقيقة مستعليات طاغيات، يردن أن يحكمن الرجال في الدار وخارج الدار، وأن يعتدين على التشريع الإسلامي، حتى فيما كان فيه النصوص الصريحة، من الكتاب والسنة، بل يردن أن يكن حاكمات فعلاً ويتولين من شئون الرجال ما ليس لهن، وأن يخرجن على أمر الله ورسوله، بل يكفرن بأن الرجال قوامون على النساء، بل يكفرن بأنه: «**لن يفلح قوم ولَّوا أمرهم امرأة**» حتى طمعن في مناصب القضاء وغيرها وساعدهن الرجال الذين هم أشباه الرجال ولم يخش هؤلاء وأولئك ما وراء ذلك من فساد وانهيار ثم من سخط الله وشديد عقابه][1].

قلت: ومن أراد زيادةً في هذا الموضوع فعليه بكتاب (فتاوى وكلمات لعلماء الإسلام قديمًا وحديثاً حول حكم تمكين المرأة من الترشيح والانتخاب) للدكتور عبدالرزاق الشايجي، وكتاب «المرأة والحقوق السياسية» للأستاذ مجيد أبو حجير، فقد أشبع الموضوع بحثاً وأجاب على شبهات المجوزين.

ويطالب الدكتور الفقهاء أن لا يشددوا في أحكامهم مع المرأة! فيقول:

---

(١) عمدة التفسير (٣/ ١٦٤ ـ ١٦٥).

[لا يسع فقهاء الحركة الإسلامية أن يتبعوا الآراء المشددة التي تضيق ولا توسع، وتجنح إلى التحريم أكثر من التحليل، وخصوصًا في القضايا المستقلة بالمرأة، والأسرة، واللهو، والفنون، ونحوها][١].

الدكتور يؤيد الاختلاط:

ويأسى - بشدة - على حال الصحوة الإسلامية التي فصلت بين الرجال والنساء! ويتمنى أن الأمر يكون على ما كان عليه قديمًا قبل الصحوة، من اختلاط الحابل بالنابل! فيقول:

[دَخَلَتْ معجمنا الحديث كلمات أصبح لها دلالات لم تكن لها من قبل. من ذلك كلمة «الاختلاط» بين الرجل والمرأة. فقد كانت المرأة المسلمة - في عصرالنبوة وعصر الصحابة والتابعين - تلقى الرجل، وكان الرجل يلقى المرأة، في مناسبات مختلفة، دينية ودنيوية، ولم يك ذلك ممنوعًا بإطلاق، بل كان مشروعًا إذا وُجِدت أسبابه، وتوافرت ضوابطه، ولم يكونوا يسمون ذلك «اختلاطًا»][٢].

[المهم أن نؤكد هنا أن ليس كل اختلاط ممنوعًا، كما يتصور ذلك ويصوره دعاة التشديد والتضييق، وليس كذلك كل اختلاط مشروعًا، كما يروِّج لذلك دعاة التبعية والتغريب][٣].

---

(١) أولويات الحركة الإسلامية، ص١١٣.
(٢) ملامح المجتمع المسلم، ص٣٦٨.
(٣) المصدر السابق، ص٣٦٩.

ثم بيَّن الدكتور أن النساء في عصر النبوة كن يشهدن الجمعة والجماعة في المسجد، وكن يحضرن صلاة العيدين [ويشاركن في هذا المهرجان! الإسلامي الكبير][١].

ثم قال: [وكان النساء يحضرن دروس العلم مع الرجال عند النبي ﷺ][٢].

[وتجاوز هذا النشاط النسائي إلى المشاركة في المجهود الحربي في خدمة الجيش والمجاهدين][٣].

[وفي الحياة الاجتماعية شاركت المرأة داعية إلى الخير، آمرة بالمعروف، ناهية عن المنكر][٤].

[وقد عيَّن عمر في خلافته (الشفاء بنت عبدالله العدوية) محتسبة على السوق[٥]][٦].

---

(١) المصدر السابق، ص٣٧٠.
(٢) المصدر السابق، ص٣٧٠.
(٣) المصدر السابق، ص٣٧١.
(٤) المصدر السابق، ص٣٧٢.
(٥) العجب لا ينقضي من القرضاوي الذي ينادي بالاحتجاج بالأحاديث الصحيحة وطرح الضعيفة فضلاً عن الموضوعة ـ كما سبق ـ ثم هو يحتج بهذا الأثر الذي ذكره ابن حزم في المحلى (٨/ ٥٢٧) بلا إسناد، وقال عنه ابن العربي المالكي في (أحكام القرآن) (٣/ ١٤٥٧): [لم يصح، فلا تلتفتوا إليه؛ فإنما هو من دسائس المبتدعة].
(٦) المصدر السابق، ص٣٧٣.

ثم قال: [والخلاصة: أنَّ اللقاء بين الرجال والنساء في ذاته إذن ليس محرمًا، بل هو جائز أو مطلوب إذا كان القصد منه المشاركة في هدف نبيل، من علم نافع أو عمل صالح، أو مشروع خير، أو جهاد لازم، أو غير ذلك مما يتطلب جهودًا متضافرة من الجنسين، ويتطلب تعاونًا مشتركًا بينهما في التخطيط والتوجيه والتنفيذ][١].

ويقول: [حضرتُ في العام الماضي في حي جامعي للطالبات في الجزائر العاصمة لإلقاء محاضرة عليهن، وفُتح باب الحوار ـ كما هي العادة ـ والرد على ما يقدمنه من أسئلة تحريرية أو شفوية، وكان بعض الشباب حاضرًا فبدأ هو يتلقى الأسئلة ويفرزها، فيأخذ منها ويدع، فقلتُ معترضًا: لماذا لا تقوم بهذا إحدى الطالبات، نيابة عن زميلاتها؟؟

لِمَاذا (تحشرون) أنفسكم أيها الرجال في أمر النساء؟؟ ارفعوا أيديكم عن الأخوات، ودعوهن يتصرفن كما يحلو لهن، يستقبلن الأسئلة ويخترن منها المناسب في تقديرهن، وتقوم إحداهن بقراءتها][٢].

ويقول الدكتور: [سيقول المتشدِّدون: كيف تطلبون من المرأة المسلمة أن يكون لها دور بارز في الحركة الإسلامية، وأن

---

(١) المصدر السابق، ص٣٧٥.
(٢) أولويات الحركة الإسلامية، ص٦٧.

تتحرك وتقود وتثبت وجودها في موكب العمل الإسلامي الزاحف؟ وهي مأمورة بالقرار في بيتها بنص القرآن الكريم: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ﴾[١].

وجوابي لهؤلاء الإخوة الغيورين: إن الآية خطاب لنساء النبي، وهؤلاء لهن من الخصوصية ما ليس لغيرهن، وعليهن من التغليظ ما ليس على سائر النساء، وقد قال تعالى في خطابهن: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾[٢]][٣].

قلت: الآية ﴿وَقَرْنَ...﴾ عامة لجميع نساء المسلمين، ولكن الدكتور لبَّس كعادته.

قال الإمام القرطبي رحمه الله:

[معنى هذه الآية الأمر بلزوم البيت، وإن كان الخطاب لنساء النبي ﷺ فقد دخل غيرهن فيه بالمعنى، هذا لو لم يرد دليل يخص جميع النساء، كيف والشريعة طافحة بلزوم النساء بيوتهن، والانكفاف عن الخروج منها إلا لضرورة، على ما تقدم في غير موضع، فأمر الله تعالى نساء النبي ﷺ بملازمة بيوتهن، وخاطبهن بذلك تشريفًا لهن، ونهاهن عن التبرج، وأعلم أنه فِعْلُ الجاهلية الأولى ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ﴾][٤] اهـ.

---

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٣٣.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٣٢.

(٣) أولويات الحركة الإسلامية، ص٦٨.

(٤) الجامع لأحكام القرآن (١٤/ ١٧٩ ـ ١٨٠).

وقال العلاَّمة عبدالعزيز بن باز ـ حفظه الله ـ: [نهىٰ سبحانه في هذه الآيات نساء النبي الكريم أمهات المؤمنين وهن من خير النساء وأطهرهن عن الخضوع بالقول للرجال، وهو تليين القول وترقيقه لئلا يطمع فيهن من في قلبه مرض شهوة الزنا ويظن أنهن يوافقنه على ذلك، وأمر بلزومهن البيوت، ونهاهن عن تبرج الجاهلية، و هو إظهار الزينة والمحاسن كالرأس والوجه والعنق والصدر والذراع والساق ونحو ذلك من الزينة لما في ذلك من الفساد العظيم والفتنة الكبيرة وتحريك قلوب الرجال إلى تعاطي أسباب الزنا.

وإذا كان الله سبحانه يحذر أمهات المؤمنين من هذه الأشياء المنكرة مع صلاحهن وإيمانهن وطهارتهن فغيرهن أولى وأولى بالتحذير والإنكار والخوف عليهن من أسباب الفتنة عصمنا الله وإياكم من مضلات الفتن، ويدل على عموم الحكم لهن ولغيرهن قوله سبحانه في هذه الآية: ﴿ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ﴾ فإن هذه الأوامر أحكام عامة لنساء النبي ﷺ وغيرهن][(١)].

ويقول الدكتور: [أود أن أقول هنا بصراحة: إن العمل الإسلامي قد تسربت إليه أفكار متشددة غدت هي التي تحكم العلاقة بين الرجال والنساء، وتأخذ بأشد الأقوال تضييقًا في هذه

---

(١) رسالة في الحجاب والسفور، ص١٣، ١٤.

المسألة.

وهذا ما لاحظته في كثير من المؤتمرات والندوات، حتى في أوروبا وأمريكا، ففي أواسط السبعينات ظللتُ أحضر لعدة سنوات المؤتمرات السنوية لاتحاد الطلبة المسلمين بالولايات المتحدة وكندا، وكان يحضر الإخوة والأخوات، ويشهد الجميع المحاضرات والندوات العامة، ويسمعن التعليقات والأسئلة والأجوبة والمناقشات حول القضايا الإسلامية الكبيرة: فكرية وعلمية واجتماعية وتربوية وسياسية. إلا حلقات فقهية خاصة تُعْقَد للنساء للإجابة عن تساؤلات خاصة عندهن.

ولكني في الثمانينات حضرتُ عددًا من المؤتمرات في أمريكا وأوروبا، فوجدتُ فصلاً تامًا بين الجنسين، ووجدت الأخوات يُحرمن من قسم كبير ومهم من المحاضرات والمناقشات والندوات التي تُعقد عند الرجال، وقد شكا إليَّ بعض الأخوات مَللهن من المحاضرات التي تدور كلها حول قضايا المرأة وحقوقها وواجباتها ومكانتها في الإسلام، وهي قضايا تكررت حتى أصبح الحضور لسماعها كأنه عقوبة!!

وقد أنكرتُ هذا في أكثر من مؤتمر حضرته، وقلت: إن الأصل في العبادة ودروس العلم هو الاشتراك، ولم يُعرف في تاريخ الإسلام مسجد للنساء وحدهن مستقلاً عن الرجال.

وقد كان النساء يشهدن الدروس النبوية ـ كما يشهدن الجمعة والجماعة والعيدين ـ مع الرجال، ويسألن في أخص

الأمور المتعلقة، ولم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين، كما قالت عائشة ـ رضي الله عنها ـ.

وكتب السُّنَّة حافلة بكثير من الأسئلة التي وُجِهَت من النساء إلى النبي ﷺ، منهن مَن سألت لنفسها، ومنهن مَن سألت باسم بنات جنسها، قائلة: أنا وافدة النساء إليكَ يا رسول الله.

وقد طلبن من الرسول ﷺ أن يجعل لهن يومًا خاصًا، ينفردن به دون الرجال، ليكون لهن فسحة من الوقت والحرية، ليسألن عما يشأن دون حرج من آبائهن أو إخوانهن أو أزواجهن، أو غيرهم من الرجال.

وهذه مزية أضيفت لهن إلى جنب الدروس العامة التي يشتركن فيها مع الرجال][1].

قلت: قول الدكتور بأن النساء كنَّ يشتركن ويحضرن (مع) الرجال عند رسول الله ﷺ ويشهدن معه الدروس النبوية، من كذباته ـ هداه الله ـ.

فهو يعني ـ وهذا واضح من سياق حديثه ـ أن النساء في عصره ﷺ كن يختلطن بالرجال في الدروس، وهذا غير صحيح، فقد كان ﷺ يخصص لهن درسًا دون الرجال، وقبل ذلك كن يسألنه فرادى دون اختلاط أو حضور درس.

---

(١) أولويات الحركة الإسلامية، ص٦٥، ٦٦.

وإن تعجب - أخي القارىء - فعجبٌ من تألم الدكتور وتحسره على عدم اختلاط النساء بالرجال، وهو الداعية المسلم الذي لم نكن نتوقع أن يصدر منه هذا القول مهما بلغ (تساهله) في أمر النساء.

فهي - والله - من عجائب القرضاوي الكثيرة التي تهون عندها دعاوى أهل (التحرير) من العلمانيين والملحدين.

قلت: ولكي يبرر الدكتور دعوته لهذا الاختلاط (المحتشم!) كما يزعم، فإنه يهاجم الاختلاط (المتحلل) ولا يرضاه، وكلا الاختلاطين شر ومصيبة لو كان الدكتور يعلم، (فالمحتشم) يقود إلى (المتحلل) مهما فعل الدكتور من احتياطات.

يقول الدكتور: [ليس بمجتمع مسلم ذلك الذي يختلط فيه الفتيان والفتيات - اختلاط تماس واحتكاك والتصاق - في المعاهد والجامعات، والمعسكرات والرحلات، ووسائل المواصلات](١).

قلت: كلا الاختلاطين مذموم كما سبق، وما سيحدث في الثاني سيحدث في الأول حتمًا، لأن طبيعة البشر تدعو إلى ذلك مهما وضعنا من ضمانات واحتياطات، فكل هذا سيضيع على أرض الواقع، وهذا الأمر مما يقر به العقلاء الذين لا يتبعون الهوى.

---

(١) ملامح المجتمع المسلم، ص١٠٨.

الدكتور يجيز لمس المرأة الأجنبية:

أفرد الدكتور لفتوى حكم لمس الرجل للمرأة صفحات كثيرة (١١ صفحة!) جال فيها ودار، وطوّف يمينًا وشمالاً لعله يجد منفذًا لتحليل هذا الأمر الذي قد اتضح حكمه من قوله ﷺ الواضح البيِّن: «**لأن يُطعن في رأس رجل بمخيط من حديد خير من أن يمس امرأة لا تحل له**»[١].

وإليك شيئًا من (اللف والدوران!) الذي قام به الدكتور ـ هداه الله ـ.

يقول الدكتور عن هذا الحكم: [الحقيقة أنني بحثت عن دليل مقنع منصوص عليه، فلم أعثر على ما أنشده][٢]!!

ويقول: [أقوى ما يستدل به هنا، هو سد الذريعة إلى الفتنة][٣].

ثم حاول تضعيف الحديث الصحيح الذي سبق ذكره ثم قال بعد اليأس: [إن التحريم لا يثبت إلا بدليل قطعي لا شبهة فيه، مثل القرآن الكريم، والأحاديث المتواترة، ومثلها المشهورة][٤]!!

---

(١) أخرجه الطبراني والبيهقي، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٢٦).
(٢) فتاوى معاصرة (٢/ ٢٩٣).
(٣) المصدر السابق (٢/ ٢٩٤).
(٤) المصدر السابق (٢/ ٢٩٦).

ثم بعد التسليم بقبول الحديث قال الدكتور: [على فرض تسليمنا بصحة الحديث أو إمكان أخذ التحريم من مثله، أجد أن دلالة الحديث على الحكم المستدل عليه غير واضحة][١]!!

ثم حمل كلمة (يمس) الواردة في الحديث على الجماع!!!

ثم راح يستدل بأحاديث على جواز مس الأجنبية ولا دلالة فيها، وقد أجاب عنها العلماء.

وفي الختام قال الدكتور: [الذي يطمئن إليه القلب من هذه الروايات أن مجرد الملامسة ليس حرامًا][٢]!!!

قلت: صدق الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾[٣].

فالدكتور قد افترى على الله الكذب، وخالف الحديث الصحيح وحاص عنه متبعًا هواه أمام ضغط الواقع، ومحاولة الظهور بمظهر (الفقيه المستنير) على حساب النصوص الشرعية.

قال الشيخ الألباني معلقًا على الحديث السابق: [في الحديث وعيد شديد لمن مس امرأة لا تحل له، ففيه دليل على

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٢٩٦).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٣٠١).

(٣) سورة النحل، الآية: ١١٦.

تحريم مصافحة النساء لأن ذلك مما يشمله المس دون شك، وقد بلي بها كثير من المسلمين في هذا العصر وفيهم بعض أهل العلم، ولو أنهم استنكروا ذلك بقلوبهم، لهان الخطب بعض الشيء، ولكنهم يستحلون ذلك، بشتى الطرق والتأويلات، وقد بلغنا أن شخصية كبيرة جدًا في الأزهر قد رآه بعضهم يصافح النساء، فإلى الله المشتكى من غربة الإسلام.

بل إن بعض الأحزاب الإسلامية، قد ذهبت إلى القول بجواز المصافحة المذكورة، وفرضت على كل حزبي تبنيه، واحتجت لذلك بما لا يصلح، معرضة عن الاعتبار بهذا الحديث والأحاديث الأخرى الصريحة في عدم مشروعية المصافحة][1].

قلت: ولتعلم شدة تناقض الدكتور واضطرابه في فتاواه؛ إليك هذه الفتوى التي قد قال بها في موضع آخر من كتبه، وهي تناقض الفتوى السابقة، وتأمل كيف حلَّل في مكان، وحرَّم في آخر متبعًا هواه.

يقول الدكتور: [أما ذهاب المرأة إلى رجل أجنبي ليزينها، فهو حرام قطعًا، **لأن غير الزوج والمحرم لا يجوز له أن يمس امرأة مسلمة ولا جسدها**، ولا يجوز لها أن تمكنه من ذلك، وفي الحديث: «**لأن يُطعن في رأس أحدكم بمخيط من حديد خير له من أن يمس امرأة لا تحل له**» والمخيط: آلة الخياطة كالإبرة

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/ ٣٩٦).

والمسلة ونحوهما. رواه الطبراني، ورجاله ثقات، رجال الصحيح ـ كما قال المنذري ـ ورواه البيهقي أيضًا][١].

قلت: الطريف في هذه الفتوى أن الدكتور قد استدلَّ عليها بالحديث الذي سبق أن رفضه وحاول تضعيفه!! وهذا التناقض من عقوبة رد السُّنَّة والتحايل على إسقاطها ـ والعياذ بالله ـ.

القرضاوي يجوز تمثيل المرأة المسلمة!!

ومن أغرب الفتاوى المتعلقة بالمرأة التي طالعنا بها القرضاوي حديثاً: فتواه بجواز تمثيل المرأة!! مدعياً [أن اشتراك المرأة في التمثيل أمرٌ ضروري لابد منه][٢]!!

ثم ذكر شروطاً لهذا التمثيل، من تأملها وجدها شروطاً خيالية تثير الضحك من عامة الناس فضلاً عن أهل العلم منهم.

يقول القرضاوي: [ولاشتراك المرأة في التمثيل عدد من الضوابط، أهمها:

ـ أن يكون اشتراكها ضرورياً.

ـ أن تظهر بلباس الإسلام ولا تضع المساحيق.

ـ أن يراعي المخرج والمصور عدم إبراز مفاتنها، والتركيز عليها في التصوير.

ـ أن تتفوه بالكلام الحسن وتبعد عن الفاحش. . .][٣].

---

(١) فتاوى معاصرة للمرأة والأسرة المسلمة، ص١٤.

(٢) مجلة المجتمع (١٣١٩).

(٣) المصدر السابق.

قلت: وقد قام الشيخ سعيد الغامدي ـ حفظه الله ـ بتفنيد فتوى القرضاوي الباطلة على صفحات مجلة المجتمع الكويتية.

يقول الشيخ سعيد: [من الأمور غير المتوافقة أن نجد الشيخ صاحب العلم الشرعي والاطلاع على الكتاب والسنة وأقوال السلف واجتهادات العلماء ينادي بما ينادي به أصحاب الثقافات الفكرية، والاطلاعات الثقافية العامة غير المتخصصة في علوم الشريعة، وأخشى أن يُقال إن الشيخ القرضاوي بمجالسته لهؤلاء لم يستطع أن يرتفع بهم إلى مستوى العلوم الشرعية الدقيقة والمتخصصة فانحدر معهم إلى مستوى الطرح المنادي بالتكيف مع العصر، حتى لو جاء هذا التكيف في هيئة امرأة مسلمة تخرج من دارها وتتعلم في معاهد التمثيل ألواناً مما تضج به هذه المعاهد من فساد وانحراف، ثم تتخرج لتكون ممثلة «إسلامية» بشروط!!][1].

ويقول ـ أيضاً ـ : [إن الشيخ يوسف يتقارب في هذا الطرح مع أصحاب ما يسمى «بالإسلام المستنير» الذين انطلقوا تحت ضغط الواقع من منطلقات عقلانية تستدبر النص الشرعي والضابط الفقهي.

ألا يمكن تحت شعار الفقه المعتدل والمرن وفقه التيسير، أن يقال إن فتاوى د: سيد طنطاوي في إباحة الربا، أوفق من فتاوى المانعين ومنهم الشيخ القرضاوي؟ وأن يقول المبيحون: «إن علينا مواجهة مشكلات العصر بفقه جديد، وفهم جديد للتكيف مع تطورات العصر»، ويقولون: «الحل ليس بفقه المنع الذي لايحل مشكلة رغم سهولته».

إن ما قاله الشيخ في ندوته، يمكن أن يحتج به كل ذي هوى

---

(١) مجلة المجتمع (١٣٢١).

في تسويغ هواه، ويرفعه عنواناً صارخاً، في مقابل كل من يريد للأمة أن تحيا وفق شرع الله على منهاج السلف الصالح.

والسؤال الذي يوجه إلى فضيلة الشيخ يوسف: ما حدود فقه التيسير هذا، وما ضوابطه وما منهجيته، بل وما ماهيته؟

ولا يكفي أن يُقال: «في ضوء ضوابط الشرع...» فإن هذا الضابط العام من الإطلاقات العامة، التي تحتاج تخصيصاً وتفصيلاً، وبخاصة في هذه القضية المهمة، وهذا الضابط يعود على قضية جواز تمثيل المرأة التي طرحها الشيخ بالنقض، فإن المتأمل في ضوابط الشريعة يجدها تدل على وجوب صيانة المرأة وحفظها، وإيجاب حشمتها وسترها.

فهل يعتبر الشيخ يوسف أن هذه الضوابط من صنف «فقه المنع» ويعتبر تجاوزها من أجل التكيف مع العصر من لوازم فقه المرونة والتيسير؟

وسؤال آخر يوجه إلى الشيخ يوسف: أين تضع فقه الأئمة الأربعة والظاهرية والليث بن سعد والأوزاعي والطبري وغيرهم من فقهاء المسلمين؟ هل تضعه في كفة الفقه المرن، أم في كفة الفقه اليابس القاسي؟ وهل هؤلاء الأعلام الذين تدل فتاواهم دلالة عامة على وجوب حفظ المرأة وسترها واحتشامها، وحرمة تبرجها، واختلاطها بالرجال، هل يعدهم الشيخ من فقهاء فقه التيسير، أم يعدهم فقهاء فقه التعسير؟

ثالثاً: يقول الشيخ يوسف إن اشتراك المرأة في التمثيل أمر ضروري لابد منه.

وهذا قول لو جرى من قلم غير شرعي، لما كان للوقوف معه كبير طائل، أما وقد فاه به الشيخ، فإنه لابد من سؤاله عن أي ضرورة يتحدث: الضرورة الشرعية أم العقلية؟

ولاشك في أن الشيخ يريد الضرورة الشرعية، لأنه يتكلم باعتباره مفتياً لا باعتباره فيلسوفاً، أو منطقياً، أو متكلماً.

وإذا كان هذا مراد الشيخ بالضرورة، فلا شك في أنه قد جانب الصواب، إذ لا يمكن لطالب علم مبتدىء أن يعتبر تمثيل المرأة من باب الحاجيات أو التحسينيات فضلاً عن شيخ يعرف أن الضروريات هي التي «لابد منها في قيام مصالح الدين والدنيا بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران» الموافقات ٢/ ٨.

وإذ نظرنا إلى تمثيل المرأة بهذا المعيار وجدنا أنه ليس من باب الضروريات قطعاً، بل لو قيل إنه يعارض هذه الضروريات لكان أولى، إذ «المصالح الضرورية هي التي تكون الأمة بمجموعها وآحادها في ضرورة إلى تحصيلها، بحيث لا يستقيم النظام بإخلالها، بحيث إذا انخرمت تؤول حال الأمة إلى فساد وتلاش» فأين هذا كله من تمثيل المرأة؟ وهو الذي ينطوي على

مفاسد عديدة وشرور كثيرة توجب على العالم والمفتي والداعية وطالب العلم أن يجزم بمنع ذلك لفساده في ذاته. ولما يؤدي إليه من فساد في الدين والأخلاق][١].

* * *

(١) المصدر السابق.

منهجه في الفتوى ونماذج أخرى من تساهلاته

منهجه في الفتوى ونماذج أخرى من تساهلاته

أما منهج الدكتور في الفتوى فيلخصه بقوله: [إننا أحوج ما نكون إلى التوسعة على الناس وهذا ما اخترته لنفسي: أن أيسر في الفروع، على حيث أشدد في الأصول[١]، وليس معنى هذا أن ألوي أعناق النصوص رغمًا عنها، لأستخرج منها ـ كرهًا ـ معاني وأحكامًا تيسر على الناس. كلا، فالتيسير الذي أعنيه هو الذي لا يصادم نصًا ثابتًا محكمًا، ولا قاعدة شرعية قاطعة، بل يسير في ضوء النصوص، والقواعد والروح العامة للإسلام][٢].

ويقول: [معتمدي في التيسير: أن النبي ﷺ ما خُير بين أمرين إلا اختار أيسرهما][٣].

ويقول: [ومن هنا أنكرت على بعض المتدينين تبنيهم بصفة دائمة ومطلقة لخط التشدد والتزمت، والتزام أشد الآراء تضييقًا، وأقربها إلى التعسير، وأبعدها عن السعة والتيسير، ولم يكفهم أن يلتزموا ذلك في أنفسهم، وإن أعنتهم وأحرجهم، بل أرادوا أن يلزموا بذلك سائر الناس، وأي عالم خرج عن هذا الخط، داعيًا

---

(١) بحثنا عن هذا التشديد في الأصول فلم نجده!!
(٢) الفتوى بين الانضباط والتسيب، ص١١٣.
(٣) فتاوى معاصرة (٢/ ٤٥٩).

إلى التيسير، أو مفتيًا بما هو أرفق لهم وبما يرفع الحرج عنهم، في ضوء مقاصد الشريعة وأحكامها، وُضِع عندهم في قفص الاتهام!][١]

ويلخص منهجه في الفتوى في الأمور التالية:

[**أولاً**: التحرر من العصبية المذهبية، والتقليد الأعمى...

ثانيًا: تغليب روح التيسير والتخفيف على التشديد والتعسير...

ثالثًا: أن يخاطب الناس بلغة عصرهم...

رابعًا: ألا يشغل نفسه ولا جمهوره إلا بما ينفع الناس...

خامسًا: التزام روح التوسط دائمًا، والاعتدال بين التفريط والإفراط...

سادسًا: إعطاء الفتوى حقها من الشرح والإيضاح...][٢].

ويطالب الدكتور المسلم أن يكون أسير الحجة والدليل، وأن لا يكون أسير مذهب من المذاهب.

يقول الدكتور: [غير لائق بعالم مسلم يملك وسائل الموازنة والترجيح أن يكون أسير مذهب واحد، أو خاضعًا لرأي فقيه معين، بل الواجب أن يكون أسير الحجة والدليل، فما صح دليله

---

(١) الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف ص٤٣.

(٢) الفتوى بين الانضباط والتسيب، ص١٠٧ ـ ١٣٠.

وقويت حجته، فهو أولى بالاتباع][١].

ويقول: [المسلم الذي يتحرك لدينه يجب أن يكون معياره لمعرفة الحق هو قوة الحجة، ونصاعة الدليل، لا شهرة الرأي، أو كثرة القائلين به، والذاهبين إليه][٢].

ويقول: [على المسلم أن يجعل نفسه أسير الدليل والحجة، فأي حكم قوي عنده دليله، واقتنع به عقله، واطمأن إليه قلبه، فعليه أن يعمل به][٣].

قلت: قوله: [واقتنع به عقله] يغني عنه قوله السابق: [أي حكم قوي عنده دليله] لأن الحجة هي في الدليل الشرعي، ولو خالف العقل ظاهرًا، فلا مدخل للعقل في أحكام الشرع لتصحح منه وتُضعف، وقد قال علي ـ رضي الله عنه ـ في الأثر المشهور: «لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه».

فالصواب أن يقول الدكتور: بأن من صحَّت عنده الأدلة الشرعية أنه يعمل بها ولو خالفت عقله.

قلت: وفي قول الدكتور: [اقتنع به عقله] دليل آخر على تأثر الدكتور بدعاوى العقلانية والاستنارة، فهي تكشف عن بواطن تعمل في صدر الدكتور.

---

(١) فتاوى معاصرة (٢/ ٩٩).
(٢) المصدر السابق (٢/ ١١٩).
(٣) المصدر السابق (٢/ ١٢١).

وفي سؤال عن حكم العمل بما يخالف المذاهب الأربعة، بيَّن الدكتور:

[أولاً: إن مذاهب الفقه الإسلامي ليست محصورة في أربعة كما يظن من لا علم له][١].

فمن العلماء الذين كانت لهم مذاهب معتبرة: الليث بن سعد وسفيان الثوري والأوزاعي.

[وكان هناك من آل البيت الإمام زيد بن علي، وأخوة الإمام أبوجعفر محمد بن علي الباقر، وابنه الإمام جعفر الصادق، وكل منهم إمام مجتهد مطلقًا، معترف بإمامته عند أهل السنة جميعًا][٢].

[ثانيًا: إن الأئمة الأربعة كغيرهم من المجتهدين لم يدَّعو لأنفسهم العصمة..][٣].

وأما عن حكم تقليد الأئمة الأربعة فقد رجَّح القرضاوي أن:

[المجتهد عليه أن يجتهد لنفسه، وأما العامي ومن لا يستطيع الاجتهاد فيجوز له الأخذ بقول أي إمام كان، وأي فقيه ممن بلغ مرتبة الاجتهاد، كما يرشد إليه قوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ

---

(١) فتاوى معاصرة (٢/ ١١١).
(٢) المصدر السابق (٢/ ١١٢).
(٣) المصدر السابق (٢/ ١١٢).

ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾[١]][٢].

قلت: الصواب أن العامي، ومن لا يستطيع الاجتهاد، يسأل أهل العلم ممن يثق بدينهم وورعهم وعلمهم، ولا يأخذ بأي قول من أقوالهم بمجرد التشهي.

ويرى الدكتور: [أن الخلاف في المسائل الاجتهادية التي لم يرد فيها نص قاطع الثبوت والدلالة لا يجوز أن يؤدي إلى تفرق أو تنازع][٣].

ويرى أنه: [يجوز الاعتماد على الكتاب والسنة لمن يقدر الاعتماد عليهما، من أهل الفقه والنظر، فلهم أن يجتهدوا ويبحثوا، وأن يستخرجوا من الكتاب والسنة، وأن يرجحوا، وأن يرجعوا إلى علماء الترجيح، وعلماء المقارنة، الذين يقارنون ويرجحون بالدليل كابن دقيق العيد، وابن تيمية وابن القيم وابن حجر العسقلاني والصنعاني والشوكاني وغيرهم... ثم يأخذ العالم بما هو أرضى لدينه وما هو أرجح في نفسه، وما يطمئن إليه قلبه، فهذا هو الذي يكلف به، ولا يكلف الله نفسًا إلا وسعها.

والقول الذي شاع في عصور التراجع والتخلف بأن باب

---

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٧.

(٢) فتاوى معاصرة (٢/ ١٢٦).

(٣) المصدر السابق (٢/ ١٢٠).

الاجتهاد قد أُغلق، قول مردود، ولا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولا إجماع][1].

وأما عن حكم التلفيق بين المذاهب فيقول الدكتور: [الذي أراه أن التلفيق، إذا كان يُقصد أن يلفق، أو كأن يتتبع رخص المذاهب، يبحث عن الأسهل والموافق لهواه، وعما يحلو له، دون مراعاة لأي دليل، فهذا لا يجوز... ولهذا قال السلف: من تتبع رُخص المذاهب فسق.][2].

[وأما إن كان المسلم يتتبع ما هو أرجح في نظره، وما هو أقوى في قلبه، فلا بأس أن يقلد الحنفية في أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء، ويقلد الشافعية في أن سيلان الدم لا ينقض الوضوء. ويقلد المالكية في أن الماء لا ينجس إلا بالتغير، إذا اطمأن إلى الدليل في ذلك، وهذا ما نفتي به][3].

ويقول: [لست أُريد أن يتنقل المسلم بين المذاهب كالطائر بين الأشجار، يأخذ من كل مذهب ما يوافق هواه، من غير اعتماد على أصل ولا حُجة، كلا: إنما أُريد أن يتبع المسلم الدليل، وأن يخضع للحكم الذي قويت حجته، واطمأن إليه قلبه، ووافق قواعد الشريعة، وروح الإسلام][4].

---

(١) المصدر السابق (٢/ ١٢٧ ـ ١٢٨).
(٢) المصدر السابق (٢/ ١٢٨).
(٣) المصدر السابق (٢/ ١٢٩).
(٤) العبادة في الإسلام، ص٣١٦.

قلت: هذا منهج حسن، لولا أن الدكتور شانه بتبنيه لخط (التيسير) ولو كان على حساب النصوص الصحيحة من السُّنَّة ـ كما سيأتي ـ، والتيسير الذي يردده الدكتور كثيرًا يُحْسنه أكثر الناس، وإنما يكون الفقه باتباع النصوص الصحيحة من الكتاب والسُّنَّة وعدم التحايل عليها، أو إسقاطها، بشتى الأساليب والحيل، وخلال استعراضنا لفتاوى الدكتور سنجد أنه قد وقع في هذا الأمر عدة مرات تحت مبرر التيسير على الناس، حتى أفسد على الناس دينهم، وجعلهم (يستسهلون) الوقوع في الحرام، بل ويحاجون وينافحون عنه. لأن الدكتور قد مهَّد لهم الطريق وجرَّأهم على اقتحامه دون خوف أو وجل.

فمن فتاواه (المتساهلة):

١ ـ **عدم تحريم إسبال الإزار والثوب**، مع صراحة الأحاديث في هذا التحريم.

يقول الدكتور: [أما تقصير الثوب فهو مستحب، ولكن تطويله ليس بحرام إذا كان مجرد عادة، وليس على سبيل الخيلاء][(١)].

قلت: هذا التفريق بين (العادة) و(الخيلاء) لا دليل عليه، ولا يستطيع أي إنسان أن يعلمه من نفسه، لأن في هذا تزكية له والنصوص النبوية لم تفرق هذا التفريق، ويكفيه قوله ﷺ: «**ما**

(١) الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، ص١٥٦.

أسفل من الكعبين من الإزار ففي النار»(١).

ومن أراد الزيادة فعليه برسالة: (الإسبال لغير الخيلاء) للأخ وليد بن سيف النصر، فقد ردَّ فيها على القرضاوي في هذه المسألة.

٢ ـ **ادعاؤه أن إعفاء اللحية ليس واجباً**. يقول الدكتور:

[وبهذا نرى أن في حلق اللحية ثلاثة أقوال: قول بالتحريم وهو الذي ذكره ابن تيمية وغيره، وقول بالكراهة وهو الذي ذكر

في الفتح عن عياض ولم يذكر غيره، وقول بالإباحة وهو الذي

يقول به بعض علماء العصر، ولعل أوسطها أقربها وأعدلها، وهو القول بالكراهة](٢).

قلت: الأدلة على وجوب إعفاء اللحية كثيرة، قد علمها عامة المسلمين، ومن أراد الاطلاع عليها فعليه برسالة الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي (وجوب إعفاء اللحية).

٣ ـ **ومن تساهله في الفتوى: تحليله للأغاني**، حتى أصبح قوله متكأً لكثير من متبعي الهوى في هذه القضية.

---

(١) أخرجه البخاري.
(٢) الحلال والحرام، ص٩٢.

يقول الدكتور: [ومن اللهو الذي تستريح إليه النفوس، وتطرب له القلوب، وتنعم به الآذان: الغناء، وقد أباحه الإسلام ما لم يشتمل على فحش أو خنا أو تحريض على إثم، ولا بأس بأن تصحبه الموسيقى غير المثيرة][١].

ويقول: [أما ما ورد فيه من أحاديث نبوية فكلها مثخنة بالجراح لم يسلم منها حديث من طعن عند فقهاء الحديث وعلمائه][٢]!!

قلت: الصواب في هذه المسألة هو حُرمة الأغاني، كما ثبت ذلك في الكتاب والسنة، وكما وضحه علماء الأمة في كتبهم ورسائلهم وفتاواهم.

ويكفي الدكتور ومَن معه قوله ﷺ: «**ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحِرَ**[٣] **والحرير والخمر والمعازف**» أخرجه البخاري.

ومن أراد الزيادة في هذه المسألة فعليه بكتاب الشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني ـ حفظه الله ـ (تحريم آلات الطرب) حيث ساق فيه كثيرًا من الأحاديث والآثار الدالة على تحريم الأغاني، وكذا ينظر رد الشيخ الفوزان (الإعلام بنقد كتاب الحلال والحرام).

---

(١) المصدر السابق، ص٢٧٣.
(٢) المصدر السابق، ص٢٧٥.
(٣) الحِرَ هو الفرج، أي يستحلون الزنا.

٤ ـ ومن تساهل الدكتور في الفتوى اختياره جواز كشف المرأة يديها ووجهها للأجانب، وهذا مخالف للصواب، كما سبق.

٥ ـ ومن تساهله أنه يُحلل أكل الحيوانات التي ذبحها أهل الكتاب بطريق الصعق الكهربائي وهذا مخالف لشروط الذكاة الشرعية، وهو أن مكان الذبح هو الحلق واللبة، وأن تكون بشيء محدد ينهر الدم ـ ليس سنًا ولا ظِفرًا ـ لقوله ﷺ: «**ما أنهر الدم وذُكر اسم الله عليه فكلوا، ما لم يكن سِناً أو ظفرًا**» متفق عليه.

قال الشيخ ابن باز ـ حفظه الله ـ: [قال الله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ﴾(١) الآية من سورة المائدة، هذه الآية أوضحت لنا أن طعام أهل الكتاب مباح لنا وهم اليهود والنصارى إلا إذا علمنا أنهم ذبحوا الحيوان المباح على غير الوجه الشرعي، كأن يذبحوه بالخنق أو الكهرباء أو ضرب الرأس ونحو ذلك، فإنه بذلك يكون منخنقًا أو موقوذة، فيحرم علينا كما تحرم علينا المنخنقة أو الموقوذة التي ذبحها مسلم على هذا الوجه، أما إذا لم نعلم الواقع فذبيحتهم حل لنا عملاً بالآية الكريمة](٢).

٦ ـ ومن تساهل الدكتور في الفتوى: تجويزه دخول

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٥.

(٢) مجلة الجامعة الإسلامية، العدد الثالث، السنة الثامنة، ص١٥٦.

السينما، ومتابعة ما يُعرض فيها، يقول الدكتور: [وهكذا نرى في السينما فهي حلال طيب]!![(١)] ثم اشترط لها شروطًا خيالية لا يمكن توافرها في السينما، والدكتور يعلم أن السينما لا تقوم إلا على عرض الأفلام الهابطة التي تصور قصص الحب والفجور، مع ما يلابسها من مشاهدة عورات النساء، وسماع الأغاني. فمن العجيب تورط الدكتور في هذه الفتوى التي تساير واقع مجتمعه ولا تحاول تغييره.

٧ ـ ومن تساهله ما طالعنا به أخيراً من جواز تمثيل المرأة المسلمة، وقد مرت مناقشته في ذلك.

قلت: والفتاوى المتساهلة للدكتور كثيرة جدًا ليس هذا موضع استقصائها، وقد ذكر عددًا منها في كتابه الشهير (فقه الزكاة) وتبنى فيه الأقوال الضعيفة والمرجوحة.

ومن أراد الزيادة فعليه بكتاب الشيخ الفوزان ـ حفظه الله ـ (الإعلام بنقد كتاب الحلال والحرام).

وبعد هذا يتضح أن الدكتور ممن لا يُعتد بفتاواهم، لاتباعه هواه، ومسايرته لواقعه ولجمهوره في كثير من الفتاوى على حساب النصوص الشرعية.

فالواجب على جميع المسلمين اتباع قول الله وقول رسوله ﷺ في جميع القضايا، ومنها القضايا السابقة، وعدم متابعة زلات

---

(١) الحلال والحرام، ص٢٧٩.

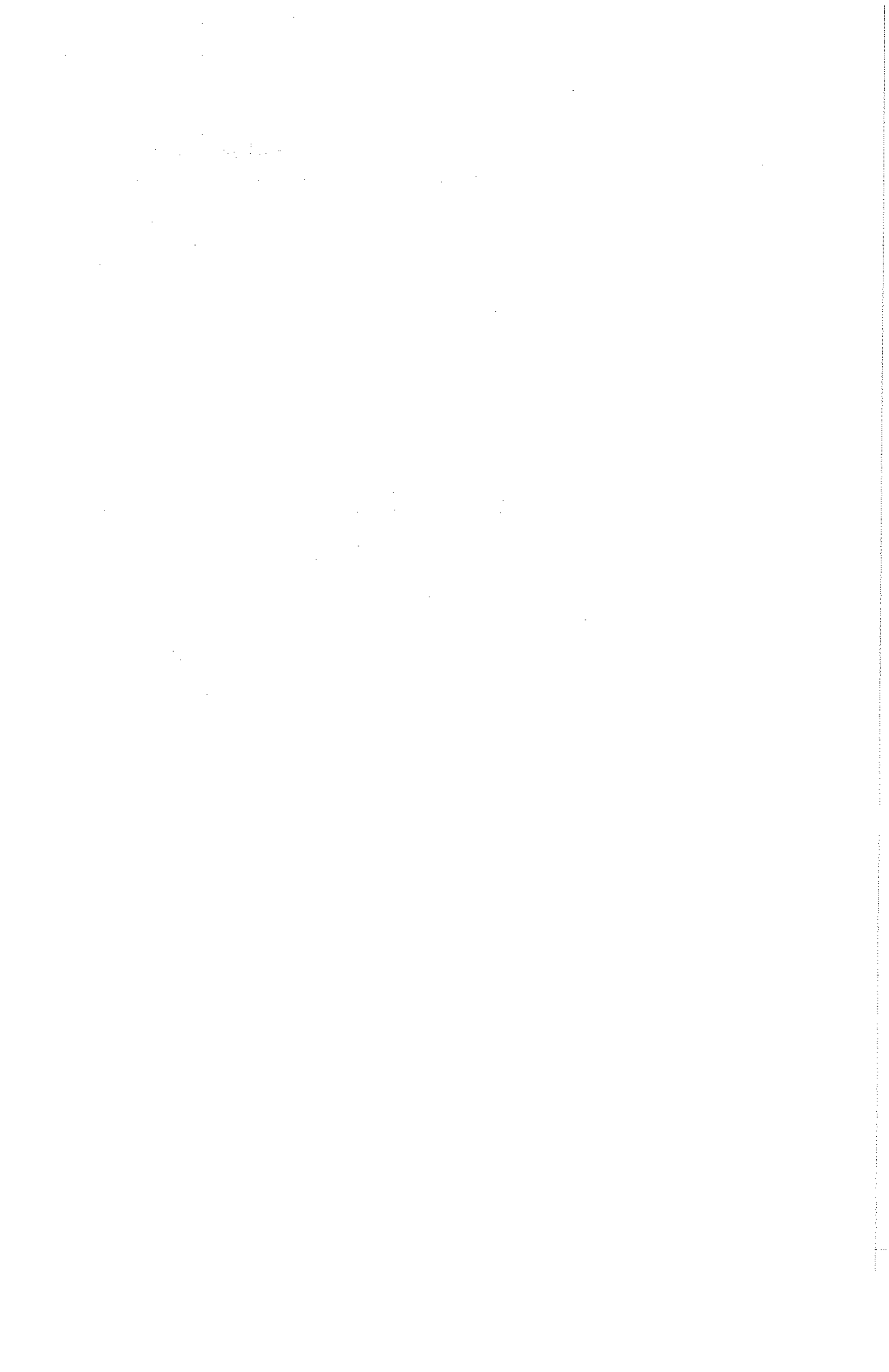
العلماء كالقرضاوي، لأن هذا لا يعصم المسلم من عذاب الله.

قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ۝٥٩﴾[1].

* * *

(١) سورة النساء، الآية: ٥٩.

خاتمـــة



خاتمـــة

وبعد هذه الجولة عَبْر كتب الدكتور القرضاوي؛ نستطيع أن نُجمل أبرز الملاحظات عليه وعلى منهجه في الآتي:

١ ـ أنه أحد أفراد جماعة (الإخوان المسلمين) فيشمله ما يشملهم من ملاحظات، كعدم الاهتمام بنشر العقيدة الصحيحة، والحرص على (التجميع)، والتساهل مع أهل البدع، مما هو معروف عنهم.

٢ ـ أنه يخلط بين الأشعرية والسلفية، مما نتج عنه:

أ ـ أنه يعد الأشعرية من أهل السنة.

ب ـ أنه يعتمد على كتبهم.

جـ ـ أنه يختار أحد مذهبيهم في صفات الله، وهو مذهب التفويض، وينسبه إلى السلف.

د ـ أنه يؤمن بمذهبهم في رؤية الله في الآخرة وأنها تكون بلا مقابلة.

هـ ـ أنه لا يؤمن ـ مثلهم ـ بصفة العلو.

٣ ـ أنه يتأول كثيرًا من الأحاديث التي لا يقبلها (عقله)، كحديث (الهرولة)، وحديث (الصورة)، وحديث (فتح روما)، وحديث (نطق الحجر)، وحديث (شكوى النار)، وحديث (الرَحِم)، وحديث (إن أبي وأباك في النار)، وحديث

(الوائدة والمؤودة)، وغيرها من الأحاديث التي سبق الحديث عنها.

٤ ـ أنه يزعم أن بعض أقوال الرسول ﷺ وأفعاله تدخل ضمن (السنة غير التشريعية)، أي أنه لا يجب علينا العمل بها! كتحديد نصاب البقر، والعفو عن زكاة الخيل، والوصفات الطبية... إلخ.

٥ ـ أنه تساهل مع كفار أهل الكتاب، فهو يرى:

أ ـ مودتهم.

ب ـ وجواز تهنئتهم بأعيادهم.

جـ ـ وأنهم إخوان لنا.

د ـ وأنهم مسلمون بالحضارة!

هـ ـ وأن حربنا لهم ليست من أجل العقيدة... إلخ.

٦ ـ أنه يرى التقريب مع الرافضة.

٧ ـ أنه يدعو إلى الديمقراطية (الكافرة)، وإلى إنشاء الأحزاب المتنوعة في الدولة المسلمة.

٨ ـ أنه من دعاة (تحرير) المرأة، فهو يرى: جواز الاختلاط، وكشف الوجه واليدين، ودخول المرأة المجالس النيابية وما شابهها، وجواز لمس الأجنبية، ويجيز لها التمثيل... إلخ.

٩ ـ أنه تميز بالفتاوى المتساهلة التي تخالف الكتاب والسنة، كتجويزه للأغاني، وللإسبال، وللسينما،... إلخ.

١٠ ـ أنه يُكثر في كتبه من لمز السلفيين ووصمهم بأبشع التهم، كالجمود، والظاهرية، ونحو ذلك.

١١ ـ أنه قد انساق كثيراً في مؤلفاته الأخيرة مع ما يسمى بالتيار (المستنير) فطبعوه بطابع عقلاني لم نعهده فيه في مؤلفاته الأولى.

هذه أبرز الملاحظات على الدكتور القرضاوي، أتمنى أن يتقبلها بقبولٍ حسن، وأن تكون خير معين له على تغيير تلكم الملاحظات، لتكمل استفادة الأمة من جهود الدكتور ونشاطاته العديدة.

نصيحة أخيرة:

أوجهها إلى المعجبين بالدكتور القرضاوي أن يعرضوا أقواله على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فيأخذوا منها ما وافقهما، ويذروا ما خالفهما، فإن الله تعالى يقول: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾[1].

وأن يدوروا مع الحق أينما دار، فيقبلوه من قائله، سواء أحبته قلوبهم أم كرهته.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

عنوان المؤلف

ص.ب ٧٤٢١ ـ الرياض ١١٤٦٢

---

(١) سورة النساء الآية: ٥٩.

فهرست المحتويات